

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية-غزة  
عمادة الدراسات العليا  
كلية الشريعة والقانون  
قسم الفقه المقارن/ أصول الفقه

## اختلاف الأصوليين في تحديد العلة وأثره على الفروع الفقهية

إعداد الطالب  
عبد الله شفيق السرحي

الرقم الجامعي  
٢٠٠٧ - ٠٤٧١

إشراف  
الدكتور/ زياد إبراهيم مقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون الجامعة الإسلامية - غزة .

٢٠١٢م - ١٤٣٣هـ

## إهداء

إلى ورثة الأنبياء

وحملة دعوة السماء

إلى والديّ الكرام

مشاعل الحب والأمل

إلى إخواني وأخواتي

نور الحياة ومَشكاتها

إلى زوجتي الغالية

رفيقة الدرب أم أنس

إلى فلذة كبدي وسلوة فؤادي

ابني أنس

إليهم جميعاً اهدي هذا العمل

## شكرٌ وتقدير

قال تعالى : " رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ".<sup>(١)</sup>

الشكر لله تبارك وتعالى أولاً ، الذي أمدني بالعزم والصبر ، ونور قلبي وعقلي ، وأعانني على إنجاز هذا العمل .

ثم الشكر والتقدير للذين وضعوا مفاتيح الفقه في صدورنا ، ويسروا سبيل العلم على أرواحنا ، وأخص من بينهم صاحب النصيحة الأبوية الصادقة ، الذي ما يزال نور إرشاده ونصحه يسري في قلوبنا مذ كنا في كلية الشريعة والقانون طلاباً ، ما فتئ يُريي وينصح ويعلم ويفقه ، حتى استقام العود واشتد الدكتور / زياد إبراهيم مقداد ، جزاه ربي عنى خير وأعظم الجزاء ، وإلى كلية " الشريعة والقانون " شكري يتصل ، حتى يعم أساتذتها عن آخرهم ، حيهم وميتهم ، وإلى منار السبيل ، وحاملة مشعل العلم " الجامعة الإسلامية " الشكر والتقدير والاحترام ، ولا يفوتني شكر أساتذتي الكريمين اللذين تشرفا بقبول مناقشة هذه الرسالة وإبداء تعليقاتهم ونصحهم بما يثري الرسالة ويشد من عضدها.

الأستاذ الدكتور : ماهر حامد الحولي .

الدكتور : نعيم سمارة المصري .

جزى الله خيراً من تأمل صنعتي      وقابل ما فيها من السهو بالعمو  
وأصلح ما أخطأت فيه بفضله      وفطنته أستغفر الله من سهوي .<sup>(٢)</sup>

وشكرٌ جزيلاً يملئ الأرجاء ليعم كل من ساهم وساعد في إخراج هذا البحث إلى النور .  
وصلى الله وسلم على نبينا محمد .

(١) سورة النمل : الآية ١٩

(٢) الغزنوي : أحمد بن محمود ، انظر ابن العديم : بغية الطلب في تاريخ حلب (٣٧٨/١)

## ملخص البحث :

يتناول هذا البحث الحديث عن اختلاف الأصوليين في تحديد العلة ، وأثر هذا الاختلاف على الفروع الفقهية .

وقد تكوّن البحث من تمهيدٍ وثلاثة فصولٍ وخاتمة ، وهي كالآتي :  
التمهيد وهو نبذة مختصرة حول كيفية نشأة وتطور مصطلح التعليل الشرعي ، وفوائد تعليل النصوص .

وفي الفصل الأول كان الحديث عن حقيقة العلة وشروطها وطرق إثباتها .  
أما الفصل الثاني فقد تناول البحث الحديث عن تعدد العلل في الحكم الواحد ، وتفصيل مذاهب الأصوليون في هذه المسألة ، ثم تطرق البحث إلى أهمية تنقيح المناط في تحديد العلة ، وبعد ذلك الترجيح بين العلل المتعارضة .

وفي الفصل الثالث كان التطبيق العملي لموضوع تحديد العلة ، وأثر الاختلاف في تحديد العلة على الفروع الفقهية .

وتصنيفاً للاستطراد في ذكر الأمثلة ، فقد تم اختيار ثلاثة مسائل من ثلاثة أبواب فقهية ، وهي باب العبادات ، وباب المعاملات ، وباب الأحوال الشخصية ، وهي أمثلة تدل على ما وراءها من الفروع .

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد في القول والعمل ، والله الموفق .

الباحث

## **Abstract:**

This research talks about the fundamentalists' disagreement on determining the cause, and the impact of this disagreement on the Jurisprudential branches.

The research consisted of an introduction, three sections and a conclusion, as follows:

**The introduction:** it's a brief note on how the term Forensic Analysis arose and developed, and the benefits of the Explanation of Texts.

The first section also talked about the truth of the cause, its conditions and methods of proving it.

**In the second section,** the research deals with plurality of causes in one rule, and detailing the doctrines of the fundamentalists in this issue, and then it addresses the importance of revising the method of determining the cause, and after that choosing between conflicting causes.

**The third section** contains the practical part for the issue of determining the cause, and the impact of the conflict in determining the cause on the Jurisprudential branches.

As for narrowing examples, three issues from three Jurisprudential sections have been chosen, which are worship section, transaction section, and personal status section, and all of them reflect what's behind their branches.

I ask Allah for guidance and help in my sayings and work. Allah is the source of strength.

Researcher

## مقدمة

الحمد لله أهل الحمد ومستحقه ، الذي علم الإنسان علماً نافعاً بلطفه ، وأخرجه من ظلمات الهوى والجهل إلى يقين الإيمان والعلم بحكمته ورفقه ، والصلاة والسلام على خليل الرحمن ، معلم الأنام ، ومرشد الحيران ، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه الكرام .

وبعد : فإن الله تبارك وتعالى أخرج البرية برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من ضحضاح البشرية وقاعها إلى سماء الخيرية والاصطفاء فقال سبحانه وتعالى " كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ " (١) ، وقد جعل صلى الله عليه وسلم الطريق إلى هذه الخيرية من خلال الفقه في الدين ، فقال عليه الصلاة والسلام " مَنْ يُرِدْ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ " (٢) ، ومن هنا نفر ثلثة من عباد الله الصالحين مستجيبين لربهم " فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ " (٣) ، فقاموا بالفقه خير القيام ، فحفظوا وفهموا وعلموا وعلموا ، وأصلوا الأصول ، وقعدوا القواعد ، حتى قام علم الشريعة على ركن شديد ، وكان مما أجهدوا فيه فكرهم ، وبدلوا فيه ثمين أعمارهم علم أصول الفقه ، هذا العلم الذي لا يسع ناظرٌ في الشريعة تركه ، ولا يقوم لمجتهدٍ رأيٍ بهجره ، ومن قوائم هذا العلم وأركانه القياس ، الذي يعتبر بحقٍ منفذ الشريعة وبابها نحو الاستمرارية والخلود الذي كتب لها .

---

(١) سورة آل عمران : الآية ١١٠

(٢) أخرجه البخاري ، كتاب العلم ، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ، (١/٢٥٠ ح ٧١) ، ومسلم ، كتاب الجهاد ، باب قوله ﷺ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق (٣/١٥٢٣ ح ١٠٣٧).

(٣) سورة التوبة : الآية ١٢٢

بيد أن القياس جسدٌ روحه العلة ، فإذا ذهب ذهب الجسد ، هي كذلك منزلتها ومكانتها ، لذا  
اشتدت الحاجة لمعرفةا وفهمها ، وكشف الحجاب عن غامض مسالكها ، فكان هذا البحث  
المتواضع ، والذي بعنوان " اختلاف الأصوليين في تحديد العلة وأثره على الفروع الفقهية " .



## أولاً : أهمية الموضوع

- أ\_ تبرز أهمية الموضوع من حيث كون العلة هي مناط الأحكام الشرعية ، توجد بوجودها وتندعم بانعدامها ، مما يستوجب معرفة مناهج الأصوليين في العلة والتعليل
- ب\_ يعتبر موضوع العلة والتعليل للأحكام من أهم موضوعات علم أصول الفقه ، ومما عني به المجتهدون قديماً وحديثاً ، مما يجعله جديراً بمزيد من البحث والتقصي
- ج\_ معرفة علل الأحكام يساعد المجتهد في كل زمان ومكان على بيان أحكام المسائل المتجددة ، والوقائع التي لم يسبق بيان أحكامها من قبل .

هذه الدراسة هي محاولة مني لجمع شتات الموضوع في مكان واحد ، مما يسهل على طلاب العلم عناء البحث في ثنايا المؤلفات والمصنفات الأصولية ، وأيضاً تذكيراً لطلاب العلم بأهمية اعتبار العلة والتعليل لما لهما من دورٍ في فهم النصوص الشرعية .

## ثانياً: دواعي اختيار الموضوع

إن أهمية الموضوع سبب رئيس لاختيار هذه الدراسة ، وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب منها :

- ١\_ اعتبار القياس أصل من أصول الاستدلال في الشريعة الإسلامية ، حيث اعتبره جمهور الأصوليين مصدراً رابعاً من مصادر الاستدلال والاستنباط في الشريعة الإسلامية .
- ٢\_ وبالتالي أخذت العلة وهي أحد أركان القياس مكانتها المناسبة واللائقة بها من خلال بحث الأصوليين في ماهيتها وأنواعها وطرق الكشف عنها .
- ٣\_ إن معرفة طرق الجمع والترجيح بين العلل المتعارضة سواء المنصوصة أو المستنبطة يساعد على تحديد العلة ، ويقضى على الكثير من الخلافات الفقهية .



## ثالثاً : الجهود السابقة

لاقى موضوع التعليل اهتمام الأصوليين قديماً وحديثاً لما له من دور في إنباء الأحكام الشرعية وكمالها ، فلا تكاد تخلو كتب أصول الفقه من ذكر هذه الموضوع ومتعلقاته ، إلا أن الكتب الأصولية تختلف فيما بينها في طريقة عرض المسألة ، وذكر الأدلة والمناقشات التي دارت فيها بين الإيجاز والإطناب في بعض دون بعض .

كما أن الدراسات المعاصرة أفردت موضوع العلة بمصنفات منها:

- ١\_ تعليل الأحكام الشرعية : تأليف الدكتور محمد شلبي ، وهو أطروحة لنيل درجة الدكتوراه
  - ٢\_ كتاب مباحث العلة في القياس : تأليف الدكتور عبد الحكيم عبد الرحمن أسعد السعدي ، وهو أطروحة لنيل درجة الدكتوراه .
  - ٣\_ تعليل الأحكام عند الإمام الشاطبي : الباحث عدنان سبيتا رحمه الله تعالى ، وهي أطروحة لنيل درجة الماجستير من كلية الشريعة والقانون ، الجامعة الإسلامية \_ غزة .
  - ٤\_ التنصيص على العلة وأثره في إثبات القياس ، بحث محكم في مجلة جامعة أم القرى \_ السعودية ، الباحث الدكتور علي بن عبد العزيز العميريني
  - ٤\_ تخصيص العلة ، بحث محكم في مجلة الجامعة الإسلامية \_ غزة ، الباحث الأستاذ الدكتور مازن هنية ، وغير ذلك كثير ...
- أما الموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه فلا أعلم أحداً أفردته بالبحث والدراسة فيما اطلعت عليه ، والله تعالى أعلم .

## رابعاً : الصعوبات التي واجهت الباحث :

- ١- قسوة المرحلة التي يمر بها الشعب الفلسطيني وضراوتها .
- ٢- عدم وجود دراسات سابقة تفتح الأفق أمام الباحث ، ليحتذي حذوها ، ويسير على منوالها.
- ٣- وعورة العبارات الأصولية وصلابتها ، خاصة في مبحث العلة وما يتعلق بها ، الأمر الذي جعلنا نقف طويلاً ، ونفكر كثيراً ، لفهم المعنى المراد من عباراتهم وألفاظهم ، مستمدين العون على ذلك بالله تبارك وتعالى أولاً ، ثم بأهل العلم الأفاضل ثانياً.

## خامساً: خطة البحث

ينقسم البحث إلى مقدمة ، وفصل تمهيدي ، وثلاثة فصول ، ثم خاتمة  
أما المقدمة فقد اشتملت على ما ذكرنا من خطبة ، وسبب اختيار الموضوع وأهميته ، وخطة البحث ، ومنهج البحث ، والصعوبات في البحث .

# اختلاف الأصوليين في تحديد العلة وأثره على الفروع الفقهية

## تمهيد

نشأة وتطور مصطلح التعليل الشرعي  
أهمية تعليل الأحكام

## الفصل الأول : حقيقة العلة وشروطها وطرق إثباتها

### المبحث الأول : حقيقة العلة .

المطلب الأول : تعريف العلة .

المطلب الثاني : أقسام العلة .

المطلب الثالث : ما يفسد العلة .

### المبحث الثاني : شروط العلة .

المطلب الأول : الشروط المتفق عليها .

المطلب الثاني : الشروط المختلف فيها .

### المبحث الثالث : طرق إثبات العلة .

المطلب الأول : الطرق النقلية .

المطلب الثاني : الطرق الاجتهادية .

## الفصل الثاني : تعدد العلة والاختلاف في تحديد العلة .

المبحث الأول : آراء الأصوليين في تعدد العلة في الحكم الواحد .

**المطلب الأول :** المذهب الأول أدلته ومناقشتها .

**المطلب الثاني :** المذهب الثاني أدلته ومناقشتها .

**المطلب الثالث :** المذهب الثالث أدلته ومناقشتها .

**المطلب الرابع :** المذهب الرابع أدلته ومناقشتها .

**المطلب الخامس :** المذهب الراجح وأسباب ترجيحه .

**المبحث الثاني :** تنقيح المناط حقيقته ودوره في تحديد العلة .

**المطلب الأول :** تعريف تنقيح المناط لغة واصطلاحاً .

**المطلب الثاني :** دور تنقيح المناط في تحديد العلة .

**المبحث الثالث :** منهج الأصوليين في ترجيح العلل .

**المطلب الأول :** الترجيح بحسب العلة .

**المطلب الثاني :** الترجيح بأمر خارج .

**الفصل الثالث :** أثر الاختلاف في تحديد العلة في الفروع الفقهية

**المبحث الأول :** أثر الاختلاف في تحديد العلة في العبادات

**المطلب الأول :** قضاء صلاة المغمى عليه .

**المطلب الثاني :** إثبات الأهلة بالحساب .

**المطلب الثالث :** الزكاة في مال اليتيم والصبي والمجنون .

**المبحث الثاني :** أثر الاختلاف في تحديد العلة في المعاملات

**المطلب الأول :** القياس على الرويات الستة .

**المطلب الثاني :** التسعير .

المطلب الثالث : التأمين التجاري .

المبحث الثالث : أثر الاختلاف في تحديد العلة في الأحوال الشخصية

المطلب الأول : زواج المسير .

المطلب الثاني : ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا .

المطلب الثالث : إجهاض الجنين قبل نفخ الروح .

خاتمة : وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات .

سادساً : منهج الباحث :

اتبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي التحليلي ، واعتمدت على المصادر الأصلية ووثقتها وفق أسس البحث العلمي الصحيح ، وذلك وفق الخطوات الآتية :

أولاً \_ عرض المسائل :

أ\_ الرجوع إلى المصادر الأصلية المعتمدة للمعلومات المدرجة ما استطعت لذلك سبيلاً .  
ب\_ الاستعانة ببعض الكتب الحديثة المساعدة في بسط الفكرة أو المضمون ما وسعني الجهد .

ج\_ بيان معنى المصطلحات من مصادرها المعتمدة والألفاظ الغريبة .

د\_ أذكر أقوال العلماء الواردة في المسألة \_ حسب الإمكان \_ ثم مناقشتها ، ثم ترجيح القول الصحيح ، بما يوافق الدليل والبرهان الأقوى ، مستأنساً بأقوال الأئمة في ذلك .

هـ\_ توثيق أقوال الأئمة من أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة وغيرهم ما وسعني الجهد .

ثانياً \_ الآيات القرآنية الكريمة :

أ\_ الإشارة إلى مواضع الآيات القرآنية الكريمة بأرقامها من السور التي وردت فيها .  
ب\_ أجعل لها علامة تنصيص خاصة بها .

ثالثاً \_ الأحاديث النبوية الشريفة .

أ\_ الاعتناء بالأحاديث النبوية الشريفة ، من خلال تخريجها من مظانها المعتمدة .

- ٢\_ إذا وجدت في أحد الصحيحين اكتفيت به ، إلا إذا دعت الضرورة ذلك ، وذلك كزيادة في لفظ أو معنى ، وذلك دون الحكم عليها ، لإجماع الأمة على صحتها .
- ٣\_ إن وجدته في غيرهما قرنت ذلك بذكر الحكم على الحديث مستنداً في ذلك على الكتب المعتمدة . تخريج الحديث مبتدئاً بذكر اسم الكتاب والباب ورقم الحديث .

#### توثيق المراجع في الحاشية :

- ١\_ عند توثيق المراجع أو الكتب ، أبدأ باسم الشهرة للمؤلف ، ثم باسم الكتاب ، فالجزء ثم الصفحة ، وأترك التفصيل للمراجع .
- ٢\_ في المراجع أذكر اسم المؤلف ، ونسبه ثم سنة وفاته ، ثم اسم الكتاب ثم الطبعة فالسنة (هجرية أو ميلادية) حسب ما هو موجود ، ثم دار النشر .

#### الفهارس :

- ١\_ التزمت ترتيب الفهارس حسب الحروف الأبجدية ، وكان ترتيب المراجع بحسب اسم الشهرة للمؤلف .
- ٢\_ صنعت فهارس في نهاية البحث للآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والآثار الواردة في البحث ، ثم فهارس للمراجع والمصادر التي اعتمدت عليها أثناء البحث .

## تمهيد

نشأة وتطور مصطلح التعليل الشرعي وأهميته .

أولاً : نشأة وتطور مصطلح التعليل الشرعي .

ثانياً : أهمية تعليل الأحكام .

## أولاً : نشأة وتطور مصطلح التعليل الشرعي :

لما كان من الخصائص الأساسية للتشريع الإسلامي ، خاصة الخلود والبقاء ، كان لابد من أبواب ومنافذ تستخدمها هذه الشريعة الربانية من أجل ضمان الاستمرارية والبقاء والصلاح ، ولعل من أهم الأبواب التي فتحتها الشريعة الإسلامية أمام المجتهدين من أمة محمد ﷺ ، باب القياس وتعليل الأحكام الشرعية ، وبناءً عليه فالتعليل مبدأ متجذراً ومتأصلاً في النصوص الشرعية من وقت نزولها ، فقد تحدث القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة عن تعليل الأحكام الشرعية ، وأنها ما وضعت إلا لغرض كذا ، ولأجل مصلحة كذا ، قال تعالى " كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ " (١) وهذه النظرة التعليلية لم يخلُ منها اجتهاد (٢) النبي ﷺ ، ولا اجتهاد أصحابه ﷺ ، فالنبي ﷺ علل وجوب الاستئذان بقوله ﷺ " إنما جعل الاستئذان من أجل النظر " (٣) ، وعلل حرمة بيع الرطب بالتمر بقوله ﷺ " أينقص الرطب إذا جف " (٤)

وسار على هذه الطريق الصحابة الكرام ﷺ ، فلم يكن عمل الصحابة ﷺ أن ينقلوا فقط ، بل كان عليهم أن يستنبطوا ، وأن يجتهدوا آراءهم فيما لم يعلموا من النبي ﷺ فيه أمراً . وقد وجههم ﷺ إلى ذلك ، فحث على الاجتهاد ، وجعل له ثواباً ، فقال ﷺ : " إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد " (٥) فهو مثوب في الحالين . (٦)

بيد أنه كان من البديهي أن يختلف الصحابة ﷺ في فهم النص ومعرفة المراد منه ، وذلك راجع لأسباب كثيرة ، لعل من أهمها طول أو قصر الصحبة للنبي ﷺ ، الأمر الذي ينتج عنه تطور ونسوج في معرفة مقاصد التشريع وعلل الأحكام الشرعية ، وهذا مترتب على الفهم الذي يعطيه الله ﷻ من يشاء من عباده ، فقد سئل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ " هل عندكم شيء من الوحي مما ليس في القرآن فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا فهم يعطيه الله

(١) سورة الحشر : الآية ٧

(٢) الخن : أثر الاختلاف في القواعد الأصولية على الفروع الفقهية ، ( ص : ٢٩ ) وفيه الكثير من النماذج لاجتهادات النبي ﷺ ، والصحابة ﷺ ، العمري : اجتهاد الرسول ، ( ص : ٨٣ ) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب الاستئذان ، باب الاستئذان من أجل النظر ، ٥٤/٨ ، ح ٦٢٤١ ) .

(٤) أبو داود : سنن أبو داود ، ( كتاب البيوع ، باب في التمر بالتمر ، ٢٥٧/٣ ، ح : ٣٣٦١ ) ، النسائي : سنن النسائي ، ( كتاب البيوع ، باب اشتراء التمر بالرطب ، ٢٦٨/٧ ، ح : ٤٥٤٥ ) ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ( كتاب التجارات ، باب بيع الرطب بالتمر ، ٧٦١/٢ ، ح ٢٢٦٤ ) قال محققه الشيخ الألباني : صحيح .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ، ٢٦٧٦/٦ ، ح ٦٩١٩ ) ، أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب الأفضية ، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ، ١٣٤٣/٣ ، ح ١٧١٦ ) .

(٦) تركي : مناظرات في أصول الشريعة بين ابن حزم و الباجي ، ( ص : ٣٣٣ ) .

رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة ، قلت : وما في هذه الصحيفة ، قال : العقل وفكاه  
الأسير ولا يُقتل مسلمٌ بكافر " (١)

ومما يدل ذلك على تقدم الصحابة ﷺ وسبقهم في ميدان العلل الشرعية ، ومعرفتهم التامة بها ، ما  
ورد عنهم من اجتهادات دقيقة ، تدل على نفوذ البصيرة والفهم إلى أعماق النص الشرعي ،  
فهاهو عمر بن الخطاب ﷺ يمتنع عن تقسيم أرض العراق ويجعلها وقفاً عاماً على جميع  
المسلمين بفهمه الدقيق وفكره العميق لآيات سورة الحشر . (٢)

ولم يأت التابعون بجديد في هذا الشأن ، فقد أخذت في عهد التابعين مناهج الاجتهاد تتميز من  
غير انحراف ولا شدوذ ، بل الجميع متعلقون بالكتاب والسنة وعلم الصحابة يعتبرونها المنجاة من  
هاوية الباطل ، فكان لجمهور فقهاء العراق نهجٌ في الاجتهاد بعد النصوص وأقوال الصحابة ،  
وغلب عليهم الاجتهاد بالقياس (٣) ، فهذا الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول : " ما جاء عن  
الله تعالى فعلى الرأس والعين ، وما جاء عن رسول الله ﷺ فسمعاً وطاعةً ، وما جاء عن  
الصحابة ﷺ تخيرنا من أقوالهم ولم نخرج عنهم ، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال  
". (٤)

وكان لفقهاء الحجاز نهجٌ ، يميل إلى الأخذ بظاهر النص ، وعدم مجاوزة الآثار ، فقد روى مالك  
في الموطأ عن ربيعة ، قال : " سألت سعيد بن المسيب : كم في إصبع المرأة ؟ قال : عشرة من  
الإبل ، قلت : ففي إصبعين ؟ قال : عشرون ، فقلت ففي ثلاث ؟ قال : ثلاثون ، قلت ففي أربع  
؟ قال عشرون ، قلت : حين عظم جرحها ، واشتدت مصيبتها نقص عقلها ؟ فقال له سعيد :  
أعراقي أنت ؟ قال ربيعة : بل عالم مستثبت ، أو جاهل متعلم ، فقال سعيد : هي السنة يا ابن  
أخي " . (٥)

ومن خلال تتبع الطريقة التي تطور ضمنها مفهوم التعليل ، نجد أنه لم يتطور وينضج إلا بعد  
مباحثات ومناقشات طويلة بين أرباب المذاهب الفقهية ، ويظهر أيضاً أن أئمة الاجتهاد في هذه  
المرحلة أصبح واجباً عليهم أن يقرروا قوانين تتخذ أساساً لاستنباط الأحكام من مصادرها

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب العلم ، باب كتابة العلم ، ٣٣/١ ، ح ١١١ ) .

(٢) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن (٢٢/١٨) ، بلتاجي : منهج عمر بن الخطاب في التشريع ، (ص : ١١٥) .

(٣) تركي : انظر مناظرات في أصول الشريعة بين ابن حزم والباقي ( ص : ٢٤ ) ، القطان : تاريخ التشريع الإسلامي ،  
(ص : ٢٩١) .

(٤) ابن حزم : الإحكام ، ( ٤ : ٥٧٣ ) ، آل تيمية : المسودة ، ( ١ : ٣٠٢ ) ، البخاري : كشف الأسرار عن أصول فخر  
الإسلام البزدوي ، ( ٥٥٩/٢ ) .

(٥) مالك : الموطأ ، ( كتاب العقول ، باب ما جاء في عقل الأصابع ، ١٢٦١/٥ ، ح : ٣١٩٥ ) ، النسائي : سنن  
النسائي ، ( كتاب القصاص ، باب عقل المرأة ، ٤٤/٨ ، ح : ٤٨٠٥ ) ، وقال محققه الشيخ الألباني في : ضعيف



مستمدين ذلك مما قرره أئمة اللغة الذين شافهوا العرب وفهموا عنهم مناحيهم في التعبير ، ومما فهموا من روح الشريعة ومقاصدها .<sup>(١)</sup>

ومن الواضح أن الإمام الشافعي ، الذي يعتبر أول من صنف في علم الأصول ، جاء ضمن سلسلة متصلة من النزاعات والخصومات التي كانت قبله ، ويظهر ذلك بوضوح حينما يتصفح القارئ كتاب الرسالة الذي كتبه الشافعي رحمه الله تعالى ، فإنه يمثل مجموعة المشكلات الأصولية التي شغلت بال الفقهاء في ذلك العصر ، غير أنه لم تكن النظرة إلى القياس وبخاصة تعليل الأحكام قد ظهرت ملامحها وتبينت أركانها في هذه المرحلة .<sup>(٢)</sup>

ثم جاءت بعد ذلك مرحلة الاكتمال والازدهار الأصولي ، فقد سجلت هذه الفترة تقدم العلوم الأصولية وتفوقها ، خاصة في موضوع القياس وتعليل الأحكام ، إذ تهيأ له من أعلام الفكر والفقهاء المتخصصين فيه ، ما جعل موضوع القياس والتعليل يتطور ويتسع بدرجة أكبر مما كان عليه في العهود السابقة .

قال ابن خلدون في مقدمته بعد كلام طويل عن علم أصول الفقه وتطوره والمراحل التي مر بها ، ومدارسه " وجاء أبو زيد الدبوسي من أئمتهم ، فكتب في القياس بأوسع من جميعهم ، وتمم الأبحاث والشروط التي يحتاج إليها فيه ، وكملت صناعة أصول الفقه بكماله ، وتهذبت مسأله وتمهدت قواعده " <sup>(٣)</sup>

ويعتبر إنتاج العلماء الأصولي ، وخاصة في باب القياس والتعليل ، في هذه المرحلة المصدر والمورد فكرياً ومضموناً لكل من جاء بعدهم من علماء الأصول .

وقد حصل اختلاف بين الأصوليين في مدى شرعية تعليل الأحكام ، كان سببه الرئيس اختلافهم في بعض مسائل العقيدة ، ومع ذلك فإن الناظر في الشريعة الإسلامية ، وأدلتها العامة والخاصة لا يصعب عليه حشد الكثير من الأدلة الصريحة الواضحة التي تُبرز مبدأ تعليل الأحكام ، وأن الأصل في التكليف التعليل .

ونحن نورد هنا أهم الأدلة التي تؤكد هذا الأمر .<sup>(٤)</sup>

أولاً: الاستقراء، فقد وجدنا الشارع الحكيم قاصداً لمصالح العباد، والأحكام العادية تدور معه حيثما دار، فترى الشيء الواحد يُمنع في حال لا تكون فيه مصلحة، فإذا كان فيه مصلحة جاز، كالدرهم بالدرهم إلى أجل، يمتنع في المبايعة، ويجوز في القرض، وبيع الرطب باليابس، يمتنع

(١) الخضري بك : أصول الفقه ، ( ص : ٦ ) .

(٢) الحسن : التعليل بالشبه وأثره في القياس عند الأصوليين ، ( ص : ٣٠ ) .

(٣) ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون ، ( ٢٦٢/١ ) .

(٤) قد استطرده الإمام الشاطبي في الموافقات في ذكر الأدلة على شرعية التعليل ، فليراجع ، الموافقات ، ( ٥٢٠ / ٢ )

حيث يكون مجرد غرر وربما من غير مصلحة ، ويجوز إذا كان فيه مصلحة راجحة كالعرايا (١) مثلا ، ولم نجد هذا في باب العبادات مفهوماً كما فهمناه في العادات ، قال الله تعالى: " وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ " (٢) ، وقال عز وجل : " وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ " (٣) ، وقال الله تعالى " إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ " (٤).

وفي الحديث قال ﷺ : " لا يقضي القاضي وهو غضبان " (٥) ، وقال ﷺ : " لا ضرر ولا ضرار " (٦) ، وقال ﷺ : " القاتل لا يرث " ، و " نهى عن بيع الغرر " (٧) ، وقال ﷺ : " كل مسكر حرام " (٨).

إلى غير ذلك مما لا يحصى ، وجميعه يشير بل يُصرح باعتبار المصالح للعباد ، وأن الإذن دائر معها أينما دارت، فدل ذلك على أن العادات مما اعتمد الشارع فيها الالتفات إلى المعاني. ولم نجد حكماً واحداً في التعامل غير معقول المعنى ، أو غير مفضٍ إلى مصلحة معقولة مقصودة هو مُفسّر بها، ومبني على أساسها . (٩)

بل صرح ابن دقيق العيد بأنه " متى دار الحكم بين كونه تعبداً أو معقول المعنى ، كان حمله

(١) العرايا : هي بيع الرطب على رؤوس الأشجار بالتمر . ابن منظور : لسان العرب ، (١٩٤/١٣).

(٢) سورة البقرة : آية ١٧٩ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٨٨ .

(٤) سورة المائدة : آية ٩١ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، (كتاب الأحكام ، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان ، ٦٥/٩ ، ح ٧١٥٨) ، أخرجه مسلم في صحيحه ، (كتاب الأفضية ، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان ، ١٣٤٢/٣ ، ح ١٧١٧) .

(٦) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ( كتاب الأحكام ، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ، ٧٨٤/٢ ، ح ٢٣٤٠) ، والبيهقي : سنن البيهقي ، ( باب ارتفاق الرجل بجدار غيره ، ٣٢٤ / ٥ ، ح ٢٠٦٧ ) ، وصححه الألباني : الإرواء ، ( ٣ / ٤٠٨ - ٤١٤ ) ، والسلسلة الصحيحة ، ( ح : ٢٥٠ ) .

(٧) الترمذي : جامع الترمذي ، ( كتاب الفرائض ، باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل ، ٤٢٥/٤ ، ح ٢١٠٩ ) ، وابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ( كتاب الفرائض ، باب القاتل لا يرث ، ٨٨٣/٢ ، ح ٢٦٤٥ ، ٢٧٣٥ ) ، ابن حنبل : مسند أحمد ابن حنبل ، ( ١ / ٤٩ ، ح ٣٤٦ ) ، وصححه الألباني في سنن ابن ماجه ( ٩٨/٢ / ح ٢١٤٠ ) .

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب البيوع ، باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر ، ١١٥٣/٣ ، ح ١٥١٣ ) . (٩) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب الأشربة ، باب الخمر من العسل ، ١٠ / ٤١ ، ح ٥٥٨٥ ) ، أخرجه مسلم في صحيحه ( كتاب الأشربة ، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام ٣ / ١٥٨٧ ، ح ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ) .

(١) الشاطبي : الموافقات ، ( ٢ / ٥٢٠ ) ، القرافي : شرح تنقيح الفصول ، ( ٢ / ١٢٩ ) ، الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، ( ٣ / ٣٩٦ ) ، أبو يعلى : العدة في أصول الفقه ، ( ٣ / ١٣٦٧ ) ، السبكي : الإبهاج في شرح المنهاج ، ( ٣ / ٦٢ ) ، السعدي : القواعد والأصول النافعة ، ( ص : ٧٢ ، ١٩٢ ) ، الدريني : بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله ( ٢٩/١ ) .

على كونه معقول المعنى أولى لندرة التعبد بالنسبة إلى الأحكام المعقولة المعنى " (١).

**ثانياً :** أن الشارع توسع في بيان العلل والحكم في تشريع باب العادات ، ففهمنا من ذلك أن الشارع قصد فيها اتباع المعاني ، لا الوقوف على ظاهر النصوص، بخلاف باب العبادات ، فإن المعلوم فيه خلاف ذلك ، وقد توسع في هذا القسم مالك رحمه الله ، حتى قال فيه بقاعدة المصالح المرسله<sup>(٢)</sup>، وقال فيه بالاستحسان<sup>(٣)</sup>، ونُقِلَ عنه أنه قال: "إنه تسعة أعشار العلم"<sup>(٤)</sup>. أما باب العبادات فالأصل فيه التعبد ، ومع ذلك قال ابن القيم " ليس في الشريعة حكم واحد إلا وله معنى وحكمة يعقله من عقله ، ويخفى على من خفي عليه " (٥).

**الثالث :** الشارع الحكيم إما أن يكون قد راعى مقاصد عند التشريع أو لا ، والثاني باطل ، لأنه إما لعدم العلم السابق للتشريع ، أو لعدم الحكمة عند التشريع ، أو لمانع منع الشارع من مراعاة المقاصد ، وكلها باطلة فاسدة بالإجماع ، فتعين الأول وهو أن الشارع قد راعى المقاصد عند التشريع ولا بد . (٦)

**الرابع :** بالتأمل في طريقة الفقهاء من جميع المذاهب نرى أنهم يتكلمون في العلل ، والمناسبات الداعية لشرع الأحكام ، ويفرقون بين المصالح الخالصة ، والراجحة ، والمرجوحة ، والمفاسد التي هي كذلك ، ويقدمون أرجح المصلحتين على مرجوحهما ، ويدفعون أقوى المفسدتين باحتمال أدناهما ، ولا يتم لهم ذلك إلا باستخراج الحكم ، والعلل ، ومعرفة المصالح والمفاسد الناشئة من الأفعال . (٧)

(١) ابن دقيق العيد : إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، ( ٢٣ / ١ ) .

(٢) " هي مصلحة يتلقاها العقل بالقبول ، ولا يشهد أصل خاص من الشريعة بإلغائها أو اعتبارها " ، وإنما يتمسك بها الإمام مالك على شرط التمامها بالمصالح التي تشهد لها الأصول ، انظر القرافي : الذخيرة ، ( ١٥٠ / ١ ) .

(٣) الاستحسان هو " ترك ما يقتضيه الدليل على طريق الاستثناء والترخص بمعارضته ما يعارضه في بعض مقتضياته " انظر ابن العربي : المحصول ، ( ١٣٢ / ١ ) .

(٤) الدسوقي : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ( ٤٧٩ / ٣ ) ، الصاوي : بلغة السالك لأقرب المسالك ( ٤٠٥ / ٣ ) .

(٥) ابن قيم الجوزية : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ( ٨٦ / ٢ ) .

(٦) ابن القيم : شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ( ٢٢٦ / ١ ) ، سببنا : تعليل الأحكام عند الإمام الشاطبي ( ص : ٧٦ ) .

(٧) ابن القيم : مدارج السالكين ، ( ٢٤٢ / ١ ) ، سلمان : التحقيقات والتتقيقات السلفيات على متن الورقات ، ( ص : ٤٧٦ ) .

وفي ذلك يقول المزملي " الفقهاء من عهد رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا وهلم جرا استعملوا المقاييس في الفقه في جميع الأحكام في أمر دينهم، وأجمعوا بأن نظير الحق حق، ونظير الباطل باطل، فلا يجوز لأحد إنكار القياس لأنه التشبيه بالأمور والتمثيل عليها ". (١)

**الخامس :** بنفي التعليل في نصوص الشريعة تفسدُ مصالحُ الأبدان، وتفسدُ مصالح الأديان (٢)، ولذا لا بد \_ ضرورة \_ أن نُعملِ العلل ، وأن نفهم عن الله \_ عز وجل \_ مراده ، وأن نعرف متى نقف على النص ، ومتى نتجاوزه إلى المعنى ، ومتى نوائم بين النص والمعنى. (٣)

### ثانياً : أهمية تعليل الأحكام :

لعل من المهم الآن أن نذكر الأهمية الكبرى التي يمثلها مبدأ تعليل الأحكام في سير عملية الاجتهاد ، فهو الطريق الأساس الذي يساعد الشريعة الإسلامية على مسايرة متطلبات التطور الثقافي والفكري والاجتماعي ، الذي ما يزال في نمو مستمر، ولا أدل على أهمية تعليل الأحكام من اهتمام العلماء البالغ بمعرفة علل الأحكام ومقاصدها ، وبذل الجهد والوسع في استخراج المعاني والمصالح التي راعاها الشارع في التشريع .

وبناءً عليه سنحاول إبراز أهم الفوائد التي يجنيها المجتهد من تعليل الأحكام الشرعية ، ومن ثم يتلقى ثمرة ذلك المكلف ، بما يجد من يسرٍ وراحةٍ ، وإجابة لكل ما يجدُ له من أحداثٍ ووقائع .

### ومن هذه الفوائد :

أولاً : التعبد بالقياس فيه مصلحة لا تحصل بدونه ، وهي ثواب المجتهد على اجتهاده وإعمال فكره وبحثه في استخراج علة الحكم المنصوص عليه لتعديته إلى محل آخر ، على ما قال ﷺ " أجرك على قدر نصبك " (٤) وما كان طريقاً إلى تحصيل مصلحة المكلف ، فالعقل لا يحيل شرعيته بل يجوزها ، وأولى إذا كان التكليف من قبل الله تبارك وتعالى . (٥)

(١) الشنقيطي : أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن (١٢١/٢٢)

(٢) قال ابن القيم رحمه الله " فنعمته على عباده بإرسال الرسل إليهم وإنزال كتبه عليهم وتعريفهم أمره ونهيه وما يحبه وما يبغضه أعظم النعم وأجلها وأعلاها وأفضلها بل لا نسبة لرحمتهم بالشمس والقمر والغيث والنبات إلى رحمتهم بالعلم والإيمان والشرائع والحلال والحرام فكيف يقال أي حكمة في ذلك وإنما هو مجرد مشقة ونصب بغير فائدة . انظر ابن القيم شفاء العليل (٢٢٦/١)

(٣) ابن القيم : شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (٢٢٦/١) ، سلمان : التحقيقات والتتقيقات السلفيات على متن الورقات ، ( ص : ٤٧٧ ) .

(٤) الحاكم : المستدرک على الصحيحين ، (٤٧٠/١ ، ح ١٣٧٣) ، والحديث في صحيح مسلم ، بلفظ " ولكنها على قدر نصبك أو قال نفقتك ( كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام ، ٨٧٦/٢ ح ١٢١١) .

(٥) الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، ( ٤ / ١١ ) الزركشي : البحر المحيط ، ( ٤٤٧/١ ) .

**ثانياً :** معرفة باعث الشرع ومصلحة الحكم ، فيه استمالةً للقلوب إلى الطمأنينة ، والقبول بالطبع والمسارة إلى التصديق ، فإن النفوس إلى قبول الأحكام المعقولة الجارية على ذوق المصالح أميل منها إلى محض التعبد بالأحكام الشرعية ، ولمثل هذا الغرض استحب الوعظ وذكر محاسن الشريعة ، ولطائف معانيها ، وكون المصلحة مطابقة للنص.(١)

**ثالثاً :** مبدأ تعليل الشريعة له أثره الكبير في مجال الدعوة إلى الله تبارك وتعالى ، وإقناع الآخرين بالإسلام ، وربانيته ، وأنه جاء مُصلحاً ومنقذاً للبشرية من ظلمات الشرك والجهل والضلال ، وكم رأينا من العلماء والمفكرين الغربيين تصديقاً وإذعاناً لما جاء به التشريع الإسلامي ، وإعجاباً ودهشةً من دقة أحكامه ومبادئه ، الأمر الذي دفع الكثيرين منهم لدخول الإسلام واعتناقه إيماناً وتصديقاً به .

لذلك كان لابد من عرض الأحكام الشرعية مجلوة الأسرار، موصولة العلاقة بحكمة الإسلام في التشريع ؛ لأن بيان العلة والحكمة تقتضيه طبيعة العقل البشري التي تستسيغ المعلّلات المفسّرات، وتُعرض عن المجملات المبهمات ، كما تقتضيه في الوقت ذاته طبيعة العصر الذي استحكمت فيه النزعات المادية والإلحادية، وراجت التيارات العقلانية المؤمنة بالبرهان العقلي والحجة المنطقية.(٢)

وهذا يؤكد أن الله \_ عز وجل\_ يريد منا أن نفهم ، وأن نُعمل الذهن ، وأن نقيس الشبيه بالشبيه ، والنظير بالنظير ، وهذا يؤكد أن الشريعة معللة ، وأنها قواعد مطردة ، خاطبت العقول ، وليس الأمر كما يقول نفاة القياس من أنها لا تقبل التعليل وهي نصوص فقط ، والنصوص تغني عن غيرها (٣)، فإن هذا الكلام ليس بصحيح ولا سديد ، وهذا القول في الحقيقة فيه هدر لقسم كبير من علم أصول الفقه ، ولما تحمله النصوص من طاقات كبيرة.(٤)

(١) الغزالي : المستصفى في علم أصول الفقه ، ( ١ / ٣٣٩ ) ، الإسنوي : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (٥٧/٤) .

(٢) الريسوني : ضوابط في مجال الفتوى ( نقلاً عن مجلة البيان ) ، العدد ٢٢٣ ، (ص : ٣٦ ) .

(٣) والقائلين بأن العلل الشرعية أمارات وعلامات فقط ، لا مصالح أنيطت بها الأحكام وشرعت من أجلها ، سدوا على أنفسهم طريقاً من طرق الحق ، فاضطروا إلى توسعة طريق أخرى أكثر مما تحتمله. ففاه القياس لما سدوا على نفوسهم باب التمثيل والتعليل، واعتبار الحكم والمصالح ، وهو من الميزان والقسط الذي أنزله الله ، احتاجوا إلى توسعة الظاهر والاستصحاب ، فحملوهما فوق الحاجة ، ووسعوهما أكثر مما يسعانه ، فحيث فهموا من النص حكماً أثبتوه ولم يبالوا مما وراءه ، وحيث لم يفهموه منه نفوه وحملوا الاستصحاب. انظر الشنقيطي : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١٦٦/٢٢).

(٤) سلمان : التحقيقات والتفتيحات السلفيات على متن الورقات ، ( ص : ٢٤٠ و ٤٧١ ) .

## الفصل الأول

حقيقة العلة وشروطها وطرق إثباتها .

وفيه ثلاث مباحث :

المبحث الأول : حقيقة العلة .

المبحث الثاني : شروط العلة .

المبحث الثالث : طرق إثبات العلة .

المبحث الأول : حقيقة العلة .  
وفيه مطالب :

المطلب الأول : تعريف العلة .

المطلب الثاني : أقسام العلة .

المطلب الثالث : ما يفسد العلة .

## المطلب الأول : تعريف العلة .

أولاً : العلة لغة :

العلة باعتبار اللغة مأخوذة من ثلاثة أشياء :

الأول : الأمر المؤثر والشاغل ، كعلة المرض ، والجمع علل ، نقول اعتل : إذا مرض .  
الثاني : السبب والداعي للأمر ، يقال : " هذا علة لهذا " أي سبب له ، ويقال علة إكرام زيد  
لعمره ، علمه وإحسانه ، واعتل إذا تمسك بحجة .  
الثالث : الدوام والتكرار للشيء ، يقال : عللته عللاً : إذا سقيته السقية الثانية ، وعل يعلّ : إذا  
شرب بعد الري .<sup>(١)</sup>

ثانياً : العلة في اصطلاح الأصوليين :

عند البحث عن المعنى الاصطلاحي للعلة ، نجد أن الأصوليين قد اختلفوا في تحديد معنى  
العلة ، وهذا الاختلاف نابع من الفكر والمصدر الذي ينطلق منه كل فريق و مذهب ، فالمعتزلة  
عرفوا العلة انطلاقاً من أصول وقواعد عندهم ، من أهمها قاعدة " وجوب الأصلح على الله  
تعالى " <sup>(٢)</sup>، والأشاعرة عرفوا العلة بناءً على أصول وقواعد مقررة لديهم ، من أهمها " أن الحكم  
قديم فلا يؤثر فيه الحادث " <sup>(٣)</sup>.

وقد اختلفوا في تعريف العلة على الآتي :

الأول : " أنها المعرفة للحكم " ، فهي قد جعلت علماً على الحكم ، إن وُجد المعنى وجد الحكم .  
وممن قال به الصيرفي ، والبيضاوي ، والرازي ، وصدر الشريعة ، ومن الحنابلة أبو الخطاب  
وابن عقيل ، والحلواني .<sup>(٤)</sup>

---

(١) الفيروزآبادي : القاموس المحيط ، ( ص : ١٣٣٨ ) ، ابن منظور : لسان العرب ، ( ٤٦٧/١١ ) ، السيوطي : المزهر  
في علوم اللغة وأنواعها ، ( ١١١/٢ ) الفيومي : المصباح المنير ، ( ٤٢٦١٢ ) ، إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط  
(٢٢٣/٢) .

(٢) أبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه ( ٣٢١/٢ ) .

(٣) السبكي : الإبهاج بشرح المنهاج ( ٤٠/٣ ) .

(٤) الرازي : المحصول من علم الأصول ، ( ١٧٩/٥ ) ، السبكي : الإبهاج في شرح المنهاج ، ( ٣٩/٣ ) ، الإسنوي : نهاية  
السؤل شرح منهاج الوصول ، ( ١٥٠/٢ ) ، التقطازاني : التلويح على التوضيح ، ( ٦٢ / ٢ ) ، آل تيمية : المسودة ( ٣٤٥/١ ) .



**الثاني :** " أنها الموجبة للحكم بذاتها، لا يجعل الله سبحانه " (١). وهو قول المعتزلة ، بناءً على قاعدتهم في التحسين والتقبيح العقليين ، والعلة عندهم وصف ذاتي لا يتوقف على جعل جاعل. (٢)

**الثالث :** " أنها الوصف المؤثر في الأحكام بجعل الشارع لا لذاته " (٣). بمعنى: أن الشارع جعلها موجبة بذاتها، وبه قال الغزالي .

**الرابع :** " أنها الموجبة للحكم على سبيل العادة " (٤). واختاره الفخر الرازي .

**الخامس :** " أنها الباعث على التشريع " ، بمعنى: أنه لا بد أن يكون الوصف مشتملاً على مصلحة صالحة لأن تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم ، واختاره الآمدي . (٥)

**السادس :** " أنها التي يعلم الله سبحانه وتعالى صلاح المتعبدین بالحكم لأجلها " . وهو اختيار ابن الحاجب . (٦)

وقد قيل غير ذلك .

### تعليق على التعريفات :

**أقول :** لعل المتأمل في هذه التعريفات يشعر أنها تدور حول اتجاهين رئيسيين .  
**الاتجاه الأول :** أنها أمارة مجردة ، تدل على الحكم . وهو فحوى قول أصحاب التعريف الأول والرابع .

**الاتجاه الثاني :** أن العلة تؤثر في الحكم الشرعي تأثيراً مهماً ، بحيث يدور معها الحكم وجوداً وعدمًا ، وهو مضمون قول أصحاب التعريف الثاني والثالث والخامس والسادس .  
وبناءً عليه فإننا سوف نسوق المناقشات والاعتراضات الخاصة بهذين الاتجاهين فقط .

### دليل الاتجاه الأول :

قال تعالى " **إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ** " (٧)

وجه الدلالة : أن الله تعالى لا يفعل الأشياء لغرض يحتاجه ، وذلك لأنه منزه عن الأغراض والحاجات ، بل كل شيء في الوجود تحت أمره ، والغرض لما كان سبباً لإقدام الفاعل ، كان

---

(١) أبو الحسين : المعتمد في أصول الفقه ، (٧٠٤-٧٠٥) ، الزركشي : البحر المحيط ، (١٠٣/٤) .

(٢) لا يخفى بطلان هذا المذهب وفساده ، وتعارضه الظاهر والصريح مع نصوص الكتاب والسنة .

(٣) الغزالي : المستصفى ، (١٥٨/٢) .

(٤) الرازي : المحصول في علم الأصول ، (٣٠٤/٥) .

(٥) الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٢٤/٣) .

(٦) ابن السبكي : رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، (١٧٤/٤) .

(٧) سورة يس : آية ٨٢ .

الفاعل ناقصاً في كماله ، مستفيداً من غيره ، ولا مجال للنقصان بالنسبة إليه سبحانه وتعالى ، بل كماله في ذاته وصفاته يقتضي الكمال في أفعاله أيضاً. ومن عبر من الفقهاء بالباعث ، أراد أنها باعثة للمكلف على الامتثال.(١)

دليل الاتجاه الثاني :

قوله تعالى: " وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ " (٢) ، وقوله عز وجل : " وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ " (٣) ، وقال الله تعالى " إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ " (٤).

وفي الحديث قال ﷺ : " لا يقضي القاضي وهو غضبان " (٥) ، وقال ﷺ : " لا ضرر ولا ضرار " (٦).

كل هذه النصوص الشرعية وغيرها تفيد أن العلة في الأصل هي الباعث على شرع الحكم ، فهي مشتملة على حكمة صالحة لأن تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم لا على سبيل الإيجاب ، وإلا فلو كانت وصفاً طردياً لا حكمة فيه ، بل أمارة مجردة فالتعليل بها ممتنع لوجهين :

الوجه الأول : في العلة المنصوصة لا فائدة من الأمانة سوى تعريف الحكم ، والحكم في الأصل معروف بالخطاب ، سواء بالنص أو بالإجماع ، لا بالعلة المستنبطة منه .

الوجه الثاني : في العلة المستنبطة علة الأصل تكون مستنبطة من حكم الأصل ومتفرعة عنه ، فلو كانت معرفة لحكم الأصل لكان متوقفاً عليها ومتفرعاً عنها وهو دور ممتنع (٧).

القول الراجح :

أقول : بعد استعراض أدلة كلا الاتجاهين ، يظهر للباحث أن الاتجاه الثاني هو الأوفر حظاً ، وأقرب صحةً من الأول ، وذلك لعدة أسباب :

(١) السيوطي : شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع ، (٢٠٤/٢) ، الإسنوي : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، (٥٥/٤) .

(٢) سورة البقرة : آية ١٧٩ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٨٨ .

(٤) سورة المائدة : آية ٩١ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، (كتاب الأحكام ، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان ، ٦٥/٩ ، ح ٧١٥٨) ، أخرجه مسلم في صحيحه ، (كتاب الأفضية ، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان ، ١٣٤٢/٣ ، ح ١٧١٧) .

(٦) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ( كتاب الأحكام ، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ، ٧٨٤/٢ ، ح ٢٣٤٠) ، والبيهقي : سنن البيهقي ، ( باب ارتفاق الرجل بجدار غيره ، ٣٢٤ / ٥ ، ح ٢٠٦٧) ، وصححه الألباني : الإرواء ، (٣/ ٤٠٨-٤١٤) ، والسلسلة الصحيحة ، ( ح : ٢٥٠) .

(٧) الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٥٤/٣) ، الرازي : المحصول ، (٤١٠/٥) .

١\_ توافقه مع المعنى اللغوي وانسجامه معه .

٢\_ توافقه مع الأدلة الشرعية من نصوص الكتاب والسنة .

٣\_ ضعف الاعتراض ضده ، بعكس الأول .

وبعد ترجيح هذا الاتجاه يجدر بنا أن نعين تعريفاً يكون جامعاً مانعاً في معنى العلة ، والتعريف الذي يرى الباحث قوته وصحة هو تعريف الإمام الغزالي ، وهو " أنها الوصف المؤثر في الأحكام بجعل الشارع لا لذاته " .<sup>(١)</sup>

ومع ذلك فيمكن لنا قبول الاتجاه الأول ، إن تم تفسيره على وجه صحيح متلائم مع نصوص الشريعة وأدلتها العامة .

أما وجه كون الاتجاه الأول مقبولاً في تعريفه للعلة ، فذلك من خلال النظر إلى اعتبارات مختلفة ، وجهات متعددة ، فمن حيث إن المكلف يتعرف بواسطتها على الحكم ، فهي معرفة ، وعلامة ، وأمانة ، ومن حيث إن الحكم المبني عليها يحقق مصلحة للعباد ، فهي موجبة ، ومؤثرة ، وباعثة على الحكم ، لكن بجعل الله لا بذاتها .<sup>(٢)</sup>

وتكمن فائدة الخلاف في هذه المسألة أن الأصوليين بناءً على اختلافهم في تحديد معنى العلة اصطلاحاً ، قد اختلفوا في عدة مسائل لها ارتباط وثيقة بتعريف العلة ، ومن ذلك اختلافهم في جواز التعليل بالعلة القاصرة مثلاً ، فمن قال العلة مؤثرة في المعلول ، قال بجواز التعليل بالعلة القاصرة ، ومن قال العلة مظهر ومبينة وعلامة للحكم فقط ، قال بعدم جواز التعليل بالعلة القاصرة ، وغير ذلك من المسائل الأصولية .

### ثالثاً : وجه المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي :

لاشك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للعلة ، فإن العلة تؤثر تأثيراً كبيراً في الحكم الشرعي ، فإذا وجدت وجد الحكم الشرعي ، وإذا عدمت عدم الحكم الشرعي ، تماماً كما يحدث مع المريض إذا أصابته علة المرض ، وهذا على المعنى الأول .

أما على المعنى الثاني ، فإنه من المعلوم لدى جميع الأصوليين المقرين بالتعليل ، أن العلة سبب وداعٍ للحكم ، إذا فقدت فقد الحكم . والمعنى الثالث : أنها مأخوذة من العَلَل بعد النهل ،

(١) الغزالي : المستصفى ، (١٥٨/٢) .

(٢) آل تيمية : المسودة ، ( ص : ٣٨٥ ) ، عبد القادر : المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين ،

( ص : ٢٨٧ ) ، الإسنوي : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، (٥٦/٤) .

وهو معاودة الشرب مرة بعد مرة ؛ فإن المجتهد في استخراجها يعاود النظر في النصوص المرة بعد المرة ، حتى يحصل له مراده ومبتغاه ، وكذلك الحكم يتكرر بتكرار العلة ووجودها .<sup>(١)</sup>

---

(١) الزركشي : البحر المحيط ، (١٠١/٤) ، ابن السمعاني : قواطع الأدلة ، (١٤٠/٢) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، (١١٠/٢) .

## المطلب الثاني : أقسام العلة

تتعدد أقسام العلة باعتباريات مختلفة ، فهي تنقسم باعتبار النص عليها أو لا ، إلى منصوصة ومستنبطة ، وباعتبار كميتها إلى بسيطة ومركبة ، وباعتبار ظهورها وعدمه ، إلى ظاهرة وخفية ، وباعتبار تعديتها أو قصورها ، إلى متعدية وقاصرة ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : تقسيم العلة باعتبار النص عليها إلى قسمين :

- العلة المنصوصة : " هي الوصف الظاهر المنضبط ، الذي ثبتت عليته بالنص " .<sup>(١)</sup>  
العلة المستنبطة : " هي الوصف الظاهر المنضبط ، الذي ثبتت عليته بالاجتهاد " .<sup>(٢)</sup>  
الفرق بين العلة المنصوصة والعلة المستنبطة .

العلة المنصوصة : يثبت كونها أمانة وعلة سواء اقترن الحكم الشرعي بها أم لا ، وذلك لأنه يثبت كونها أمانة بطريق النص .

وبناءً عليه : فإن الحكم إذا تخلف مع وجود العلة المنصوصة ، فلا يقدح فيها ، ولا يبطلها ، فإن الغيم أمانة على المطر وعلامة عليه ، فإذا تخلف المطر ولم ينزل في بعض الأحوال لا يقدح ذلك في كون الغيم أمانة على المطر .<sup>(٣)</sup>

وبالتالي فإن العلة المنصوصة القياس الكائن بها في قوة النص ، وذلك لأن النص عليها فيه طلب لسحب الحكم الثابت بها على غيره من الأحكام ، تماماً كالنص على أمرٍ ، فإن فيه طلباً لسحب الحكم على غيره من الأحكام .

أما العلة المستنبطة : فإنه يثبت كونها أمانة وعلة للحكم من خلال اقتران الحكم الشرعي بها ، فإذا تخلف الحكم الشرعي عنها في بعض الأحوال ، علمنا أنها ليست بعلة ولا أمانة ، لأن الظاهر أن الحكم الشرعي لا يتخلف عن علته المستنبطة ، وهذه هي عادة الشرع .<sup>(٤)</sup>

مثاله : قول الحنفية إن جريان الربا في الأصناف الستة الكيل ، وهي علة مستنبطة ، وقد تخلف الحكم الشرعي عنها في صور لا تحصى كثرة .<sup>(٥)</sup>

---

(١) السبكي : الإبهاج في شرح المنهاج ، (٩٤/٣) .

(٢) لم يذكر الأصوليون تعريف للعلة المستنبطة \_ فيما أعلم \_ وذلك اعتماداً منهم على فهم المتعلم والسامع ، والأمر كذلك في العلة الخفية والعلة المركبة . وقد ذكرنا هذا التعريف بناءً على فهم تعريف العلة المنصوصة ، ومثله سنفعل في العلة الخفية والمركبة ، والله الموفق .

(٣) السبكي : الإبهاج في شرح المنهاج ، (٩٣/٣) ، الزركشي : البحر المحيط (٣٠/٥) ، النملة : إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر وجنة المناظر ، (٣٨٠/٧) .

(٤) السبكي : الإبهاج في شرح المنهاج ، (٩٤/٣) ، الشوكاني : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، (٣٩٢/١) .

(٥) سيأتي تناول لهذه المسألة في مطلب خاص من الفصل الثالث .

ثانياً : تقسيم العلة باعتبار الظهور والخفاء إلى قسمين :

**العلة الظاهرة :** " هي الوصف الظاهر المنضبط ، سواء ثبت بالنص أو بالاجتهاد " .<sup>(١)</sup>  
**العلة الخفية :** " هي الوصف الخفي المضطرب ، الذي يصعب اطراده في الفروع " .  
ويشترط أن تكون العلة ظاهرة جلية ، كالإسكار علة لتحريم الخمر ، والسفر علة لإباحة الفطر ، وذلك لأنَّ المقصود من الوصف المعلل به إثبات الحكم في الفرع ، ولا يمكن هذا إلا إذا كان هذا الوصف جلياً واضحاً في الأصل ، ويوجد في الفرع كما وجد في الأصل .  
أما إذا كان خفياً في الأصل ، فإنه لا يمكن إثبات الحكم بواسطته في الفرع ، فلا يصح التعليل مثاله : علة التملك في البيع التراضي بين المتبايعين ؛ لكن الرضى من الأوصاف الخفية التي يتعذر الوقوف عليها بنفسها ، لذلك لا بد أن يعلل الملك في البيع بأمر ظاهر يكون مظنة الرضا في البيع ؛ وهو الإيجاب والقبول من الطرفين ، مع التأكيد على أن الخفاء نسبي ، فربما اعتقد المجتهد خفاء العلة ، وجاء آخر فظهر له وضوحها.<sup>(٢)</sup>

ثالثاً : تقسيم العلة باعتبار تركيبها إلى قسمين :

**العلة البسيطة :** " هي التي لم تتركب من أجزاء " مثل : علة الإسكار في تحريم الخمر  
**العلة المركبة :** " هي أن يعلل الحكم بعلة مكونة من عدة أوصاف " <sup>(٣)</sup> ، كتعليل وجوب القصاص بالقتل ، العمد ، العدوان .  
فالعلة وصف مركب من ثلاثة أوصاف : القتل والتعمد والعدوانية ، ركب بعضها مع البعض الآخر فكونت بمجموعها وصفا واحدا .  
والعلة المركبة من أوصاف يجوز أن يسمى كل وصف منها سبباً في الحكم ، من حيث إنه لابد منه ، وليس كل وصف علة ، وإنما العلة مجموع الأوصاف .<sup>(٤)</sup>

رابعاً : تقسيم العلة باعتبار التعدية والقصور إلى قسمين :

**العلة المتعدية :** " هي ما ثبت وجودها في الأصل والفرع " ، فهي تتعدى محل النص إلى غيره .  
**والعلة القاصرة :** " هي التي ثبت وجودها في الأصل فقط ؛ ولا تتعدى إلى الفرع " <sup>(٥)</sup> ، لكونها محل الحكم ، أو جزأه الخاص ، فلا توجد في غيره ، أو وصفه الخاص فلا يتصف به غيره .

(١) الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٢٥/٣) .

(٢) النفتازاني : شرح التلويح على التوضيح ، (١٦٥/٢) ، النملة : المهذب في أصول الفقه ، ( ٢١٠٩/٥ ) .

(٣) الجويني : البرهان في أصول الفقه ، (٦٣٤/٢) .

(٤) الزركشي : البحر المحيط ، (١٥١ /٤) ، الحمد : الفروق في أصول الفقه ، ( ص : ٣٦٣ ) .

(٥) الحمد : الفروق في أصول الفقه ، ( ص : ٣٦٧ ) .

فالأول : كون العلة محل الحكم ، كتعليل حرمة الربا في الذهب بكونه ذهباً ، واعتبار شهادة خزيمة بن ثابت بشهادتين.(١)

الثاني : كون العلة جزءاً من الحكم : كتعليل نقض الوضوء في الخارج من السبيلين ، بالخروج منهما .

الثالث : كون العلة وصفاً خاصاً للحكم ، كتعليل حرمة الربا في النقيدين بكونهما قيم الأشياء . وخرج بالخاص في الصورتين غيره فلا قصور فيه.(٢)

والعلة المتعدية قد تكون منصوفاً عليها ، كقوله ﷺ في الهرة : " إنها ليست بنجس ؛ إنها من الطّوافين عليكم والطّوافات " (٣)، فيقاس عليها غيرها مما يصعب الاحتراز منه .

وقد تكون العلة المتعدية مستنبطة ؛ كالتعليل بالقتل العمد العدوان ، والزنا والإسكار ، والافتيات ونحو ذلك .

وكذلك العلة القاصرة قد تكون منصوفاً عليها ، كتعليل وجوب الكفارة بوقاع مكلف في نهار رمضان .

وقد تكون العلة القاصرة مستنبطة ، كالسفر المبيح للفطر ، والاستبراء للأمة في أول حدوث ملكها ؛ للتعرف على براءة رحمها ، والرّمْل في الأشواط الأول من الطواف ؛ لإظهار الجلد والنشاط للمشركين .

ويتعين في ادعاء العلة القاصرة أن يكون المدعى مشعراً بالحكم مناسباً له ، مفضياً بالطالب إلى التنبيه على محاسن الشريعة ، والتدرب على مسالك المناسبات ، وشرط ذلك الإخالة (٤) لا محالة .(٥)

(١) الأشقر : الواضح في أصول الفقه (ص : ٢٤٩).

(٢) أبو الحسين : المعتمد في أصول الفقه ، (٢/٢٦١) ، زكريا : غاية الوصول شرح لب الأصول ، (١/١١٥) .

(٣) أبو داود : سنن أبي داود ، (كتاب الطهارة ، باب سؤر الهرة ، ١/ ٢٧ ، ح ٧٥) ، ابن ماجة : سنن ابن ماجة ، (كتاب الطهارة وسننها ، باب الوضوء بسؤر الهرة والرخصة في ذلك ، ١/ ١٣١ ، ح ٣٦٧) . قال محققه الشيخ الألباني : حديث صحيح .

(٤) الإخالة : هي ظن وجود علة الأصل في الفرع ، ويسمى ذلك تخريج المناط . انظر الصنعاني : إجابة السائل ، (١/١٩٦) .

(٥) الجويني : البرهان في أصول الفقه ، (٢/٥٣٩) ، النملة : الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح الراجح ، (ص : ٢٦٨) ، الحمد : الفروق في أصول الفقه ، (ص : ٣٦٧) .

## المطلب الثالث : ما يفسد العلة .

مفسدات العلة كثيرة ومتنوعة ، وهي إما أن تكون مفسدة لذات العلة ، أو لطريق إثبات العلة ، ومحل البحث في هذا المطلب هو مفسدات ذات العلة وماهيتها ، والتي يتعذر استخدام العلة بوجودها ، وعددها ليس محل اتفاق بين الأصوليين ، فمنهم المُقل ، ومنهم المُكثر في ذكرها ، ونحن نقتصر في هذا المطلب على أهم المفسدات وأقواها في نظر الأصوليين ، فنذكر منها ثمانية مفسدات فقط . ونغض الطرف عن ذكر الخلاف في هذه الثمانية ، لأنه ليس محل بحثنا .

**المفسد الأول : النقض :**

**أولاً : النقض في اللغة :**

هو الإفساد بعد الإحكام ، ومنه نقض البناء أي هدمه ، والنقض إذا أضيف إلى الأجسام ، فيراد به إبطال تأليفها وتركيبها ، كقوله تعالى : " وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَّضْتُ عَنْهُمْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاتًا " (١) ، ومتى أضيف إلى المعاني : فيراد به إخراجها عن إفادة المطلوب ، وإبطال تأثيرها فيقال : نقض العلة أي مُفسد العلة الذي أخرجها عن إفادة المطلوب ، والتناقض : خلاف التوافق ، والانتقاض : الانتكاث . (٢)

**ثانياً : النقض في الاصطلاح : (٣)**

هو " وجود الوصف المعطل به مع تخلف الحكم عنه " . (٤)

**مثاله :** أن يقول شافعي : فيمن صام ولم يبيت النية : صوم تعرّى أوله عن النية فلا يصح ، فيقول المعترض : هذه العلة منقوضة بصوم التطوع ، فإنه يصح من غير تبييت النية . (٥) ، (٦)

(١) سورة النحل : آية ٩٢ .

(٢) الفيروزآبادي : القاموس المحيط (١/٨٤٢) ، الفيروزآبادي : بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز (١/١١٦٦) ، إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط (ص : ٩٤٧) .

(٣) اعتبار النقض مفسد للعلة هو مذهب عامة المتكلمين ، أما أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد ، فإنه لا يفسد العلة عندهم ، وهم لا يسمونه نقضاً ، بل يجعلونه من باب تخصيص العلة . انظر الشنقيطي : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/٣٣) ، هنية : تخصيص العلة (ص : ٦) .

(٤) الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٤/٩٢) ، الرازي : المحصول في علم أصول الفقه ، (٥/٢٣٧)

(٥) الأمثلة في هذا المبحث هي للتوضيح فقط ، ومنها هذا المثال ، فإنه قد ثبت صحة صوم التطوع في ابتداء اليوم أو أثناءه ، ففي الحديث " عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها : قالت دخل علي رسول الله ﷺ يوماً فقال هل عندكم شيء ؟ قالت قلت : لا ، قال : فإنني صائم " سنن الترمذي ( كتاب الصوم ، باب صيام المتطوع بغير تبييت ، ٣/١١١ ح ٧٣٣ ) وقال محققه الشيخ الألباني : حسن صحيح .

(٦) السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ، (٣/٨٤) ، الزركشي : البحر المحيط ، (٥/٢٦١) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ،

(٢/٢١٠) ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ، (٤/٢٨١) ، الشنقيطي : نثر الورود على مراقي السعود ، (٢/٥٢٧) ، الشنقيطي : مذكرة أصول الفقه ، (ص : ٢٩٢) ، الشنقيطي : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٧/١١٩) .



وقد اتفق جمهور الأصوليون على أن النقص إذا كان وارداً على سبيل الاستثناء لا يقدر في كون الوصف علة في غير الصورة المستثناة. (١)

**مثاله :** بيع العرايا (٢) فهو ناقض لعلّة تحريم الربا ، لأنّ علة الربا قد وجدت فيها ، ومع ذلك فالتحريم تخلف عنها ، حيث جاز بيعها مع وجود التفاضل ، وهذا لا يقدر في علة الربا ، بل هو تخصيص لحكم العلة ؛ كتخصيص العام ، فإنه إذا خرج بعض أفرادها بقي حجة فيما سواه . كما أن دلالة الإجماع على الوصف ، أقوى من دلالة الدليل على تخلف الحكم المستلزم لعدم العلية ، فقد قام إجماع من قال بجريان الربا الأصناف الستة على أن علة الربا فيها لا تخرج من كونها الكيل أو الطعم أو الافتيات أو الادخار أو المالية ، فقدم الإجماع عليه لترجيحه ، وكانت العلة ثابتة في غير محل التخلف. (٣)

**المفرد الثاني : الكسر**

**أولاً : الكسر في اللغة :**

كَسَرَ من باب ضَرَبَ ، فَاكْسَرَ و تَكْسَرَ و كَسَّرَهُ تَكْسِيراً شُدُّد للكثرة ، و الكِسْرَةُ القِطْعَةُ من الشيء المكسور ، والجمع كِسْرٌ ، والكِسْرُ خروج الشيء عن حد الائتلاف والاجتماع . (٤)

**ثانياً : الكسر في الاصطلاح:**

هو " تخلف الحكم المعلل عن معنى العلة " (٥) ، وهو الحكمة المقصودة من شرع الحكم مع تخلف الحكم عنه . (٦)

فالكسر إسقاط وصف من أوصاف العلة المركبة ، وإخراجه عن الاعتبار . فالنقص حينئذ تخلف الحكم عن العلة ، والكسر تخلف الحكم عن الحكمة من العلة.

---

(١) تخلف الحكم عن العلة مع صحتها يكون لأمرين :

**الأول :** ما يُعلم استثناءه عن قاعدة القياس ، كإيجاب الدية على العاقلة ، مع العلم باختصاص كل امرئ بضمان جنابة نفسه . وإيجاب صاع تمر في المُصرّة ، مع أن تماثل الأجزاء علة إيجاب المثل في ضمان المثليات ، فلا ينتقض به القياس ، ولا يلزم المستدل الاحتراز عنه ، وإن كانت العلة مظنونّة ، كورود العرايا على علة الربا على كل قول فلا ينقض ولا يخصص العلة ، بل على المناظر بيان ورودها على مذهب خصمه أيضاً .

**الثاني :** تخلف الحكم لفوات محل أو شرط لا لخلل في ركن العلة ، نحو : البيع علة الملك ، فينتقض بيع الموقوف والمرهون . والسرقعة علة القطع ، فتنتقض بسرقة الصبي أو دون النصاب ، أو من غير حرز فلا تفسد العلة . أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١٣٨/١٨).

(١) وهو بيع الرطب على رؤوس الأشجار بالتمر . ابن منظور : لسان العرب ، (١٩٤/١٣) .

(٢) بقرته : العلة عند الأصوليين (ص : ٤٥) .

(٣) الرازي : مختار الصحاح ، (٥٨٦/١) ، إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط ، (٦٧١/٢) .

(٤) الآمدي : الأحكام في أصول الأحكام ، (٢٥٢/٣) .

(٥) الزركشي : البحر المحيط ، (٢٧٨/٥) ، العضد : شرح المنتهى الأصولي ، (٢٦٩/٢) ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ، (٢٩٣/٤) ، الشوكاني : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، (٢١٤/٢) .

قال أبو إسحاق الشيرازي : " اعلم أن الكسر سؤال مليح ، والاشتغال به ينتهي إلى بيان الفقه ، وتصحيح العلة . وقد اتفق أهل العلم على صحته وإفساد العلة به ، ويسمونه : النقض من طريق المعنى ، والإلزام من طريق الفقه ، واتفق عامة الأصوليين على صحته وإفساد العلة به ".<sup>(١)</sup>  
مثاله : أن يقول المستدل على ترخص المسافرين العاصي بسفره : مسافرٌ فيترخص في سفره كغير العاصي ، لأن المشقة حاصلة في سفره كغير العاصي .

فيقول المعارض : هذه الحكمة قد وجدت في الحضر ، وتخلف الحكم عنها كما في أرباب الصنائع الشاقة ، كعمال المناجم ، والحدادين ونحوهم ، فقد وجدت المشقة ولم يوجد الحكم.<sup>(٢)</sup>  
فالمعارض أقام الدليل على أن المشقة المعلل بها الترخيص في السفر ، موجودة كذلك في الحضر ، فلا تعتبر حينئذٍ علة ، وهذا يسمى الكسر .

### المفسد الثالث : القلب

#### أولاً : القلب في اللغة:

هو تحويل الشيء عن وجهه ، يقال قلبه يقلبه قلباً وقد انقلب ، وقلب الشيء قلبه حوله ظهراً لبطن ، والقلب أيضاً صرفك إنساناً تقلبه عن وجهه الذي يريد .<sup>(٣)</sup>

#### ثانياً : القلب في الاصطلاح:

هو " إثبات أن ما استدل به في المسألة على ذلك الوجه عليه لا له إن صح " .<sup>(٤)</sup> فيثبت المعارض نقيض حكم المُستدل به بعين دليل المُستدل ، فيقلب دليله حجة عليه لا له .

قال أبو الوليد الباجي : " القلب سؤال صحيح يوقف الاستدلال بالعلة ويفسدها ".<sup>(٥)</sup>

مثاله : أن يقول المستدل : إن الصوم شرط في الاعتكاف ؛ والاعتكاف مكث مخصوص فلا يكون بمجرد قربه كوقوف عرفة ، لا بد أن يقترن به الإحرام والنية ، وكذلك الاعتكاف لا بد أن يقترن به عبادة وهو الصوم .

فيقول المعارض : الاعتكاف مكث محض ، فلا يشترط له الصوم كالوقوف بعرفة فإنه لا يشترط لصحته الصوم . فعلة المعارض هي علة المستدل ، وإنما قلب الدليل ليبطل مذهب الخصم ويصح مذهبه .<sup>(٦)</sup>

(١) الزركشي : البحر المحيط ، (٢٤٧/٤) ، الشنقيطي : مذكرة أصول الفقه ، (ص : ٢٩٥) .

(٢) الشنقيطي : مذكرة في أصول الفقه (ص : ٢٧٤) .

(٣) ابن منظور : لسان العرب ، (٦٨٥/١) ، ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث والأثر ، (١٥١/٤) .

(٤) بفته : العلة عند الأصوليين (ص : ٥١) .

(٥) السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ، (١٣١/٣) ، الزركشي : البحر المحيط ، (٢٩٢/٥) .

(٦) الرازي : المحصول ، (٢٦٣/٥) ، الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (١١٢/٤) ، السبكي : الإبهاج شرح

المنهاج ، (١٢٧/٣) ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ، (٣٣١/٤) ، الشنقيطي : نثر الورود على مراقبي السعود ، (٥٣٨/٢) .

## المفسد الرابع : القول بالموجِب .

### الموجب في اللغة :

وَجَبَ الشيء يَجِبُ وُجُوبًا لَزِمَ ، واستَوْجَبَهُ استَحَقَّهُ ، وَجَبَ البيعُ جِبَةً بالكسر وأُوجِبْتُ البيعُ فوجِبَ . ويقال : وَجَبَتِ الشَّمْسُ أَي غَابَتْ ، وَأَصْلُ الْوُجُوبِ السُّفُوطُ ، كما قال تعالى " فَأَيُّهَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ" .<sup>(١)</sup>

والموجب : بفتح الجيم هو القول بما أوجبه دليل المستدل واقتضاه ، وبكسر الجيم : فهو نفس الدليل ؛ لأنه الموجب للحكم .<sup>(٢)</sup>

### القول بالموجب في اصطلاح الأصوليين :

" هو تسليم ما جعله المستدل موجب العلة ، مع استبقاء الخلاف " .<sup>(٣)</sup>

فهو تسليم المعارض بمقتضى دليل المستدل مع بقاء الخلاف بينهما في الحكم المتنازع فيه . فيقول المعارض نعم إن ما استدلت به صحيح ، إلا أنه ليس هو محل النزاع ، فلا ينقطع النزاع ، لأن الحكم المتنازع فيه لم يثبتته دليل .<sup>(٤)</sup> قال السبكي : " فالقول بالموجب من أحسن ما يجيء به المناظر ، وهو نوع من بديع الكلام " .<sup>(٥)</sup>

مثاله : قوله تعالى : " يَقُولُونَ لِنَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ " <sup>(٦)</sup> فهم كانوا عن أنفسهم بالعزة ، وعن المؤمنين بالذلة ، والله عز وجل سلّم لهم أن الأعزُّ يُخرج الأذل ، ولكن ليس على مرادكم ؛ بل أنتم الأذلون " والله العزة ولسوله وللمؤمنين " .<sup>(٧)</sup>

### المفسد الخامس : عدم التأثير

#### أولاً : التأثير في اللغة :

الأثرُ هو بَقِيَّةُ الشيء والجمع آثارٌ وأثُورٌ ، وأثرٌ في الشيء ترك فيه أثراً ، والتأثير إبقاء الأثر في الشيء .<sup>(٨)</sup>

(١) سورة الحج : الآية ٣٦ .

(٢) الرازي : مختار الصحاح ، (٧٤٠/١) ، النسفي : طلبه الطلبة ، (١٣٣/١) .

(٣) الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (١١٧/٤) ، الزركشي : البحر المحيط ، (٢٦٢/٤) .

(٤) الجويني : البرهان في أصول الفقه ، (٦٣١/٢) ، الإسنوي : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، (٢٠٦/٢) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، (٢٥٦/٢) .

(٥) السبكي : الإبهاج في شرح المنهاج (١٣٢/٣) ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ، (٣٤١/٤) .

(٦) سورة المنافقون : الآية ٨ .

(٧) سورة المنافقون : الآية ٨ .

(٨) الرازي : مختار الصحاح ، (٥/١) ، ابن سيده : المحكم والمحيط الأعظم ، (١٧٣/١٠) .

## ثانياً : عدم التأثير في الاصطلاح:

هو " إبداء وصف في الدليل مستغنى عنه في إثبات الحكم أو نفيه ".<sup>(١)</sup> وهو اعتراض المخالف بأن الوصف المعلل به غير مناسب للحكم ، وذلك لكون الوصف اختل فيه شرط من شروط العلة <sup>(٢)</sup>، فلا يكتفي به في التعليل <sup>(٣)</sup>.  
مثاله : أن يقال في بيع الغائب : مبيع غير مرئي فلا يصح ، قياساً على الطير في الهواء والسماك في الماء .

فيقال له : إن كونه " غير مرئي " لا أثر له ، بدليل أن بيع الطير في الهواء لا يصح ، وإن كان مرئياً ، لكن العجز عن التسليم \_ وهو موجود في الأصل \_ كافٍ في التعليل ؛ لأنه مستقل بالحكم .

فحقيقة هذا المفسد كون الوصف في الأصل لا أثر له في الحكم ، بإبداء علة أخرى في الأصل غير التي بنى عليها المستدل حكمه .  
ويكون الاعتراض بعدم التأثير في العلة من جهة اعتبارها وصفاً طردياً لا مناسبة فيه ولا شبه <sup>(٤)</sup>.

## المفسد السادس : عدم العكس

### أولاً : العكس في اللغة:

هو قَلْبُ الكَلَامِ ، والعَكْسُ : رَدُّ آخِرِ الشَّيْءِ عَلَى أَوَّلِهِ ، وَقَدْ عَكَّسَهُ يَعْكِسُهُ ، يَعْنِي رَدَ الشَّيْءِ وَقَلْبَهُ .<sup>(٥)</sup>

## ثانياً : عدم العكس في الاصطلاح:

هو " وجود الحكم بدون الوصف في موضع غير الموضع الذي ثبتت فيه العلية ".<sup>(٦)</sup>

(١) الأمدى : الإحكام في أصول الأحكام ، (٨٩/٤).

(٢) شروط إفساد العلة بعدم التأثير :

أ\_ أن يكون القياس المقدوم فيه قياس علة ، مشتملاً على المناسب : أي أن العلة المشتركة بين الفرع والأصل ثبتت بالمناسبة .

ب\_ أن تكون العلة مستنبطة .

ج\_ أن تكون العلة مختلف فيها ، لأن المنصوصة والمستنبطة المجمع عليها لا يشترط فيهما المناسبة . انظر

الزركشي : البحر المحيط ، ( ٢٨٤/٥ ) ، الشنقيطي : نثر الورد على مراقي السعود ، ( ٥٣٤/٢ ) .

(٣) الزركشي : البحر المحيط ، ( ٢٨٤/٥ ) ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ، ( ٢٦٤/٤ ) .

(٤) ( الإسني : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ( ١٩٨/٢ ) ، الحسن : تعارض الأقيسة وأثره في الفقه الإسلامي ( ص : ٢٥٢ ) .

(٥) الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس ، ( ٢٧٢/١٦ ) ، الرازي : مختار الصحاح ، ( ٤٦٧/١ ) .

(٦) السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ، ( ١١٢/٣ ) ، الزركشي : البحر المحيط ، ( ٢٨٣/٥ ) ، الإسني : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ( ١٩٩/٢ ) الشوكاني : إرشاد الفحول ، ( ٢١٦/٢ ) .

**مثاله :** استدلال الحنفي على منع تقديم أذان الصبح على الوقت<sup>(١)</sup> بقوله : صلاة الصبح لا تقصر ، فلا يجوز تقديم أذانها على وقتها ، قياساً على صلاة المغرب ، والعلة الجامعة كون كل منهما صلاة " لا تقصر " .

فيقال له : هذا الوصف لا ينعكس ؛ لأن الحكم الذي هو " منع تقديم الأذان على الوقت " ثابت في صورة أخرى غير صورة النزاع ، وقد زال عنها هذا الوصف .  
فإن الظهر\_مثلاً\_ صلاة تقصر ، مع أن أذانها لا يصح تقديمه عليها ، فالحكم قد وجد في غير المغرب مع تخلف الوصف عنه وهو عدم القصر .<sup>(٢)</sup>

### المفرد السابق : الفرق

#### الفرق في اللغة:

الفرق خلاف الجمع . فرقه يفرقه فرقا . قال تعالى : " وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ " <sup>(٣)</sup> معناه : شققناه . وفرق بينهما أي : الشئئين ، رجلين كانا أو كلامين . والفرق يُقارب الفلُق ، لكن الفلُق يُقال باعتبار الانشقاق ، والفرق يُقال باعتبار الانفصال .<sup>(٤)</sup>

#### الفرق في اصطلاح الأصوليين:

هو " إبداء وصف في الأصل يصلح أن يكون علة مستقلة ، أو جزء علة ، وهو معدوم في الفرع ، سواء كان مناسباً أو شبيهاً " .<sup>(٥)</sup>  
فيجمع المستدل بين الأصل والفرع بأمر مشترك بينهما ، فيبيد المعترض وصفاً فارقاً بين الأصل والفرع<sup>(٦)</sup> ، بحيث يكون الوصف موجوداً في الأصل دون الفرع ، أو العكس .

---

(١) مراد الحنفية أن أذان الفجر الأول ينبغي أن يكون في الوقت وليس قبل الوقت . انظر الشيباني : الحجة على أهل المدينة (٧١/١)

(٢) الإسنوي: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول(١٩٩/٢)الحسن : تعارض الأقيسة وأثره في الفقه الإسلامي(ص : ٢٥٧).

(٣) سورة البقرة : الآية ٥٠

(٤) ابن سيده : المحكم والمحيط الأعظم ، (٣٨٣/٦) ، الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس ، (٢٧٩/٢٦) ، الرازي : مختار الصحاح ، (٥١٧/١) .

(٥) الرازي : البحر المحيط ، (٢٤٤/٤) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، (١٥٧/٢) .

(٦) شروط صحة الفرق :

الأول : أن يكون بين الأصل والفرع فرق بوجه من الوجوه ، وليس كلما انفرد الأصل بوصف من الأوصاف يكون مؤثراً ، مقتضياً للحكم ، بل قد يكون ملغى للاعتبار بغيره ، فلا يكون الوصف الفارق قادحاً .

الثاني: أن يكون الفرق قاطعاً للجمع بين الأصل والفرع ، بأن يكون أخص من الوصف الجامع فيقدم عليه ، أو مثله فيعارضه .

قال الأستاذ أبو إسحاق : " إن الفرق ليس سؤالاً على حياله ، وإنما هو معارضة الأصل بمعنى ، أو معارضة العلة التي نصبها المستدل في الفرع بعلّة مستقلة " (١) ، ولا يصح ما قاله ، فهو سؤال صحيح ، كما اختاره إمام الحرمين ، وجمهور المحققين من الأصوليين والفقهاء . (٢) **قلت** : هو من جهة كونه معارضة يعتبر مفسداً للعلّة ، لأنّ المعارض ألغى هذه العلة ، وهذا الوصف بين الأصل والفرع ، فأبطل الاستدلال بها ومنعه . وهذه هي حقيقة مفسدات العلة . **مثاله** : أن يقول المستدل في تحريم ربا الفضل : العلة فيه " الطعم " فيقيس التفاح على البر \_مثلاً\_ لأنّ كلاهما مطعوم .

فيقول المعارض : العلة في الأصل : " الاقتيات مع الادخار " ، أو كونه كيبلاً \_مثلاً\_ ، مما لا يتوفر في الفرع . (٣)

### المفسد الثامن : فساد الوضع

#### الوضع في اللغة:

وَضَعَ الشيء من يده يضعه وَضَعًا ، و الوَضِيعُ الشيء من الناس ، وقد وَضَعَ الرجل بالضم يوضع وَضْعًا بفتح الضاد وكسرهما أي صار وضيعاً ، وواضَعَه في الأمر ، أي وافقه فيه ، والنَّوَضِعُ التذلل . (٤)

#### فساد الوضع في اصطلاح الأصوليين : (٥)

هو " إظهار كون الوصف ملائماً لنقيض الحكم ، مع اتحاد الجهة " (٦) . فإذا تعددت الجهات كانت بمنزلة تعدد الأوصاف .

وذلك بإبطال وضع القياس المخصوص في إثبات الحكم المخصوص ، فيبين المعارض أن الجامع الذي ثبت به الحكم قد ثبت اعتباره بنص ، أو إجماع في نقيض الحكم .

(١) القرافي : شرح تنقيح الفصول ، (٧٦/٣) ، قلت : نقل هذا القول غير واحد من الأصوليين عن أبي إسحاق الشيرازي ، ولكن بحثت في اللمع والتبصرة له فلم أجده . والله أعلم .

(٢) - الجويني : البرهان في أصول الفقه ، (٦٩١/٢) ،

(٣) الحسن : التعارض بين الأقيسة وأثره في الفقه الإسلامي (ص : ٢٩٨) .

(٤) الرازي : مختار الصحاح ، (٧٤٠/١) .

(٥) الفرق بين فساد الوضع وفساد الاعتبار ، فهو أن فساد الاعتبار أعم من فساد الوضع ، فكل فاسد الوضع فاسد الاعتبار ، وليس كل فاسد الاعتبار فاسد الوضع ؛ لأنّ فساد الوضع بيان مناسبة الوصف لنقيض الحكم ، أما فساد الاعتبار فهو استعمال القياس على مناقضة النص أو الإجماع فهو أعم مطلقاً . انظر الحمد : الفروق في أصول الفقه ، (ص : ٣٩٠) .

(٦) الشاشي : أصول الشاشي ، (٣٥٢/١) ، البزدوي : أصول البزدوي ، (٣٠١/١) ، الزركشي : البحر المحيط ، (٢٨٠/٤) ، الأمدي : الأحكام في أصول الأحكام ، (٨٦/٤) .

والوصف الواحد لا يثبت به النقيضان؛ وذلك بأن يكون أحدهما مضيقاً، والآخر موسعاً، أو أحدهما مخففاً، والآخر مغلظاً، أو أحدهما إثباتاً، والآخر نفيّاً.<sup>(١)</sup>

#### الفرق بين فساد الوضع والنقض :

أولاً : فساد الوضع في العلل بمنزلة فساد الأداء في الشهادة ، وهو مقدم على النقض، لأن الاطراد إنما يطلب بعد صحة العلة ، كما أن الشاهد إنما يُشتغل بتعديله بعد صحة أداء الشهادة منه ، فأما مع فساد في الوضع فلا يصار إلى التعليل لكونه غير مفيد .

ثانياً : تأثير فساد الوضع أكثر من تأثير النقض، لأنه بعد ظهور فساد الوضع لا وجه سوى الانتقال إلى علة أخرى ، فأما النقض فهو جحد مجلس يمكن الاحتراز عنه في مجلس آخر.<sup>(٢)</sup>

---

(١) الأمدى : الإحكام في أصول الأحكام ، (٨٦/٤)، الزركشي : البحر المحيط ، (٢٨٠/٤) .

(٢) الحمد : الفروق في أصول الفقه ، (ص : ٣٨٦) .

المبحث الثاني : شروط العلة.  
وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الشروط المتفق عليها.

المطلب الثاني : الشروط المختلف فيها.



حتى يكون القياس صحيحاً ومقبولاً وتترتب عليه أحكامه ، فإنه لا بد من انضباطه وتقيده بشروط وضوابط تجعله أقرب إلى الصحة ، وأبعد عن الاعتراض . لذا وضع الأصوليون شروطاً وضوابط لركن العلة ، وهذه الشروط منها ما هو محل اتفاق وائتلاف ، ومنها ما هو محل اختلاف وافتراق .

ونحن نشير في هذا المبحث إلى جملة الشروط المتفق عليها ، والشروط المختلف فيها ، مع بيان سبب الاختلاف في الشروط المختلف فيها ، وترجيح الصحيح منها . مع التنبيه على أن هذه الشروط سبق الحديث عنها ، تصريحاً أو تلميحاً ، في المباحث السابقة (١) ، ولكن نردها بالذكر اقتداءً بالأصوليين هذا أولاً ، وثانياً : فإن جمع الأشياء المتفرقة في مكان واحد ، يجعل القارئ أكثر فهماً وتركيزاً واستيعاباً . والله الموفق .

## المطلب الأول : الشروط المتفق عليها

في هذا المطلب نتناول شروط العلة المتفق عليها بين أكثر الأصوليين (٢) ، والعلة كما هو معلوم مما سبق ، منها المنصوصة ومنها المستنبطة ، وسوف ترى أن هناك شروطاً عامة ، تشمل المنصوصة والمستنبطة ، وهناك شروط تتناول العلة المستنبطة فقط . وقد أفردت كلاً منهما بالذكر (٣) .

أولاً : الشروط العامة للعلة (المنصوصة والمستنبطة) (٤) .

الشرط الأول : أن يكون طريق إثبات العلة شرعياً .

وهذا مما لا شك فيه وهو محل اتفاق بين الأصوليين ، ذلك أن العلة إما أن تثبت بالنقل أو بالعقل ، والطريق الأول هو المعتبر والصحيح ، بحيث يكون طريقها مستفاد من نصوص الكتاب

---

(١) انظر مطلب أقسام العلة ، (ص : ٢٦) .

(٢) في الحقيقة هناك بعض الشروط التي لم ينص عليها الحنفية صراحةً في كتبهم ، ولكن بعض مصنفهم ممن صنف في الجمع بين منهج الحنفية ومنهج المتكلمين ذكر هذه الشروط مسلماً بصحتها واعتبارها ، ومن هؤلاء ابن الهمام الحنفي في كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية ، وابن عبد الشكور في كتاب فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت . من أجل هذا تم اعتبار هذه الشروط متفقاً عليها في هذا المطلب . والله الموفق .

(٣) توسع الأصوليون في ذكر شروط العلة ، حتى وصل عددها عند بعضهم إلى أكثر من ثلاثين شرطاً ، ومع ذلك فإن كثيراً منها لا يعتبر شرطاً في العلة ، ومنها ما هو محل اتفاق بين الأصوليين ، ومنها ما هو محل اختلاف بينهم ، وقد ذكرت في هذا المبحث الشروط المتفق عليها بين عامة الأصوليين ، وأعرضت عن باقي الشروط .

(٤) قسمت شروط العلة إلى شروط عامة تضم العلة المنصوصة والمستنبطة ، وشروط خاصة بالعلة المستنبطة فقط ، ولم أر أحد فيما أعلم قسمها هذا التقسيم ، وإنما فعلت ذلك تسهيلاً للدراسة والبحث . والله الموفق .

والسنة ، أو من غيرها من الأدلة التي اعتمدها الأصوليون ، أما الطريق الثاني فلا يؤخذ به في إثبات الأحكام الشرعية ، إلا من شذ من الفرق فلا يعتد بقولهم ، لما يترتب على ثبوت العلة من أحكام وتشريعات للمكلفين ، ومن المعلوم أن التشريع حق خالص لله تبارك وتعالى .(١)

### الشرط الثاني : أن يكون الوصف مؤثراً في الحكم .

فإن لم يؤثر الوصف في الحكم لم يجز أن يكون علة ، فإن النبي ﷺ لم يرجم ماعزاً لاسمه ولا لهيئة جسمه ، ولكن علة الرجم هي الزنا ، وكذا الطعمُ علة الربا(٢) دون الزرع ، ومرادهم بالتأثير المناسبة بين الأصل والفرع .(٣)

### الشرط الثالث : أن تكون العلة وصفاً ضابطاً .

بمعنى أن تكون العلة مشتملة على وصف جامع مانع ، حتى يمكن تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع ، وإلا لم نستطع سحب الحكم عند ذلك إلى الفرع .

مثاله : جعل " المشقة " علة للترخص في السفر ، فإنها تتفاوت بطول السفر وقصره ، وكثرة الجهد وقلته ، لذلك ناط الشارع الحكيم الترخيص بوجود " السفر " ، سواء وجدت المشقة أو لا .(٤)

ويجوز أن تكون العلة نفس الحكمة ، وهي الحاجة إلى جلب مصلحة أو دفع مفسدة بشرط أن تكون ظاهرة منضبطة ، وذلك لأن الحكمة هي المقصود الأعظم للشارع ، وهي الأصل الذي يبنى عليه الحكم الشرعي ، وهذا في حال ظهورها وانضباطها .

والشارع الحكيم كثيراً ما يقرن الحكم الشرعي بالحكمة الباعثة على التشريع ، من ذلك قوله تعالى " وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ " (٥) ، وقوله تعالى " إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ " (٦) ، فالآية الأولى أوضحت أن تشريع القصاص إنما هو من أجل حكمة عظيمة وهي حفظ الحياة والأرواح

(١) الزركشي : البحر المحيط ، (١٣٣/٤) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، (١١٣/٢) ، الطوفي : شرح مختصر الروضة ، (٣٠٦/٣) ، ابن عبد الشكور : فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٣٣٢/٢) .

(٢) على قول من قال أن علة الربا هي الطعم ، وسيأتي تفصيل للمسألة في الفصل الثالث إن شاء الله .

(٣) الرازي : المحصول ، (١٧٩/٥) ، الشيرازي : اللمع في أصول الفقه ، (٥٧/١) ، السبكي : الإبهاج في شرح المنهاج .(٥١/٣) .

(٤) ابن عبد الشكور : فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٣٣٣/٢) ، حمادو : الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي (ص : ٢٤٣) .

(٥) سورة البقرة : الآية ١٧٩ .

(٦) سورة المائدة : الآية ٩٠ .

من التلاعب والإهدار. أما الآية الثانية فإنها أوضحت مدى خطورة شرب الخمر وتعاطي الميسر في إفساد ذات البين وإيقاع العداوة والبغضاء بين المتحابين (١).

#### الشرط الرابع : أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ ظَاهِرَةً جَلِيَّةً.

لأن العلة إذا كانت خفية لم يمكن إثبات الحكم بها في الفرع ، وسواء كانت العلة في الأصل أظهر مما في الفرع أو مساوية لها . بل كل وصف يمكن الوقوف عليه بدليل ينبغي أن يصح نصبه أمانة وعلامة على الحكم .

مثاله : قال الله ﷻ " إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ " (٢)، وفي الحديث " إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ " (٣) ، وهذا يدل على أن الرضا هو المعتبر في العقود ، وكذلك العمدية علة في القصاص ، ولكن الرضا والعمد من أفعال النفوس الخفية التي لا يصح اعتبارها في التعليل ، لذا انتقل الشارع بالتعليل إلى ما يدل على هذه الأفعال ، ويكون مظنة لوجوده عنده ، من كونه قتلاً بمقتل ، أو الإيجاب والقبول من الطرفين باعتباره مظنة لوجود الرضا في البيع (٤).

#### الشرط الخامس : أَنْ تَكُونَ سَالِمَةً مِنَ الْمَعَارِضَةِ بِمَا هُوَ أَقْوَى مِنْهَا.

بحيث لا يردّها نصٌّ من كتاب أو سنة ، وَلَا إِجْمَاعٌ ، أو علة هي أقوى وأوضح . وذلك لِأَنَّ الْعِلَّةَ مُسْتَفَادَةً مِنَ الشَّرْعِ ، فَإِذَا عَادَتْ عَلَيْهِ بِالْإِبْطَالِ كَانَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ بَاطِلَةً غَيْرَ صَحِيحَةٍ ، وَكَذَلِكَ الْقِيَاسُ إِنَّمَا نَزَّهَ إِلَيْهِ عِنْدَ فَقْدِ الدَّلِيلِ مِنَ النُّصُوصِ أَوْ الْإِجْمَاعِ ، فَإِذَا وَجَدَ مَا يَرُدُّهَا بَطَلَ عِتَابُهَا ، وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي حَالِ وَجَدْتِ عِلَّةً هِيَ أَقْوَى مِنْهَا وَأَرْجَحُ (٥).  
مثاله : قول المشركين في الربا على ما ذكره رب العالمين عنه ، " قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا " (٦)، فهم جعلوا الأصل المقيس عليه الربا ، والفرع هو البيع ، وجعلوا علة إباحتها الربا بتبديل

(١) ابن السبكي : رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، (١٧٨/٤) ، ابن العطار : حاشية العطار على جمع الجوامع ، (٢٧٩/٢) ، الزركشي : البحر المحيط ، (١٢٠/٤) ، عبد الحميد : حجية القياس في أصول الفقه الإسلامي (ص : ١١٥) ، السعدي : مباحث العلة في القياس عند الأصوليين ، (ص : ٢٠١) .  
(٢) سورة النساء : الآية ٢٩ .

(٣) ابن ماجة : سنن ابن ماجة ، ( كتاب البيوع ، باب بيع الخيار ، ٧٣٧ / ٢ ، ح ٢١٨٥ ) ، النسائي : السنن الكبرى (١٧/٦ ، ح ١١٤٠٣) . وصححه الألباني في سنن ابن ماجة .

(٤) الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٦٧/٤) ، الطوفي : شرح مختصر الروضة ، (٣٠٦/٣) ، بادشاه : تيسير التحرير (٤٧٨/٣) .

(٥) الشيرازي : للمع في أصول الفقه ، (٦٢/١) ، ابن السمعاني : فواطع الأدلة ، (١٨٦/٢) ، الزركشي : البحر المحيط ، (١٢٢/٤) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، (١١٢/٢) .

(٦) سورة البقرة : الآية ٢٧٥ .

منفعة بأخرى فيقاس عليها البيع ، بجامع المنفعة في كل ، وقد بين الله تعالى بأنه يوجد فرق بين الربا والبيع ، فلا يوجد وصف صحيح يجمعهما ، فقال " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا " (١).

**الشرط السادس : أن تكون العلة في الفرع موجبة لنفس حكم الأصل.**

بحيث لا تكون العلة في الفرع موجبة حكماً ، وفي الأصل حكم آخر غيره .

**مثاله :** قياس كفارة الظهار على كفارة القتل الخطأ في وجوب الرقبة المؤمنة ، فالأصل المقيس عليه هو كفارة القتل الخطأ ، والفرع هو كفارة الظهار ، والوصف الجامع بينهما " وجوب الكفارة " ، فنقول يشترط في كفارة الظهار إيمان الرقبة ، قياساً على اشتراطها في كفارة القتل الخطأ .  
ففي هذا القياس كان حكم الأصل مساوٍ لحكم في الفرع ، وهو وجوب الكفارة المؤمنة في كل (٢).

**ثانياً : الشروط الخاصة بالعلة المستنبطة :**

**الشرط الأول : أن لا يرجع حكم الفرع على الأصل بإبطاله أو إبطال بعضه.**

وذلك لئلا يفضي إلى ترك الراجح إلى المرجوح ، إذ الظن المستفاد من النص أقوى من المستفاد من الاستنباط ، لأنه فرع لهذا الحكم ، والفرع لا يرجع على إبطال أصله ، وإلا لزم أن يرجع إلى نفسه بالإبطال (٣).

**مثاله :** تعليل وجوب الزكاة في قوله ﷺ " في أَرْبَعِينَ شَأْنًا شَاءَ " (٤)، بعلة " دفع حاجة الفقراء " وهذه العلة تحصل بدفع قيمة الشاة ، فالتعليل " بدفع الحاجة " يرفع وجوب الشاة بعينها إلى معنى أعم من ذلك ، فيخير المزكي بينها وبين القيمة (٥)، وهذا التعليل قد عاد على أصله بالإبطال (٦).

(١) سورة البقرة : الآية ٢٧٥ .

(٢) السبكي : الإيهام في شرح المنهاج (٢٠١/٢)

(٣) الزركشي : البحر المحيط ، (١٣٧/٤) ، بادشاه : تيسير التحرير (٤٣/٤) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، (١١٣/٢) ، الخضير : شرح الورقات ، (٤٠٦/١) .

(٤) أبو داود : سنن أبي داود ، ( كتاب الزكاة، باب زكاة السائمة ، ٨ / ٢ ، ح ١٥٧٠ ) ، الترمذي : سنن الترمذي ، ( كتاب الزكاة ، باب زكاة الإبل و الغنم ، ١٧/٣ ، ح ٦٢١ ) ، ابن ماجة : سنن ابن ماجة ، ( كتاب الزكاة ، باب صدقة الغنم ١/٥٧٧ ، ح ١٨٠٥ ) . وقال محققه الشيخ الألباني : حديث صحيح .

(٥) الشاشي : أصول الشاشي ، (١٨٧/١) ، الكاساني : بدائع الصنائع ، (٢٢/٢) ، عبد الحميد : حجية القياس في أصول الفقه ، (ص : ١١٦) ، السعدي : مباحث العلة في القياس (ص : ٢٦٦) .

(٦) وهذا مذهب الحنفية مع أنهم يقولون بهذا الشرط ، ولكن هم لا يعتبرون أن هذه العلة قد عادت على أصلها بالإبطال ، لدخول هذه العلة تحت أصل آخر من أصولهم المعتمدة ، وهو الاستحسان . انظر بادشاه : تيسير التحرير (٤٤/٤) .

الشرط الثاني : أَنْ لَا تُعَارِضَ بِمُعَارِضٍ سِوَاءِ فِي الْأَصْلِ أَوْ الْفَرْعِ .

بأن تثبت في الأصل أو الفرع علة أخرى توجب خلاف الحكم بالقياس على أصل آخر ، فإذا حدث ذلك مع صحة العلة وجب الترجيح بين العلل .<sup>(١)</sup>

مثاله : الجناية على العبد ، فإنه من حيث آدميته يمكن أن يلحق بالإنسان الحر في وجوب القصاص فيه والدية الكاملة ، ومن حيث كونه مالا يجوز التصرف فيه بالبيع والشراء يمكن إلحاقه بالأموال المتقومة فلا يجب فيه القصاص ، بل تجب فيه القيمة بالغة ما بلغت .<sup>(٢)</sup>

الشرط الثالث : أَنْ لَا تَتَضَمَّنَ الْعِلَّةُ زِيَادَةً عَلَى النَّصِّ .

بحيث تكون الزيادة منافية لمقتضى النص .<sup>(٣)</sup>

مثاله : قول النبي ﷺ " لَا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ " <sup>(٤)</sup> ، فجعل الحنفية علة جريان الربا في الطعام الوزن ، فيلزم من ذلك وجوب التقابض في الطعام تماماً كالتقدين ، مع أن النص لم يتعرض له .<sup>(٥)</sup>

ولكن هذه العلة غير منافية لمقتضى النص فيصح التعليل بها من هذه الجهة عند من اعتبرها علة مناسبة للحكم .

الشرط الرابع : إِذَا كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ شَرْطٌ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ تَوْجِبُ إِزَالََةَ شَرْطِ الْأَصْلِ .

مثاله : قول بعضهم لما جاز نكاح الأمة لمن خشي العنت ، جاز ولكن لمن لا يخشاه ، لو صنف يجمع بينهما ، وهو جواز نكاح الأمة <sup>(٦)</sup> ، فهذا لا يصح لأن خشية العنت شرط

(١) المرادوي : التحيير شرح التحرير ، (٣٢٧٦/٧) ، بادشاه : تيسير التحرير ، (٤٦/٤) ، ابن العطار : حاشية العطار على جمع الجوامع ، (٢٩١/٢) .

(٢) السعدي : مباحث العلة في القياس عند الأصوليين (ص : ٢٧٢) .

(٣) بادشاه : تيسير التحرير (٤٥ / ٤) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب البيوع ، بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالْحُكْرَةِ ، ٦٨/٣ ، ح ٢١٣٤) .

، أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب البيوع ، باب بيع الطعام مثلا بمثل ، ١٢١٤/٣ ، ح ١٥٩٢) .

(٥) الشوكاني : إرشاد الفحول ، (١١٣/٢) ، الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٦٨/٣) ، المرادوي : التحيير شرح التحرير ، (٣٢٧٨/٧) ، ابن عبد الشكور : فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٣٥٠/٢) ، بادشاه : تيسير التحرير (٤٧/٤) .

(٦) قال بذلك الحنفية ، مع أنهم يقبلون هذا الشرط ويعتبرونه ، وهذه العلة لا تعود على الشرط بالإبطال في نظرهم ، لأن الشرط الوارد في الآية الكريمة يقتضي الوجود عند الوجود ، ولا يقتضي العدم عند العدم . بمعنى أنه عند وجود العنت يجوز الزواج من الأمة ، ولكن عند عدم العنت فإن الشرط لا يعني منع الزواج . انظر الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢٦٧/٢) .

مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ فِي إِبَاحَةِ نِكَاحِ الْأُمَّةِ ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ تَوْجِبُ سَقُوطَ هَذَا الشَّرْطِ . (١)

**الشَّرْطُ الْخَامِسُ : أَنْ لَا يَكُونَ الدَّلِيلُ الدَّالُّ عَلَيْهَا مُتَنَاوِلًا لِحُكْمِ الْفَرْعِ لَا بِعُمُومِهِ وَلَا بِخُصُوصِهِ .**  
(٢)

فَإِذَا كَانَ الْفَرْعُ ثَبَتَ لَهُ حُكْمٌ ، سِوَاءٍ مِنْ ظَاهِرِ النُّصُوصِ أَوْ مِنْ عَمُومِهَا ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يُسْتَعْنَى عَنْ الْقِيَاسِ ، فَإِنَّ الْقِيَاسَ لَا نَلْجَأُ إِلَيْهِ مَعَ وُجُودِ حُكْمٍ لِلْفَرْعِ . (٣)

**مِثَالُهُ :** حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ " **الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلِ** ... " وَعَلَيْهِ فَلَا دَاعِيَ إِلَى إِثْبَاتِ حُرْمَةِ التَّفَاضُلِ فِي الْمَوْزِ مِثْلًا بِالْقِيَاسِ عَلَى الْبُرِّ ، بِنَاءً عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الطَّعْمُ ، الْمَأْخُوذُ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ حَيْثُ رَتَّبَ الْحُكْمَ عَلَى الْوَصْفِ ، إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ تَرْتِيبَ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ يَشْعُرُ بِالْعِلِّيَّةِ ، وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ عَامٌ فِي كُلِّ مَا هُوَ مَطْعُومٌ يَسْتَوِي فِيهِ الْبُرُّ وَالْمَوْزُ وَغَيْرُهُمَا ، وَإِثْبَاتِ حُرْمَةِ التَّفَاضُلِ فِي الْمَوْزِ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ الْمَذْكُورِ الشَّامِلِ لِكُلِّ مَطْعُومٍ تَطْوِيلٌ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ . (٤)

---

(١) الزركشي : البحر المحيط ، (١٣٩/٤) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، (١١٣/٢) .

(٢) أجاز بعض الأصوليين أن يتناول النص حكم الفرع المراد إجراء عملية القياس له ، على تقدير اعتبار العلة دليلاً آخر بجانب النص . انظر بادشاه : تيسير التحرير (٤٧/٤) .

(٣) الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٦٩/٣) ، بادشاه : تيسير التحرير (٤٧/٤) ، الخضير : شرح الورقات ، (٤٠٧/١) .

(٤) الأنصاري : غاية الوصول في شرح لب الأصول (ص : ١٣٤) ، ابن عبد الشكور : فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٣٥٠/٢) ، عبد الحميد : حجية القياس في أصول الفقه ، (ص : ١٢١)

## المطلب الثاني : الشَّرْطُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا.

في هذا المطلب نتحدث عن شروط العلة المختلف فيها بين الأصوليين ، وقد اخترت مجموعة من الشروط المختلف فيها اختلافاً قوياً ، وأعرضت عن بعض الشروط التي فيها خلاف ضعيف لا تقوم له الحجة عند أهل البحث والنظر .

### الشرط الأول : أن لا يكون الوصف عَدَمًا في الحكم الثبوتي.

اتفق الأصوليون على تَعْلِيلِ الْحُكْمِ الْعَدَمِيِّ بالوصف العدمي<sup>(١)</sup> ، والحكم العدمي بالوصف الوجودي<sup>(٢)</sup> بلا خلافٍ بينهم<sup>(٣)</sup> ، وإنما اختلفوا في تعليل الحكم الوجودي بالوصف العدمي<sup>(٤)</sup> على قولين :

**القول الأول :** يجوز أن يعلل الحكم الوجودي بالوصف العدمي ، وهو مذهب أكثر المتقدمين ، منهم القاضي أبو بكر الطيب الطبري والشيخ أبو إسحاق وأبو الوليد الباجي والآمدي وغيرهم كثير .<sup>(٥)</sup>

واستدلوا : أنه لا معنى للعلّة إِلَّا الْمُعَرَّفُ ، وهذا المعنى غير مُتَأَنِّفٍ لِلْعَدَمِ ، فيجوز أن يكون الوصف العدمي داعياً وسبباً لأمر وجودي ، فعدم قيام المكلف بفعل الواجبات داعٍ إلى العقوبة ، وكذلك عدم الإيمان سبب لعذاب عظيم من رب العالمين ، وحينئذٍ فقد صح القول إن العلة يصح أن تكون وصفاً عديمياً ، لأن هذا واقع في بعض الفروع ، والمخالف إن لم يدع النفي المطلق لذلك ، فلا نزاع في المسألة . وان ادعى النفي لمثل هذا الوصف ، انتقض قوله وبطل ولو بصورة .<sup>(٦)</sup>

(١) مثاله : عدم صحة التصرف المالي لعدم العقل . انظر ابن العطار : حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/٢٨١).

(٢) مثاله : عدم صحة التصرف المالي للإسراف . انظر ابن العطار : حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/٢٨١).

(٣) الإسنوي : نهاية السؤل شرح منهاج ، (٢/٢١٥) ، بادشاه : تيسير التحرير (٤/١) ، الشنقيطي : نثر الورد على مراقبي السعود (٢/٤٦٥) ، السعدي : مباحث العلة في القياس (ص : ٢٤٥).

(٤) المراد بالوصف العدمي أن العلة وصف سلبي منفي ، كتعليل عدم صحة البيع بعدم الرضا ، انظر الحمد : الفروق في أصول الفقه (ص : )

(٥) ابن السبكي : رفع الحاجب عن مختصر بن الحاجب ، (٤/١٧٨) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، (٢/١١٢) ، آل تيمية : المسودة ، (١/٣٧٣) .

(٦) قلت : قد انتقض قول المعترض ليس بصورة واحدة أو اثنتين ، بل بعشرات الصور والفروع الفقهية .

**مثاله :** علة تحريم متروك التسمية عدم ذكر اسم الله عز وجل<sup>(١)</sup>. وهو فعل عدمي ، وقد اعتبرها

الشرع علة معتبرة في حل الذبيحة ، بحيث يؤثر فقدانها في حل الذبيحة .<sup>(٢)</sup>  
**القول الثاني :** المنع من تعليل الحكم الوجودي بالوصف العدمي ، وهو مذهب القاضي أبو حامد المروزي ، والرازي .<sup>(٣)</sup>

**واستدلوا :** بأن الحكم لا يثبت إلا بوجود معنى يقتضي ثبوته ، والنفي عدَمُ معنى ، فلا يجوز أن يوجب الحكم ، ولأن العلة يجب أن تكون منشأ للحكمة ، كالسرقة المنصوبة علة للقطع ، فإنها منشأ الحكمة ، إذ كونها جنائية ومفسدة إنما نشأ من ذاتها لا من خارج عنها ، أما الوصف العدمي فلا يكون منشأ للحكمة بحال .<sup>(٤)</sup>

**الترجيح :**

**أقول :** سبق في تعريف العلة صحة اعتبارها أمانة على الحكم ، من ناحية أن المكلف يتعرف بواسطتها على الحكم ، فهي معرفة وعلامة وأمانة على الحكم ، وحينئذٍ فالعدم يصلح أن يكون أمانة عليها ، لا سيما وأن الخصم سلم بجواز تعليل الحكم العدمي بالوصف العدمي ، فقد اعترف بإمكان جعل عدم أمانة ، وإذا أمكن ذلك في طرف عدم أمكن في الطرف الوجود ، لأن الظهور فيهما لا يختلف .

**الشرط الثاني :** أن لا يتأخر ثبوت العلة عن ثبوت الأصل .

قد وقع الاختلاف بين الأصوليين في جواز تأخر ثبوت العلة عن ثبوت الأصل المقيس عليه إلى قولين :

**القول الأول :** لا يجوز تأخر العلة عن الأصل ، وهو قول الأمدى وابن الحاجب وغيرهم .  
**واستدلوا :** بأنه لو تأخرت العلة ، وهي بمعنى الباعث على الحكم ، لثبت الحكم بغير باعث ، وهو محال ، وإن جعلنا العلة بمعنى الأمانة ، لزم تعريف المعرف . ولو أن العلة هي المعرف

---

(١) قال الله عز وجل " وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ " سورة الأنعام : الآية ١٢١ ، مع العلم أن هذه المسألة فيها خلاف طويل بين أئمة المذاهب ، لكن الراجح فيها ؛ أن التحريم يتعلق بالذبيحة التي لم يذكر عليها اسم الله تبارك وتعالى تعمداً ، أو ذكر عليها غير اسم الله عز وجل من الأصنام والأنداد وغيرها ، مما يعبد من دون الله تبارك وتعالى . أما إذا نسي الذابح التسمية ، فإنها تحل له بلا شك ، كيف لا ، وقد حل لنا الأكل من ذبائح أهل الكتاب ، مع وجود الشك الظاهر في عدم تسميتهم على الذبائح ، فالمسلم أولى أن تحل ذبيحته . والله أعلم .

(٢) الزركشي : البحر المحيط ، (١٣٤/٤) .

(٣) الأمدى : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٢٨/٣) ، بادشاه : تيسير التحرير (٥/٤)

(٤) المرادوي : التبصير شرح التحرير ، (٣١٩٨/٧) ، الشنقيطي : نثر الورد على مراقبي السعود (٤٦٥/٢) .



للحكم ، فإنه يمتنع تأخير المُعرّف عن المُعرّف . وإلا كان وجود الوصف المُعرّف بلا فائدة ،  
والشارع منزّه عن العبث وذكر الأوصاف بلا فائدة للمكلف .<sup>(١)</sup>

**القول الثاني :** يجوز تأخر العلة عن الأصل . وهو قول الصفي الهندي والبيضاوي وغيرهم .  
واستدلوا : بأن العلة المقصود بها الأمر الذي يعلم الله سبحانه وتعالى صلاح المتعبدين بالحكم  
لأجلها ، وبالتالي لا يضر ثبوت العلة قبل حكم الأصل أو بعده .<sup>(٢)</sup>  
**مثاله :** أن يقال في الثوب يصيبه عرق الكلب ، أصابه عَرَقُ حيوانٍ نجسٍ ، فيكون الثوب نجسًا  
، كما لو أصابه بلعابه .

فنمنع أن يكون عرق الكلب نجسًا ، فيقول: عرق الكلب نجس لعله وهي كونه " مستقذر " ،  
فنقول : فهذه العلة وهي كونه مستقذراً إنما حصلت بعد الحكم بنجاسته ، فهي متأخرة عن  
الحكم .<sup>(٣)</sup>

### الترجيح :

**أقول :** قد سبق أن ذكرنا تعريفات العلة في مبحث تعريف العلة ، وكنا قد رجحنا اعتبار كون  
العلة هي الوصف المؤثر في الحكم ، والباعث عليه .  
وبناءً عليه : فإن القول الأول هو الراجح ، لأنه لا يمكن أن يوجد الحكم بدون باعث ، ومؤثر  
فيه . وهذا القول هو الأقوى دليلاً من ناحية النقل والعقل .

### الشرط الثالث : أن تكون العلة وصفاً مُقدراً .

المراد بالوصف المقدر الذي تعلق في ذمة المكلف ولم يمكن إدراكه بالحس والمشاهدة ، كالدين  
والسلم والإجارة فإنها تعلق في ذمة المكلف .<sup>(٤)</sup>

وقد اختلف الأصوليون في جواز كون العلة وصفاً مقدراً إلى قولين :

**القول الأول :** لا يجوز التعليل بالصفات المقدرة ، وهو قول فخر الدين الرازي وغيره .

**واستدلوا :** إن الوجوب إما أن يكون مفسراً بمجرد تعلق خطاب الشرع ، أو يكون الوجوب متعلقاً  
بالفعل نفسه ، بحيث يكون للإخلال به مدخل في استحقاق الذم .  
فإن كان الأول : لم يكن لتعلق الخطاب حاجة إلى معنى محدث يكون علة له ، لأن ذلك  
التعلق قديم أزلي ، فكيف يكون معللاً بالمحدث .

(١) ابن السبكي : رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، (٢/٢٩٠) ، بادشاه : تيسير التحرير (٤/٤٩٩) .

(٢) الإسنوي : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (٢/٢١٧) ، البزدوي : أصول البزدوي (١/٢٨٤) ، عبد الحميد : حجية  
القياس في أصول الفقه ، (ص : ١١٨) .

(٣) الزركشي : البحر المحيط (٤/١٣٢) .

(٤) انظر الزركشي : البحر المحيط (٤/١٣٣) .

وإن كان الثاني : فالمؤثر في الحكم جهات المصلحة والمفسدة ، فلا حاجة بالحكم إلى بقاء الحروف ، وهي قوله بعث واشترت ، لأن التأثير قادم من ناحية ميزان المصالح والمفاسد ، وليس من الألفاظ والحروف التي يتلفظ بها المكلف .(١)

**القول الثاني :** يجوز التعليل بالصفات المقدره . وهو قول الصفي الهندي والزرکشي وصدري الشريعة وغيرهم .

**واستدلوا :** إن جواز التصرفات نحو البيع والهبة معلل بالملك ، ولا وجود له في نظر العقل والحس ، فيقدر له وجود في نظر الشرع ، لئلا يلزم أن يكون الحكم معللاً بما لا وجود له حقيقة ولا تقديرًا ، فيكون عدمًا محضًا ونفيًا صرفًا ، وهو ممتنع . فنقول الملك معنى مقدر شرعي في المحل أثره جواز التصرفات وغيرها .(٢)

**مثاله :** لو أسلم على إزدب قمح (٣) ، صح العقد مع أنه غير معين ، فلا بد أن يكون مقدارًا في الذمة ، وإلا لكان عقدًا بلا معقود عليه ، وكذا إذا باعه بلا ثمن ، وكذلك الإجارة لا بد من تقدير منافع في الأعيان ، حتى يصح أن يكون موردا للعقد .(٤)

**الترجيح :**

**أقول :** بعد ذكر الأدلة لكل فريق يتضح لنا أن القول الثاني هو الصحيح نقلًا وعقلًا ، فهو واقع في كل أبواب الشريعة ، والوقوع دليل قوي وعملي على الصحة والثبوت ، خاصة مع ضعف وجه الاعتراض .

**الشرط الرابع : تعدي العلة من الأصل إلى غيره .**

اتفق أكثر الأصوليين على أن العلة القاصرة إن كانت منصوصة أو مجمعة عليها صح التعليل بها .

أما العلة القاصرة المستنبطة فقد اختلفوا فيها على قولين :

**القول الأول :** يشترط تعدي العلة من الأصل إلى غيره ، وهو قول أبي بكر القفال ، وأبي الحسن الكرخي والقاضي الإمام أبو زيد الدبوسي وغيرهم .

---

(١) الرازي : المحصول من علم الأصول (٤٣٣/٥) ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ، (٩٠/٤) ، زكريا : غاية الوصول شرح لب الصول ، (١١٧/١) .

(٢) العطار : حاشية العطار على جمع الجوامع ، (٢٩٥/٢) ، الشنقيطي : نثر الورود على مراقي السعود (٤٧٥/٢) .

(٣) الإردب : هو مكيال يسع أربعة وعشرين صاعا . انظر الجزري : النهاية في غريب الأثر (٧٥/١) .

(٤) الزركشي : البحر المحيط (١٣٣/٤) ، العطار : حاشية العطار على جمع الجوامع ، (٢٩٥/٢) ، الشنقيطي : نثر الورود على مراقي السعود (٤٧٥/٢) .

**واستدلوا :** بأن تعديّة الحكم من الأصل إلى الفرع ، قائمٌ أساساً على تعدي العلة ، فإذا كانت العلة قاصرة ، فإن حكم الأصل لا ينسحب على الفرع .

ولا يشترط أن يكون وجودها في الفرع مقطوعاً به ، بل تكفي فيه غلبة الظن ؛ لأنه كالقطع في الشرعيات ، فيما يتعلق بترتب الأحكام الشرعية ، بناءً على أن المقصود فيها هو القدر المشترك بين الظن والقطع .<sup>(١)</sup>

**القول الثاني :** لا يشترط تعديّة العلة من الأصل إلى غيره ، وهو قول القاضي أبي بكر الباقلاني ، وابن السمعاني ، والأستاذ أبو إسحاق الشيرازي وغيرهم .  
**واستدلوا :** بأن وقوف العلة وقصورها يقتضي نفي الحكم عن غير الأصل ، كما أوجب تعديها ثبوت حكم الأصل في غيره ، فصار وقوفها مؤثراً في النفي ، كما كان تعديها مؤثراً في الإثبات ، فاستفيد بوقوفها وتعديها حكم غير الأصل .<sup>(٢)</sup>

#### **الترجيح :**

وهكذا يتضح لنا قوة استدلال أصحاب القول الثاني ، ومنانة نظرتهم في هذه المسألة ، بما يرجح لدينا قوة مذهبهم ، من حيث اعتبار العلة القاصرة ، علة مؤثرة في الحكم . فالاعتبار في العلة كونها مؤثرة في الحكم أصلاً أو فرعاً ، فإن ثبت تأثيرها في الحكم ، صح اعتبارها سواء كانت متعدية أو قاصرة .

#### **الشرط الخامس : أن تكون العلة مستنبطة من أصل مقطوع بحكمه .**

قد وقع اختلاف بين الأصوليين في وجوب كون العلة المستنبطة مأخوذاً من أصل شرعي قطعي إلى قولين :

**القول الأول :** يجب أن تكون العلة مستنبطة من أصل مقطوع بحكمه .<sup>(٣)</sup>

**واستدلوا :** يجب أن يكون حكم الأصل مقطوعاً به ، فإذا تعدى إلى الفرع بوصف صحيح ، كان حصوله في الفرع مقطوعاً به ، وبالتالي يكون القياس قطعياً ؛ مثل باقي الأدلة الشرعية .<sup>(٤)</sup>

---

(١) الرازي : المحصول من علم الأصول ، (٤٢٣/٥) ، ابن قدامة : روضة الناظر ، (٣١٩/١) ، أبو الحسين : المعتمد ، (٤٥٧/٢) ، الطوفي : شرح مختصر الروضة ، (٣١٣/٣) ، بادشاه : تيسير التحرير (٦/٤) ، القرافي : شرح تنقيح الفصول ، (١٣٤/٣) .

(٢) ابن السمعاني : فواع الأدلة في أصول الفقه (١١٦/٢) ، الشيرازي : التبصرة في أصول الفقه (٤٥٢/١) ، الشنقيطي : نثر الورود على مراقبي السعود (٤٦٨/٢) .

(٣) لم أجد فيما بحثت من تبني هذا القول أو حتى من ينسب إليه . والله أعلم .

(٤) الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٦٨/٣) ، القرافي : شرح تنقيح الفصول ، (١١٤/٢) .

**القول الثاني :** لا يشترط أن تكون العلة مستنبطة من أصل مقطوع بحكمه ، وهو قول الآمدي والشوكاني والزرکشي والمرداوي ، وغيرهم .

**واستدلوا :** إن القياس على أصل حكمه ثابت بدليل مظنون جائز ، كخبر الواحد والعموم والمفهوم وغيرها ؛ لأن الظن غاية الاجتهاد فيما يقصد به العمل . كذلك إذا كان القياس ظنيا فلا يضر كون مقدماته أو شيء منها ظنيا .<sup>(١)</sup>

**الترجيح :**

**أقول :** إن اشتراط كون العلة مستنبطة من أصل مقطوع به ، أمرٌ بعيدٌ عن الصحة ، وعن الواقع العملي للقياس ، ذلك أن القياس في أغلبه ظني ، باعتراف جملة كبيرة من الأصوليين . بل إن أغلب الفروع الفقهية تقوم على الظن . فكان القول الراجح في هذه المسألة هو المذهب الثاني ، القائل بعدم الاشتراط .

---

(١) الطوفي : شرح مختصر الروضة ، (٣/٣٠٤) ، المرادوي : التحبير شرح التحرير ، (٧/٣٥١٢).

المبحث الثالث : طرق إثبات العلة  
وفيه مطلبان :

المطلب الأول : طرق إثبات العلة النقلية .

المطلب الثاني : طرق إثبات العلة العقلية .

نعني بطرق إثبات العلة ، الطرق " التي تدل على كون الوصف علة " (١)، ويعبر عنها الأصوليون بمسالك العلة ، وهي إما أن تكون طرقةً نقليةً أو اجتهادية . فلا يمكن أن تقبل العلة عند الأصوليين إلا إذا كانت ثابتةً ثبوتاً صحيحاً ، ولا يمكن أن تثبت إلا بطريقتين :

الطريق الأول : النقل الصحيح من الكتاب والسنة .

الطريق الثاني : الاجتهاد المنضبط بالقواعد والأصول الصحيحة .

ونتكلم في هذا المبحث عن الطرق المعتمدة لإثبات العلة ، والتي نرى أنها يصح اعتبارها طرقةً لإثبات العلة ، ونغض الطرف عن بعضٍ مما ذكره الأصوليون ، مما لا يعتبر طرقةً صحيحةً في إثبات العلة .

والطرق التي سيتم الحديث عنها بشيء من التفصيل في هذا المبحث ، هي الإجماع والنص ، وهذه طرق نقلية تعتمد على النصوص الشرعية ، وفهمها ودقة الاستنباط منها ، أما الطرق العقلية فهي السبر والتقسيم ، والمناسبة .

ولعله من المناسب أن نقول إن هذه الطرق لإثبات العلة ، هي الخطوة الأولى في مرحلة تحديد العلة ، سواء المنصوصة أو المستنبطة . تأتي بعدها مراحل أخرى (٢) نتحدث عنها في الفصل الثاني من هذا البحث ، إن شاء الله عز وجل .

---

(١) المرادوي : التحيير شرح التحرير ، (٣٣١١/٧) ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ، (١١٥/٤) ، ابن قدامة : روضة الناظر ، (٣٠١/١) .

(٢) يتم تحديد العلة من خلال عدة مراحل تمر بها ، أولها إثبات وجود العلة في الأصل سواء وجدت بالنص أو الاستنباط ، وذلك من خلال طرق إثبات العلة ، التي سيتم الحديث عنها في هذا المبحث. وبلي ذلك إثبات صحة العلة ، من خلال قوة ثباتها أمام قواعد العلة ومفاداتها ، فإن ثبتت في ذلك جاءت مرحلة تنقيحها وتصفيتها ، ثم بعد ذلك ترجيح العلة في حال تعارضها .

## المطلب الأول : الطرق النقلية .

**المسلك الأول : الإجماع** وهو أن تُجمع الأمة في عصر من العصور ، على كون الوصف الجامع علة لحكم الأصل ، إما قطعاً أو ظناً .<sup>(١)</sup>  
وقُدِّم الإجماعُ على النص ، لأنه أقوى قطعياً كان أو ظنياً ؛ و لأنه لا يتطرق إليه احتمال النسخ ، ولأن النص تفاصيله كثيرة<sup>(٢)</sup> . وبعضهم كالبيضاوي يقدم النص لكونه أصل الإجماع .  
واعتبار الإجماع مسلكاً من مسالك العلة ، هو مذهب جمهور الأصوليين ، كما حكى ذلك الباقلاني و الزركشي .<sup>(٣)</sup>  
مثال الإجماع : إجماعهم في قوله ﷺ " لا يقضي القاضي وهو غضبان " <sup>(٤)</sup> على أن علته شغل القلب .<sup>(٥)</sup>

وكذلك إجماعهم على أن الصغر علة للولاية في المال ، فيلحق به الولاية في النكاح .<sup>(٦)</sup>  
ومثله إجماعهم على أن البكر الصغيرة مؤلّية عليها في النكاح ، فقياس عليها أبو حنيفة الثيب الصغيرة .<sup>(٧)</sup>  
وإجماعهم على تعليل تقديم الأخ من الأبوين في الإرث على الأخ للأب ، بامتزاج النسبين ، أي : وجودهما فيها ، فيقياس عليه تقديمه في ولاية النكاح ، وصلاة الجنابة ، وتحمل العقل والوصية لأقرب الأقارب ، والوقف عليه ونحوه .<sup>(٨)</sup>

## المسلك الثاني : النص وهو من الكتاب أو السنة

**أقسام النص : النص الصريح و النص الظاهر .**

**القسم الأول : النص الصريح ، وهو ما وضع لإفادة التعليل ، بحيث لا يحتمل غير العلة ،**

---

(١) الأمدى : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٢٧/٣) ، سانو : معجم مصطلحات أصول الفقه ، (ص : ٤٠) .  
(٢) النص تعتربه أمور كثيرة ، تجعل الاستدلال به يحتاج لبحث ودراسة ، فالنص يكون عاماً وخاصاً ، مطلقاً ومقيداً ، مجملاً ومبيناً . وهذا بخلاف الإجماع ، فالمطلوب فيه ، الإجماع على ثبوت العلة فقط .  
(٣) الشوكاني : إرشاد الفحول ، (١٢٤/٢) .  
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب الأحكام ، باب هل يقضي القاضي أو يُفني وهو غضبان ، ٦٥/٩ ، ح ٧١٥٨ ) ، أخرجه مسلم في صحيحه ( كتاب الأفضية ، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان ، ١٣٤٢/٣ ، ح ١٧١٧ ) .  
(٥) السرخسي : أصول السرخسي ، ( ١٨١/٢ ) ، المرداوي : التحرير شرح التحرير ، ( ٣٣١١/٧ ) .  
(٦) المرداوي : التحرير شرح التحرير ، ( ٣٣١١/٧ ) ، الجيزاني : معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة ، ( ٢٠٣/١ ) .  
(٧) السرخسي : أصول السرخسي ، ( ١٩٠/٢ ) ، الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ( ٢٤٥/٢ ) .  
(٨) ابن رشد : بداية المجتهد ، ( ٣٥٢/٢ ) .

ولذلك يعبر عنه بعض الأصوليين بالنص القاطع .(١)

وله ألفاظ تدل عليه منها:

الأول : التصريح بلفظ الحكم ، كما في قوله تعالى : " حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذْرُ " .(٢)،(٣)  
الثاني : لأجل كذا ، كقوله تعالى : " مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ " (٤)، وقوله ﷺ :  
" إنما جعل الاستئذان من أجل البصر " (٥)، وقوله ﷺ : " إنما نهيتكم - يعني عن ادخار لحوم  
الأضاحي - من أجل الدافاة (٦) التي دفت عليكم فكلوا وادخروا " .(٧)  
الثالث : " كي " ، سواء كانت مجردة عن " لا " أو مقرونة بها .

مثال التجرد : قوله تعالى عن أم موسى ﷺ : " كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ " .(٨)  
ومثال الاقتران : قوله تعالى : " لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ  
كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ " (٩)، وقوله تعالى : " كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ " (١٠) ، أي : إنما  
وجب تخميسه لئلا يتناولوه الأغنياء منكم فلا يحصل للفقراء شيء .(١١)  
الرابع : " إذا " في قوله ﷺ لأبي بن كعب ؓ وقد قال له : " أجعل لك صلاتي كلها ؟ قال :  
إذا يغفر الله لك ذنبك كله " ، وفي رواية : " إذا يكفيك الله هم الدنيا والآخرة " (١٢)، وقوله  
تعالى : " إِذَا لَادُّقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ " (١٣)، أي لفعلك هذا العمل الذي عملته

(١) الإسنوي : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، (٣٠٠/٢) ، المرادوي : التحبير شرح التحرير (٣٣١٣/٧).

(٢) سورة القمر : الآية ٥ .

(٣) وجه الدلالة من الآية أن الله تعالى علل إرسال الرسل إلى العباد بالحكمة الإلهية ، مع علمه تعالى بالشقي والسعيد ،  
ومن يؤمن ومن يكفر ، ولكن لحكمته البالغة وحتى لا يكون احتجاج من الخلق بعدم إرسال الرسل . انظر ابن كثير :  
تفسير القرآن العظيم (٤٧٥/٧).

(٤) سورة المائدة : الآية ٣٢ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب الآداب ، باب الاستئذان مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ ، ٥٢/٨ ، ح ٦٢٤١ ) ، أخرجه مسلم  
في صحيحه ، ( كتاب الآداب ، باب الاستئذان ، ١٦٩٥/٣ ، ح ٢١٥٣ ) .

(٦) الدافاة : القافلة السائرة ، مشتقة من الدفيف ، وهو السير اللين . انظر الزبيدي : تاج العروس ، (٣٠٣/٢٣).

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب الأضاحي ، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في  
أول الإسلام وبيان نسخه وإباحة إلى متى شاء ، ١٥٦١/٣ ، ح ١٩٧١ ) .

(٨) سورة طه : الآية ٤٠ .

(٩) سورة الحديد : الآية ٢٣ .

(١٠) سورة الحشر : الآية ٧ .

(١١) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم (٦٧/٨).

(١٢) الترمذي : سنن الترمذي ، ( كتاب صفة القيامة والرقائق والورع ، باب ما جاء في صفة الحوض ، ٦٣٦/٤ ح  
٢٤٥٧ ) ، ابن حنبل : مسند ابن حنبل ، ( ١٦٦/٣٥ ، ح ٢١٢٤٢ ) . وقال الألباني في سنن الترمذي : حديث حسن .

(١٣) سورة الإسراء : الآية ٧٥ .



تجازى هذا الجزاء إن خيراً أو شراً ، فكل هذا يدل دلالة صريحة على الحكم .<sup>(١)</sup>

**القسم الثاني : النص الظاهر وهو " النص الذي يحتمل غير العلية احتمالاً مرجوحاً " (٢) ،  
أو هو " ما دل بنفسه على معنى راجح مع احتمال غيره " . (٣)  
وله ألفاظ تدل عليه :**

**الأول : اللام ، وهي أحياناً تكون ظاهرة ، كقوله تعالى : " كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ " (٤) ، وقوله تعالى : " أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ " (٥) ، " ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا " (٦) ، ونحوه كثير .**

**وأحياناً تكون مقدره ، كقوله تعالى : " عَثَلٌ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ \* أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ " (٧) ، أي :  
لأن كان ، وكما يقال في الكلام أن كان كذا ، فالتعليل مستفاد من اللام المقدره لا من أن .  
ومن هذا ما في قصة الزبير ابن العوام رضي الله عنه من قول الأنصاري لما خاصمه في شراج الحره<sup>(٨)</sup> :  
" أن كان ابن عمك ! " . (٩)**

**الثاني : الباء ، كقوله تعالى : " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ " (١٠) ، أي : بسبب الرحمة ،  
وقوله تعالى : " جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ " (١١) ، فهي وإن كان أصل معناها الإلصاق ، ولها  
معان أخرى ، لكن كثر استعمالها في التعليل .**

**الثالث : المفعول لأجله ، ومنه قوله تعالى : " قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا  
لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا " (١٢) ، وقوله تعالى " يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ**

---

(١) ابن النجار : شرح الكوكب المنير (١١٨/٤) ، الصنعاني : إجابة السائل شرح بغية الأمل (١٩٠/١) ، الشنقيطي :  
أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، (١١٩/٢٢) .

(٢) الرازي : المحصول في أصول الفقه ، (٦٠٤/٥) ، المرادوي : التعبير شرح التحرير ، (٣٣١٥/٧) ، زكريا : غاية  
الوصول شرح لب الأصول ، (١٢١/١) .

(٣) ابن عثيمين : الأصول من علم الأصول ، (ص : ٤٩) .

(٤) سورة إبراهيم : الآية ١ .

(٥) سورة الإسراء : الآية ٧٨ .

(٦) سورة الكهف : الآية ١٢ .

(٧) سورة القلم : الآية ١٣ ، ١٤ .

(٨) الشراج : هي جمع شرجة أو شرج وهو المسيل . انظر الزمخشري : الفائق في غريب الحديث والأثر ، (٢٣٧/٢) .

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب المساقاة ، باب سكر الأنهار ، ٣ / ١١١ ، ح ٢٣٥٩ ) ، أخرجه مسلم في  
صحيحه ، ( كتاب الفضائل ، باب وجوب أتباعه رضي الله عنه ، ٤ / ١٨٢٩ ، ح ٢٣٥٧ ) .

(١٠) سورة آل عمران : الآية ١٥٩ .

(١١) سورة التوبة : الآية ٨٢ .

(١٢) سورة الإسراء : الآية ١٠٠ .

مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ" (١) أي : لخشية الإنفاق ، وحذر الموت ؛ لأن هذا من باب المفعول له ، وهو علة الفعل .

الرابع : " إن " ، في نحو قوله ﷺ في الهرة : " إنها من الطوافين عليكم والطوافات " (٢) معللاً طهارتها بذلك ، وقوله ﷺ في المحرم الذي وقصته راحلته : " فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً " (٣) ، وقوله ﷺ في الشهداء : " زملوهم بكلومهم ودمائهم ، فإنهم يبعثون يوم القيامة ، وأوداجهم تشخب دما " (٤) . فهذا كله صريح في التعليل . (٥)

(١) سورة البقرة : الآية ١٢ .

(٢) أبو داود : سنن أبي داود ، ( كتاب الطهارة ، باب سُورِ الْهَرَّةِ ، ٢٨/١ ، ح ٧٥ ) ، النسائي : سنن النسائي ، ( كتاب الطهارة ، باب سُورِ الْهَرَّةِ ، ٥٥/١ ، ح ٦٨ ) . وقال محققه الشيخ الألباني : صحيح .

(٣) الترمذي : سنن الترمذي ، ( كتاب الحج ، باب ما جاء في المحرم يموت في إحرامه ، ٢٨٦/٣ ، ح ٩٥١ ) ، ابن ماجة : سنن ابن ماجة ، ( كتاب الحج ، باب المحرم يموت ، ١٠٣٠/٢ ، ح ٣٠٨٤ ) . وقال محققه الشيخ الألباني : صحيح .

(٤) النسائي : سنن النسائي ، ( كتاب الجنائز ، باب مواراة الشهيد في دمه ، ٧٤/٤ ، ح ٢٠٠٢ ) ، ابن حنبل : مسند أحمد بن حنبل ، ( ٦٤/٣٩ ، ح ٢٣٦٥٩ ) . قال الألباني في سنن النسائي : صحيح .

(٥) الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، ( ٢٧٨/٣ ) ، المرداوي : التحرير شرح التحرير ، ( ٣٣٢٠/٧ ) ، الطوفي : شرح مختصر الروضة ، ( ٣٦١/٣ ) .

## المطلب الثاني : الطرق الاجتهادية . (١)

### المسلك الأول : السبر والتقسيم (٢)

**السبر** : لُغَةً الإِخْتِبَارُ ، ومنه المِيلُ الذي يُخْتَبَرُ به الجُرْحُ الذي يقال له المِسْبَارُ .  
والسَّبْرُ : تقديرُ الشيء . يقال : سبرته أسبره سبراً .

**والتقسيم** : القَسْمُ بالفتح مصدر قَسَمَ الشيء فانقسم ، وهو تجزئة الشيء ، بأن يقال : هذا الأمر إمَّا كذا وإمَّا كذا . (٣)

وأصل هذا المسلك من حيث هو مبني على أمرين :

**الأول** : حصر أوصاف المحل ، وهو المعبر عنه بالتقسيم .

**الثاني** : إبطال ما ليس صالحاً للتعليل بطريق من طرق الإبطال ، فيتعين الوصف الباقي وهو المعبر عنه بالسبر . (٤)

وقد نُقلَ المعنى اللغوي هنا ، لأن المُنَاطِرَ في العلة يقسم الصفات ، ويختبر كل واحد منها ، في أنه هل يصلح للعلة أم لا .

" والسبر والتقسيم " (٥) قد استخدمه القرآن الكريم في قضايا كثيرة ، مثل إثبات وحدانية الله سبحانه وتعالى وربوبيته ، كما في قوله تعالى : " مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا

---

(١) اعلم أن الأصوليين ذكروا في مسالك العلة الاجتهادية مسالك كثيرة ، غير أنه بالنظر فيها يجد الباحث أنها لا تعتبر على الحقيقة طرق صحيحة ، يمكن من خلالها إثبات العلة واستخراجها من النص . لذلك فقد ذكرت في هذا المبحث المسالك التي أرى أنها تدل وترشد على العلة بشكل واضح صحيح ، وتركت باقي الذي ذكره الأصوليون في باب مسالك العلة . والله أعلم

(٢) الفرق بين السبر والتقسيم وتنقيح المناط : زعم بعض الأصوليين أنَّ تنقيح المناط هو مسلك السبر والتقسيم ، فلا يحسن عده نوعاً آخر . وليس كما قال ، بل الفرق بينهما من وجوه :

**الوجه الأول** : أن تنقيح المناط الاجتهاد فيه في حذف ما لا يصلح للعلة من أوصاف المحل ، واجتهاد في تعيين الباقي لها ، بينما السبر اجتهاد في الحذف فقط ، وتعيين الباقي للعلة من غير بحث فيه .

**الوجه الثاني** : أن تنقيح المناط يكون حيث دل نص على مناط الحكم ، ولكنه غير مهذب ولا خالص مما لا دخل له في العلة ، وأما السبر والتقسيم فيكون حيث لا يوجد نص أصلاً على مناط الحكم ، ويراد التوصل به إلى معرفة العلة ، لا إلى تهذيبها . انظر الحمد : الفروق في أصول الفقه ، (ص : ٣٧٢) .

(٣) الفيروزآبادي : القاموس المحيط ، (٣/٣٠٨) ، ابن سيده : المخصص ، (٣/٤٧٧) ، الرازي : مختار الصحاح ، (١/٥٦٠) ، الفوزان : تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاقد الفصول ، (١/٣٧٤) .

(٤) الشنقيطي : مذكرة أصول الفقه ، (١/٢٣٩) .

(٥) أقسام السبر والتقسيم :

**الأول** : أن يدور بين النفي والإثبات ويسمى المُنَحْصِرُ ، وهو أن يحصر الأوصاف التي يمكن التعليل بها للمقيس عليه ، ثم اختبارها ، وإبطال ما لا يصلح منها ، وهو قطعيٌّ لإفادة العلة ، ويجوز التمسك به في القطعيات والظنيات .

مثاله : العالمُ إما أن يكون قديماً أو حادثاً ، فبطل أن يكون قديماً فثبت أنه حادثٌ . =

لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ" (١)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : " أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ " (٢) ،  
فإن هذا تقسيمٌ حاصرٌ ، لأنه ممتنعٌ خلقهم من غير خالقٍ خلقهم ، وكونهم يخلقون أنفسهم أشد  
امتناعاً ، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُمْ خَالِقًا خَلَقَهُمْ ، وهو الله سُبْحَانَهُ وتعالى . (٣)  
شروط السبر والتقسيم :

- ١\_ أن يكون الحكم في الأصل معللاً بمناسبة خلافاً للغزالي .  
ويلتحق به الطردي إذا قام الإجماع على أصل تعليله ، كما لو قام الإجماع على تعليل حكم  
بأحد الأوصاف ، ثم قام الدليل على إبطالها كلها خلا واحداً فيتعين للتعليل . (٤)
- ٢\_ أن يقع الاتفاق على أن العلة لا تتركب فيها ، كما في مسألة الربا ، وأما في غيرها فلا  
يكفي ، فإنه وإن بطل كون الوصف علة مستقلة ، جاز أن يكون جزءاً من أجزائها ، وإذا انضم  
إلى غيره صار علة مستقلة ، وحينئذٍ فلا يكفي في إبطال سائر الأقسام الاستدلال على أنه ليس  
واحدٌ منها علة مستقلة ، بل لا بد من إبطال كون المجموع علة أو جزءاً من العلة .
- ٣\_ أن يكون حاصراً لجميع الأوصاف .  
وطريقه أن يوافقه الخصم على انحصارها فيما ذكر أو يعجز عن إظهار زائدٍ ، وإلا فيكفي  
المستدل أن يقول بحثت عن الأوصاف ، فلم أجد معنى سوى ما ذكرته ، أو الأصل عدم ما  
سواها . (٥)

### المسلك الثاني : المناسبة : (٦)

المناسب في اللغة : النَّسَبُ واحد الأنساب ، وفُلَانٌ يُنَاسِبُ فلاناً ، فهو نَسِيبُهُ أي قريبه .  
وبينهما مُنَاسَبَةٌ أي مُشَارَكَةٌ . (٧)

= الثَّانِي : أن لا يدور بين النفي والإثبات ، أو دار ولكن كان الدليل على نفي عليه ما عدا الوصف المعين فيه ظناً ،  
ويسمى المنتشر .

مثاله : ولاية الإجماع إما أن لا تُعَلَّلَ أو تُعَلَّلَ ؛ بِالْبِكَارَةِ أو الصَّغَرِ أو الأبوَّة أو غيرها ، والكل باطل سوى الثاني . فالأول  
باطل بالإجماع ، والثالث والرابع لقوله ﷺ " النَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا " ° فيتعين الثاني . انظر الزركشي : البحر المحيط في  
أصول الفقه (٢٠٠/٤) .

(١) سورة المؤمنون : الآية ٩١ .

(٢) سورة الطور : الآية ٣٥ .

(٣) الزركشي : البحر المحيط في أصول الفقه (٢٠٠/٤) .

(٤) الجويني : البرهان في أصول الفقه ، (٦٢٧/٢) ، الطوفي : شرح مختصر الروضة ، (٤٠٥/٣) ، الشنقيطي : مذكرة  
أصول الفقه ، (٢٣٩/١) ، الشنقيطي : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢٧٣/٢٠) .

(٥) الزركشي : البحر المحيط ، (٢٠١/٤) .

(٦) ويسمى تخريج المناط ، لأنه إبداء ما نيط به الحكم ، ويسمى " الإخالة " ؛ لأنه بالنظر إليه يخال ويظن أنه علة .

(٧) الرازي : مختار الصحاح ، (٦٨٨/١) ، النسفي : طلبه الطلبة ، (٢٠٠/٤) .

**المناسب في اصطلاح الأصوليين :** هو " وصف ظاهر منضبط بحيث يحصل عقلاً من ترتيب الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصوداً شرعياً من حصول منفعة أو دفع مفسدة " .<sup>(١)</sup> ونعني بكون المناسب من مسالك العلة ، أنه يدلنا على تعيين العلة في الأصل ، وذلك من خلال إبداء المناسبة بينها وبين الحكم ، وهذه المناسبة نابعة من ذات الأصل ، لم تثبت بنص ولا إجماع ، ولا غير ذلك .<sup>(٢)</sup>

**مثاله :** الإسكار في تحريم الخمر ، فإننا نقول حُرِّمَت الخمر لأنها تزيل العقل ، الذي هو مناط التكليف ، وبالتالي فإن الوصف المناسب هو الإسكار . ولا يصح أن نقول حُرِّمَت الخمر ، لأنها تقذف بالزبد ، أو لأنها تحفظ في الدن ، فإن ذلك لا يناسب تشريع الحكم .<sup>(٣)</sup> وأيضاً القتل العمد العدوان في وجوب القصاص على الجاني .

فإن اعتبار وصف " العمد العدوان " في القتل ، مناسباً لشرع القصاص . لكن وصف العمد خفي ؛ لأن القصد وعدمه أمر باطني لا يدرك شيء منه ، فنيط القصاص بما يلزم العمدية من أفعال مخصوصة<sup>(٤)</sup> ، يقضي العقل بكونها عمداً .<sup>(٥)</sup>

**وحصول المقصود من شرع الحكم على أقسام :**

**الأول :** أن يقع المقصود من شرع الحكم على جهة اليقين ، مثل البيع ؛ فإنه إذا كان صحيحاً ، حصل منه الملك ، الذي هو المقصود من البيع ، وذلك على جهة اليقين .  
**الثاني :** أن يقع المقصود من شرع الحكم على جهة الظن ؛ مثل القصاص ؛ فإنه شرع للزجر والردع ، فإن تطبيقه يقلل من الإقدام على القتل العمد العدوان<sup>(٦)</sup> ، وقد بين ذلك القرآن الكريم ، في قوله تعالى : " وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ " .<sup>(٧)</sup>

---

(١) ابن السبكي : رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، (٣٣٠/٤) .

(٢) الصنعاني : إجابة السائل شرح بغية الأمل (٢١١/١) .

(٣) البخاري : كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ، (٥١١/٣) ، الغزالي : المستصفى من أصول الفقه ، (٣١١/١) .

(٤) مثل أن يترصد القاتل ويكمن للمقتول ، أو يستخدم سلاحاً يقتل بيقين كالمواد المتفجرة ، وغير ذلك مما يعرف .

(٥) الشنقيطي : نثر الورود على مراقي السعود (٤٩١/٢) .

(٦) شرع القصاص لحكم وفوائد كثيرة ، من أهمها ، ردع المجرم عن معاودة فعل الجريمة ، وكذلك ردع غير المجرم عن تقليد المجرم في هذا الفعل ، وغير ذلك كثير .

(٧) سورة البقرة : الآية ١٧٩ .

**الثالث :** أن يكون حصول المناسب وعكسه متساويين <sup>(١)</sup>؛ كحد الخمر ، فإن حصول المقصود الذي هو حفظ العقل ، وانتفاءه منه متساويان ، فإن استيلاء الهوى والطبع على النفس ، يقاوم خوف عقاب الحد المقرر في شارب الخمر . <sup>(٢)</sup>

ولذا نجد أن الممتنعين عن شرب الخمر أقل من الممتنعين عن القتل العمد العدوان ، لأن الخوف من إزهاق الروح بالقصاص ، أعظم من خوف ثمانين جلدة عقوبةً في شرب الخمر .  
**الرابع :** وقد يكون حصول المناسب منفيًا ، كنكاح الأيسة لمصلحة التوالد .

لأن مقصود النكاح الذي هو التوالد والتناسل ، كما بيّن النبي ﷺ في قوله : " **تناكحوا تكثروا** ، **فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة** " <sup>(٣)</sup> ، قد يحصل من نكاح الأيسة <sup>(٤)</sup>، غير أنه وإن كان ممكنًا عقلا ، غير أنه بعيد عادة ، فكان الإفشاء إليه مرجوحًا . <sup>(٥)</sup>

**وبعد :** فهذه هي أهم الطرق المعتمدة في إثبات العلة ، وهي تتنوع ما بين طرق عقلية تعتمد على ذات النص وجوهره و استخدام شتى الوسائل والأساليب اللغوية ، لفهمه واستنباط الأحكام الشرعية منه ، وطرق عقلية هي محل اتفاق بين الأصوليين ، تستخدم في حالة عدم ظهور العلة واتضحها .

وهذه الطرق سواء النقلية أو العقلية تعتبر الطريق الوحيد المؤدي إلى معرفة العلة وإثباتها ، فإذا ثبتت العلة بإحدى هذه الطرق وجب حينئذ على المجتهد أن ينظر فيما ثبت لديه من العلل ، من جهة اجتماعها على معلول واحد في صورة واحدة ، ومن جهة اتضحها وظهورها أو عدمه ، وأخيراً من جهة تعارض العلل ، لنلجأ إلى الجمع بينها أو الترجيح .  
وهذا ما دعا الباحث لعقد الفصل الثاني من هذا البحث . والله الموفق .

---

(١) قال الإمام الأمدي : " وهذا القسم قلما يتفق له في الشرع مثال على التحقيق بل على طريق التقريب " الإحكام ، (٢٩٨/٣) .

(٢) اعلم أن الأصوليين قسموا المناسب باعتبار متنوعة ، مثل التقسيم باعتبار الظن واليقين ، والتقسيم باعتبار الحقيقة والإفناع ، والتقسيم باعتبار شهادة الشرع له ، والتقسيم باعتبار التأثير و الملازمة أو عدمها . والتقسيم باعتبار الحصول وعدمه ، وغير ذلك من التقسيمات . انظر الشنقيطي : نثر الورود على مراقي السعود (٢/٥٠٠ وما بعدها)

(٣) عبد الرزاق : المصنف ، ( كتاب النكاح ، باب وجوب النكاح وفضله ، ١٧٣/٦ ، ح ١٠٣٩١ ) .

(٤) الأيسة : مؤنث الأيس ، وشرعا المرأة التي لم تحض في حياتها . انظر إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط ، (٣٤/١) .

(٥) الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٩٨/٣) ، ابن السبكي : رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، (٣٣٣/٤) ، ابن عبد الشكور : فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٢/٣٢١) ، الشنقيطي : نثر الورود على مراقي السعود ، (٤٩٤/٢) .

## الفصل الثاني :

تعدد العلل والاختلاف في تحديد العلة.

وفيه ثلاث مباحث :

المبحث الأول : آراء الأصوليين في تعدد العلل في الحكم الواحد.

المبحث الثاني : تنقيح المناط ودوره في تحديد العلة .

المبحث الثالث : منهج الأصوليين في ترجيح العلل.

المبحث الأول : آراء الأصوليين في تعدد العلل في الحكم الواحد .  
وفيه مطالب :

المطلب الأول : المذهب الأول أدلته ومناقشتها.

المطلب الثاني : المذهب الثاني أدلته ومناقشتها .

المطلب الثالث : المذهب الثالث أدلته ومناقشتها .

المطلب الرابع : المذهب الرابع أدلته ومناقشتها.

المطلب الخامس : القول الراجح وأسباب الترجيح .



## المبحث الأول : آراء الأصوليين في تعدد العلل في الحكم الواحد .<sup>(١)</sup>

اتفق الأصوليون على جواز تعليل الحكم بعلل في كل صورة بعلة .

**مثاله :** تعليل إباحة قتل زيد بردته ، وقتل عمرو بالقصاص ، وقتل خالد بالزنا مع الإحصان ، وقد صرح النبي ﷺ بعلل مختلفة كُلُّ مِنْهَا مُسْتَقَلٌّ فِي إبَاحَةِ الدَّمِ ، كَقَوْلِهِ ﷺ " لَا يَحِلُّ نَمُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ ، كُفْرٍ بَعْدَ إِسْلَامٍ ، أَوْ زَيْنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ ، أَوْ قَتْلَ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ " <sup>(٢)</sup> وممن نقل الاتفاق على ذلك الأستاذ أبو منصور البغدادي ، والآمدي ، والصفي الهندي <sup>(٣)</sup> .

ثم اختلفوا في جواز تعليل الحكم الواحد في صورة واحدة بعلتين .<sup>(٤)</sup>

ونحن في هذا المبحث نناقش مذاهب الأصوليين في هذه المسألة ، فنورد كل مذهب وأدلة القائلين به ، ثم نرجح بينها مع ذكر أسباب الترجيح ، وذلك في خمسة مطالب على النحو التالي :

---

(١) العلاقة بين مبحث تعدد العلل وبين مبحث تنقيح المناط علاقة قوية ووثيقة ، وذلك لأن مبحث تعدد العلل يعتبر مرحلة سابقة على مرحلة تنقيح المناط ، وبناءً عليه يمكن للأصولي أن ينقح علة واحدة للحكم أو علتين ، حسب ما يترجح لديه من جواز اجتماع علتين على الحكم الواحد أو عدم جوازه ، وكذلك قوة العلاقة بين تعدد العلل وبين مبحث الترجيح بين العلل ، فإن الأصولي إذا ترجح عنده جواز تعدد العلل في الحكم الواحد ، فإنه لن يلجأ إلى الترجيح والحالة هذه ، وإنما سيكون طريق الجمع بينها هو المطلوب .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ( كتاب الديات ، بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى " أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ " ٥/٩ ، ح ٦٨٧٨ ) ، أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات ، باب ما يباح به دم المسلم ، ٣/١٣٠٣ ، ح ١٦٧٦ ) .

(٣) الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، ( ٢٥٨/٣ ) ، الزركشي : البحر المحيط ، ( ١٥٦/٤ ) ، الشنقيطي : نشر البنود على مراقي السعود ، ( ١٤٠/٢ ) ، النملة : إتحاف ذوي البصائر ، ( ٤١٢/٧ ) .

(٤) الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، ( ٣/٢٥٨ ) ، الزركشي : البحر المحيط ، ( ١٥٦/٤ ) ، عبد الشكور : فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، ( ٣٤٣/٢ ) .

## المطلب الأول : يجوز مطلقاً ، سواء كانت العلة منصوصة أو مستنبطة .

وهو مذهب الجمهور من الأصوليين .(١)

الأدلة :

الدليل الأول : أن العلة الشرعية أمانة وعلامة ومعرفة على الحكم ، ولا مانع من اجتماع الأمارات ، والمعرفات والعلامات على شيء واحد .(٢)

الدليل الثاني : قد حصل الإجماع على جواز تعدد العلل في الحكم الواحد ، ومن ذلك :  
أ\_ الإجماع على إباحة قتل من قتل مسلماً قتلاً عمداً عدواناً ، وارتد عن الإسلام ، وزنى وهو محصن ، وقطع الطريق معا .

ب\_ الإجماع على ثبوت الولاية على الصغير المجنون .

ج\_ الإجماع على انتقاض الوضوء بمس الذكر ، ولمس المرأة ، والبول ، والغائط معا .(٣)  
وقد قيل للشافعي : أفتحكم بأمرٍ واحدٍ من وجوهٍ مختلفةٍ ، قال : نعم ، إذا اختلفت أسبابه . قال فاذكر منه شيئاً . قال : قد يقر الرجل عندي على نفسه بالحق ، أو لبعض الأدميين ، فأخذه بإقراره ، أو لا يقر فأخذه ببينةٍ تقوم عليه ، أو لا تقوم عليه فيُدعى عليه ، فأمره أن يحلف ، فيمتنع فأمر خصمه أن يحلف ، فأخذه بما حلف عليه خصمه إذا أبى اليمين التي تُبرئُهُ .(٤)

المناقشة :

مناقشة الدليل الأول : أن العلة بمعنى الأمانة والعلامة ، فلا مانع من تعددها .

الرد : في حال اجتماع علتين ، فإما أن تُعرّف كل واحدة منهما شيئاً غير الذي عرفت صاحبتهما أو لا ، فإن كان الاحتمال الأول فهو باطل بيننا وبينكم ، وإن كان الاحتمال الثاني ، أنها عرفت شيئاً هو نفس ما عرفت الأخرى ، فلا يجوز لأنه يلزم من ذلك تحصيل الحاصل ، لأنه عبارة عن حصولٍ بعد وقوع محصله .(٥)

(١) المرادوي : التحبير شرح التحرير ، (٣٢٥١/٧) ، السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ، (١١٤/٣) ، البخاري : كشف الأسرار ، (٦٥/٤) .

(٢) المرادوي : التحبير شرح التحرير ، (٣٢٥١/٧) ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ، (٣٩/٤) ، السبكي : الإبهاج في شرح المنهاج ، (٣٩/٣) .

(٣) الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٥٩/٣) ، السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ، (١١٦/٣) ، الشنقيطي : نثر الورد على مراقي السعود (٤٧١/٢) ، النملة : إتحاف ذوي البصائر شرح روضة الناظر ، (٤١٣/٧) .

(٤) الشافعي : الرسالة ، (٤٨٣/١) . قلت : فالإمام الشافعي يثبت التهمة على الشخص الواحد من عدة جهات ، فإذا اجتمع منها جهتان أو أكثر فقد ثبت الحكم بها جميعاً .

(٥) السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ، (٨٨/١) القرافي : شرح تنقيح الفصول ، (١٣٨/٢)

مناقشة الدليل الثاني : وقوع الإجماع على جواز تعدد العلل في الحكم الواحد .  
الرد :

المثال الأول : أن إباحة قتل من قتل عمداً عدواناً ، وارثاً ، وزنى وهو محصن ، وقطع الطريق ، العلل وإن كانت فيه متعددة ، فالحكم أيضاً متعدد شخصاً وإن اتحد نوعاً ، وذلك لأنه لا يلزم من انتفاء إباحة القتل بعد العود عن الردة إلى الإسلام ، انتفاء إباحة باقي الأسباب الأخر الموجبة للقتل ، ولا يلزم من انتفاء الإباحة بسبب إسقاط القصاص عمن قتل ، انتفاؤها بباقي الأسباب التي استحق بها القتل .

ومما يدل على تعدد الحكم أيضاً في هذه الصور التي ذكرها المخالف ، أن الإباحة بجهة القتل العمد العدوان حق خالص للآدمي ، ولذلك يتمكن من إسقاطه مطلقاً بالعفو عن القاتل ، أما إباحة قتل الزاني المحصن والمرتد فهو حق خالص لله تبارك تعالي ، دون الآدمي ، ولذلك غير متصور أن يكون القتل والردة والزنا وقطع الطريق علل لحكم واحد ، بل كل علة لها حكمها.

وعلى تقدير الاستيفاء فالمقدم حق الآدمي ، وهو إباحة القتل على جهة القصاص ؛ لأن حقه مبني على الشح والمضايقة ، وحق الله تبارك وتعالى مبني على المسامحة والمساهلة ، من حيث أن الآدمي يتضرر بفوات حقه ، دون الباري تعالي .<sup>(١)</sup>

المثال الثاني : ثبوت الولاية على الصغير المجنون ، فمستندة إلى الصغر لسبقه على الجنون ، لكون الجنون لا يعرف إلا بعد حين ، وعليه فلم يجتمع في المثال ما ذكرتم من تعدد العلل للحكم الواحد .<sup>(٢)</sup>

المثال الثالث : أن المس واللمس وباقي الأسباب فالأحداث المرتبة عليها متعددة ، وعلى هذا فلو نوى رفع حدثٍ واحدٍ منها لارتفع الباقي ، فأحكامها أيضاً متعددة لا أنها حكم واحد ، والنزاع إنما هو في تعليل الحكم الواحد بالشخص بعلتين لا في تعليل حكمين .<sup>(٣)</sup>

(١) الآدمي : الإحكام في أصول الأحكام (٢٥٩/٣) ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير (٧٤/٤).

(٢) الآدمي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٦٠/٣) ، ابن السبكي : رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، (٢١٩/٤)

(٣) الآدمي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٦٠/٣) ، ابن السبكي : رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، (٢١٨/٤) .

## المطلب الثاني: لا يجوز مطلقاً، سواء في العلة المنصوصة أو المستنبطة.

وهو اختيار الأمدي ، وابن السبكي<sup>(١)</sup>، ونسبه الأمدي لإمام الحرمين الجويني .<sup>(٢)</sup>  
الأدلة :

الدليل الأول : أن تعليل الحكم بعلتين ، يفضي إلى نقض العلة ، وهو خلاف الأصل لأنه إذا كان للحكم الواحد علل كثيرة ، فإذا وجد منها واحدة حتى حصل الحكم ، ثم وجدت العلة الثانية بعد ذلك ، فهذه الثانية إما أن توجب حكماً يماثل الحكم الأول ، أو يخالفه ، أو لا توجب حكماً أصلاً .

والأول : يقتضى اجتماع المتلين وهو محال

والثاني والثالث : يوجب النقض لأنه وجدت تلك العلة من غير ذلك الحكم .<sup>(٣)</sup>  
الدليل الثاني : لو جاز تعليل الحكم الواحد بذلك ، لَمَا تعلقت الأئمة في علة الربا مثلاً بترجيح العلل ، من الطعام والقوت والكيل بعضها على بعض ، لأن من ضرورة صحة تعليل الحكم بذلك ، صحة استقلال كل منها بالعلية ، والمطلوب يحصل بكل واحد منها ، فلا وجه للترجيح . لكنهم تعلقوا بالترجيح .<sup>(٤)</sup> فدل عملهم أنه لا يجوز اجتماع أكثر من علة في الحكم الشرعي الواحد ، سواء في ذلك العلة المنصوصة أو المستنبطة .<sup>(٥)</sup>

### المناقشة :

مناقشة الدليل الأول : أنه يلزم من تعدد العلل اجتماع النقيضين ، أو التحكم من دون دليل .  
الرد من وجهين :

الوجه الأول : أن سبيل العلل الشرعية سبيل الأمارات ، فهي لا توجب الحكم بذاتها ونفسها ،

---

(١) الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، ( ٣ / ٣٤١ ) ، ابن السبكي : جمع الجوامع بحاشية البناي ، ( ٢ / ٢٤٥ ) ، الجويني : البرهان في أصول الفقه ، ( ٢ / ٥٤٥ ) ، الشنقيطي : نشر البنود على مراقبي السعود ، ( ٢ / ١٣٩ ) ونسبه للإمام مالك رحمه الله تعالى .

(٢) انظر (ص : ٥٠) حاشية رقم ٣ .

(٣) الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، ( ٣ / ٢٥٨ ) ، ابن السبكي : رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، ( ٤ / ٢٢٩ ) ، البابرتي : الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب ، ( ٢ / ٤٩٦ ) ، الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، ( ٣ / ٢٥٩ ) .

(٤) ابن السبكي : رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، ( ٤ / ٢٣٣ ) .

(٥) بتأمل هذا القول ، يظهر للباحث أن مبنى هذا القول قائم على تفسير معنى العلة ، فإنهم يفسرون العلة بمعنى الباعث والمؤثر في الحكم ، وبالتالي لا يقبل في تصورهم وجود أكثر من علة توجب الحكم ، وذلك لأن المحل لا يتسع لأكثر من علة .

ولا يُستبعد عقلاً ولا سمعاً أن يُنصب على تحقق الشيء أمارات ، كما لا يستبعد نصب أمانة واحدة . وهذا ما لا خفاء فيه .<sup>(١)</sup>

**الوجه الثاني :** أن اجتماع النقيضين ، أو حصول المحال ، إنما يكون إذا كانت علة الأصل ثابتة بطريق المناسبة المجردة دون التأثير ، أما إن كانت ثابتة بطريق التأثير وهو أن يدل عليها النص أو الإجماع ، فاقتران علة أخرى بها لا يفسدها ، كالبول والمس في نقض الوضوء ، إذ دل الشرع على أن كل واحد من المعنيين علة على حياله .<sup>(٢)</sup>

**مناقشة الدليل الثاني :** لو جاز التعدد لما تعلق الأئمة بالترجيح بين العلل .

**الرد :**

إن تعرض الأئمة للعلل إنما هو لإبطال عليّة الغير ، لا للترجيح . ويتضح ذلك بالمثل : فتحريم الوطء في المحرمة الحائض معلل باتفاق بيننا وبين من يخالفنا في هذه المسألة ، فما علته ؟ فإن عيّن معنى من تلك المعاني ، ونفى ما عداه قوبل قوله بمثله . فإن عيّن معنى آخر سوى ما عينه ، ونفى ما عداه علة ، فيتقابل القولان . وإن جعل جميعها علة واحدة كان ذلك مستحيلاً ، فإننا نعلم أن من حكم العلة ، أنها إذا انخرمت لعدم وصف من أوصافها فلا يثبت الحكم بها ، ولو فُقد بعض معاني الأصل ، ولم يرتفع الحكم فدل أنها ليست علة . فلا يبقى بعد بطلان هذه الأقسام إلا ما قلناه من جواز تعدد العلل في الحكم الواحد .<sup>(٣)</sup>

---

(١) الجويني : التلخيص في أصول الفقه ، (٢٨٢/٣) .

(٢) الغزالي : المستصفي من علم أصول الفقه ، (٧٢٣/٣) .

(٣) البابرّي : الردود والتقود على مختصر ابن الحاجب ، (٤٩٦/٢) .

## المطلب الثالث : يجوز تعدد العلل المنصوصة دون العلل المستنبطة .

وهو مذهب الإمام الرازي ، والقرافي ، والغزالي ، ومن تبعهم .<sup>(١)</sup>

الأدلة:

**الدليل الأول :** أن ثبوت العلل كان بالنص عليها من الشارع ، وبالتالي نعتبر ما ثبت منها علة للحكم ، لأن العلة بمعنى العلامة والأمانة على الحكم ، ولا يمتنع اجتماع علتين منصوصتين أو أكثر للحكم الواحد .<sup>(٢)</sup>

**الدليل الثاني :** قد وقع تعليل الحكم الواحد بالشخص بعلتين منصوصتين فدل على جوازه ، ودليل وقوعه المرتد الجاني الزاني ، فإن كلا من الارتداد والجناية والزنا علة مستقلة في إراقة دمه ، ثم إنه يصح اجتماعها ، فعند اجتماعها يكون جل الدم حاصلًا بها جميعًا .<sup>(٣)</sup>

**الدليل الثالث :** المصالح قد تتقاضى ذلك في وصفين ، كما قلنا في الصغر والبطالة ، فينص الشرع عليهما ، وعلى استقلال كل واحد منهما ، تحصيلًا لتلك المصلحة وتكثيرًا لها . وذلك كقوله تعالى " لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً " <sup>(٤)</sup> ، نهاهم عن أكله في هذه الحالة ؛ لأن النفوس لا تنفر منه ، وإن كان النهي لا يختص بها ، بل تحريم الضعف كتحريره مُضَاعَفًا .<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup>

المناقشة :

**مناقشة الدليل الأول :** أنه يجوز اجتماع العلل المنصوصة ، لأنها بمعنى العلامة والأمانة .  
**الرد :** إذا وجدت إحدى العلتين ترتب عليها الحكم ، فإذا وجدت الأخرى بعدها فإنه لا يترتب عليها شيء ، فيلزم وجود العلة بدون مقتضاها ، وهذا ينقض العلة .<sup>(٧)</sup>،<sup>(٨)</sup>  
**مناقشة الدليل الثاني :** أنه قد وقع تعليل الحكم الواحد بعلتين منصوصتين ، فدل على الجواز .  
**الرد :** لا نسلم أن هناك حكمًا واحدًا ، بل أحكامًا كثيرة ، فإن حل القتل بسبب الردة ، غير حله بسبب القتل .

(١) الرازي : المحصول في علم الأصول ، ( ٥ / ٢٧١ ) ، العضد : شرح مختصر المنتهى الأصولي ، ( ٢ / ٢٢٣ ) .

(٢) الرازي : المحصول من علم الأصول ، (٣٧٠/٥) ، البابرتي : الردود والتقود على مختصر ابن الحاجب ، (٤٩٩/٢) .

(٣) السبكي : الإبهاج بشرح المنهاج ، (١١٥/٣) ، الرازي : المحصول من علم الأصول ، (٣٧١/٥) .

(٤) سورة آل عمران : الآية ١٣٠ .

(٥) الزركشي : البحر المحيط ، (١٥٨/٤) .

(٦) القرافي : شرح تنقيح الفصول ، (١٣٧/٢) .

(٧) الزركشي : البحر المحيط (١٦١/٤)

(٨) إن علل الشرع معرّفات لا مؤثرات ، والمنع المذكور إنما يلزم من اعتبارها مؤثرة ، ويجوز اجتماع معرّفين فأكثر على مدلول واحد ، كما يُعرّف الله تعالى وصفاته العُلا بكل جزء من أجزاء العالم الحادث .

والدليل عليه وجهان :

**الوجه الأول :** أن الرجل إذا عاد إلى الإسلام زالت إباحة قتله الحاصلة بسبب الردة وبقيت الإباحة الحاصلة بسبب القتل والزنا ، ثم إذا عفا ولى الدم زالت إباحة قتله الحاصلة بسبب القتل ، وبقيت الإباحة الحاصلة بسبب الزنا .

**الوجه الثاني :** أن القتل المُستَحَقَّ بسبب القتل يجوز العفو عنه لولى الدم ، والقتل المُستَحَقَّ بسبب الردة لا يتمكن الولي من إسقاطه ، وذلك يدل على تغاير الحكمين .(١)،(٢)

---

(١) الرازي : المحصول من علم الأصول ، (٣٦٨/٥) ، ابن النجار : تيسير التحرير ، (٣٣/٤) ، بقنه : العلة عند الأصوليين ، (ص : ٤٤) .

(٢) ويُرد على هذا القول بأن إبطال حياة الشخص الواحد أمر واحد ، وهذا الأمر الواحد إما أن يكون ممنوعاً عنه من قبل الشرع بوجه ما ، أو لا يكون ممنوعاً عنه بوجه ما ، والأول هو الحرمة والثاني هو الحل ، فإذا كانت الحياة واحدة كانت إزالتها أيضاً واحدة فكان الإذن في تلك الإزالة واحد . انظر ابن أمير الحاج : التقرير والتحبير في علم الأصول ، (٢٤١/٣) .

## المطلب الرابع: يجوز تعدد العلل المستنبطة دون المنصوصة (١).

الأدلة :

**الدليل الأول :** أن العلل المستنبطة ظنية ، لأنه تساوى إمكان التعليل بالنسبة إلى كل واحدة منها ، فإما أن يترك الجميع فيلزم الحكم بلا علة ، أو تجعل العلة واحدة وتترك الأخرى ، وفيه تحكم ، أو نجعل الجميع علة واحدة ، وهو غير مستقيم . لثبوت الاستقلال في محال أفرادها ، فتعين أن يكون مجموع هذه العلل المستقلة موجبة للحكم (٢).

**الدليل الثاني :** قد ثبت تعدد العلل المستنبطة في الحكم الواحد ، وظهر تأثيرها في الحكم ، لوجود المناسبة بينها وبين الحكم ، ثم إذا وقع اجتماع أكثر من علة مستنبطة في الحكم ، وكلُّ ثبت تأثيره ومناسبة للحكم ، حكمنا على كلِّ بالعلية ؛ لأننا وجدناه في حالة الانفراد مؤثرا ، فلو لم يقض على كل وصف في حالة الاجتماع بالعلية ، لزم التحكم ، أو خروج الكل عن العلية ، وهو باطل (٣).

المناقشة :

**مناقشة الدليل الأول :** أنه تساوى إمكان التعليل بكلِّ ، فتعين تعدد العلل المستنبطة في الحكم الواحد .

**الرد :** أن العلة المستنبطة إذا تعددت فإنه يلزم أن يكون كل واحد جزءاً للعلة ، لأن المستنبط إذا استنبط في الأصل وصفين كلُّ منهما صالح للعلية ، فإن عُيِّن بالنص علية كل منهما رجعت العلة منصوصة ، والتقدير بخلافه . وإن لم يتعين بالنص علية كل منهما فإن أسند الحكم إلى أحدهما لزم التحكم ، وإن أُسند إلى كلِّ منهما لزم الاستغناء عن كل واحدٍ منهما بالأخرى ، فتعين الإسناد إليهما معا منعاً من التناقض (٤)، (٥).

---

(١) الغزالي : المستقصى ، (٢ / ٣٦٤) ، الطوفي : شرح مختصر الروضة ، (٣ / ٣٣٩) ، البخاري : كشف الأسرار ، (٤ / ٧٨) .

ذكر هذا القول غير واحد من الأصوليين ، ولكنهم لم ينسبوه إلى أحد ، وممن ذكره ابن السبكي : رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، (٤ / ٤٤٥) ، الزركشي : البحر المحيط (٤ / ١٣٠) ، المرادوي : التحبير شرح التحرير (٧ / ٣٢٥٠) .

(٢) البابرّي : الردود والنقود على مختصر ابن الحاجب ، (٢ / ٤٩٨) ، الأصفهاني : بيان المختصر على مختصر ابن الحاجب ، (٤ / ٢٤١) .

(٣) ابن السبكي : رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، (٤ / ٢٤١) .

(٤) البابرّي : الردود والنقود شرح ابن الحاجب ، (٢ / ٤٩٩) .

(٥) يُرد على هذا القول : بأن نختار الإسناد إلى كل واحدٍ منهما ، ولا يلزم محال ، وذلك لأنه ثبت الحكم في محال أفرادها ، أي في محال كل واحد على سبيل الانفراد . فيستنبط من ذلك أن كلا منهما عند الانفراد علة مستقلة ، ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما عند الاجتماع علة مستقلة ، لأن العلل الشرعية أدلة ، ويجوز اجتماع الأدلة على معلول واحد ، =



مناقشة الدليل الثاني : قد وقع تعدد العلل المستنبطة في الحكم الواحد ، فدل على الجواز .  
الرد : لا نسلم الوقوع ، لأنه يلزم المحال من ذلك ، كجمع النقيضين . فإن الشيء باستناده إلى  
كل واحدة من علتين يستغني عن الأخرى ، فيلزم استغناؤه عن كلٍ ، وعدم استغنائه عنه .  
ويلزم أيضا تحصيل الحاصل في التعاقب حيث يوجد بالثانية مثلا نفس الموجود في الأولى  
(١)،(٢).

---

= فلا يلزم استغناؤه عن كل واحد منها وعدم الاستغناء عند الاجتماع . انظر ابن السبكي : رفع الحاجب عن مختصر ابن  
الحاجب ، (٢٤١/٤) .

(١) ابن السبكي: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، (٢٢٤/٤) ، العبادي : الآيات البيّنات ، (٦٨/٤) .  
(٢) يُرد على هذا القول : بأن اجتماع النقيضين وتحصيل الحاصل ، إنما يلزم إذا كانت العلل المستقلة عقلية ، وهي ما  
يفيد وجود أمر ما ، أما إذا كانت شرعية وهي ما يفيد العلم بوجود أمر ، فلا ؛ لأنها بمعنى الدليل والأمانة ، ويجوز اجتماع  
الأدلة على مدلول واحد . انظر الرازي : المحصول من علم الأصول ، (٣٦٩/٥)

## المطلب الخامس : الرأي الراجح وأسباب الترجيح .

بعد استعراض أدلة المذاهب ، والمباحثات والردود التي جرت بينهم ، يظهر للباحث أن سبب هذا الاختلاف في هذه المسألة إنما ينحصر في أمرين :

**الأمر الأول :** فهمهم لمعنى العلة ، فمن فسرها بالأمانة والعلامة لم يمنع اجتماع علل كثيرة على معلول واحد ، وأما من فسر العلة بالموثر والباعث فإنه يرفض تعدد العلل على معلول واحد .

**الأمر الثاني :** الخلط بين العلل الشرعية والعلل العقلية ، الأمر الذي أدى إلى رفض تعدد العلل الشرعية في الحكم الواحد رغم وقوعه ، وذلك قياساً على العلل العقلية .

ورغم اختيارنا في تعريف العلة أنها بمعنى الباعث والموثر في الحكم إلا أنه لا يوجد ما يمنع من اجتماع علل لحكم واحد ، وذلك للأسباب الآتية :

١\_ قوة أدلة المذهب الأول ، سواء النقلية أو العقلية .

٢\_ لا يلزم من القول بذلك محال ، بل هو واقع في النصوص الشرعية ، فإن القاتل المرتد الزاني ، حكمه واحد وهو القتل بسبب كل واحد منها ، فإذا اجتمعت لم يمكن تنفيذ القتل عدة مرات ، فصارت هذه العلل جميعاً هي سبب القتل .

٣\_ ضعف أدلة المذاهب الأخرى ، لأن ردودهم ليست في محل الخلاف ، فهم أخرجوا بعض هذه الأسباب باعتبار حالات معينة ، مثل تنازل أولياء الدم ، وتوبة المرتد ، فهذه حالات لا ننكر وقوعها ، ولكن ليست هي محل النزاع ، فإن البحث في هذه المسألة إنما هو في إمكانية الوقوع ، وقد وقعت هذه الصور بتسليم من المخالف ، بدليل أنه حاول ردها بعد تسليمه ووقوعها ، فثبت المطلوب بذلك .

فتحصّل من ذلك أن يجوز تعليل الحكم الواحد في صورة واحدة بعلل ، سواء كانت منصوصة أو مستنبطة ، والله أعلم .

المبحث الثاني : تنقيح المناط ودوره في تحديد العلة  
وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف تنقيح المناط .

المطلب الثاني : دور تنقيح المناط في تحديد العلة .

## المطلب الأول : تعريف تنقيح المناط (١)

**التنقيح لغة** : هو التهذيب والتميز ، يقال : كلام منقح ، أي : لا حشو فيه ، و **تَنَقِيحُ الشَّعْر** تهذيبه ، يُقال خير الشعر الحَوْلِي المُنَقَّحُ . (٢)

**المناط لغة** : هو مصدر ميمي بمعنى اسم المكان ، ومعناه اسم مكان الإناطة والتعليق (٣) ، وتسمى العلة مناطاً لربط الحكم بها وتعليقه عليها ، وفي الحديث " أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى خيبر مر بشجرة للمشركين ، يقال لها ذات أنواط يعلقون عليها أسلحتهم " (٤)

وقال حسان بن ثابت ﷺ يهجو بعض المشركين :

وأنت زنيمٌ نِيْطٌ في آل هاشمٍ      كما نِيْطٌ خَلْفَ الرَّاكِبِ القُدْحُ القُرْدُ . (٥)

أي عُلق . وبناءً عليه فتتقح المناط هو تهذيب العلة وتصفيتها مما يشوبها ، أو يكدر صفوها .

**تنقيح المناط اصطلاحاً** : اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف تنقيح المناط (٦) ، لكن الجوهر والمعنى الأساس لم يُختلف فيه ، ونحن نورد بعضاً من تعريفاتهم ، على سبيل الإشارة .

قال الأمدى : " وأما تنقيح المناط فهو النظر والاجتهاد في تعيين ما دل النص على كونه علة من غير تعيين ، بحذف ما لا مدخل له في الاعتبار مما اقترن به من الأوصاف " (٧)

وقال المرادوي : " فمعنى تنقيح المناط : الاجتهاد في تحصيل المناط الذي ربط به الشارع الحكم ، فيبقى من الأوصاف ما يصلح ، ويلغى ما لا يصلح " (٨) ، وقال ابن الدهان : " تنقيح

---

(١) سبق ذكر الفرق بين تنقيح المناط والسبر والتقسيم ، في مبحث طرائق إثبات العلة من الفصل الأول ، ومن أوضح وأجمل ما ذكر في الفرق بين تنقيح المناط والسبر والتقسيم ما قاله الزحيلي " تنقيح المناط يكون حيث دل النص على الحكم ، ولكنه غير مهذب ولا خالص مما لا دخل له في العلية ، وأما السبر والتقسيم فيكون حيث لا يوجد نص أصلاً على مناط الحكم ، ويراد به التوصل إلى معرفة العلة لا إلى تهذيبها من غيرها " . انظر الزحيلي : أصول الفقه الإسلامي (٦٩٢/١)

(٢) الرازي : مختار الصحاح (٦٨٨/١) .

(٣) الكفومي : الكليات (٤٨١/١) ، إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط (٩٦٣/٢) .

(٤) الترمذي : سنن الترمذي ، ( كتاب الفتن ، باب ما جاء لتركين سنن من كان قبلكم ، ٤/٤٧٥ ، ح ٢١٨٠ ) ، ابن حنبل : مسند أحمد (٢٢٥/٣٦ ، ح ٢١٨٧٩) ، قال الألباني في سنن الترمذي : صحيح .

(٥) ابن ثابت : ديوان حسان ابن ثابت ، ( ص : ١٠٣ ) .

(٦) والفرق بين تنقيح المناط وتخريج المناط ، هو أن تنقيح المناط يكون بوجود العلة ، ولكنها قد اشتبهت بغيرها ، أما تخريج المناط فهو استخراج العلة واستنباطها من النص دون أن يدل عليها نص أو إيماء ، أو غير ذلك من طرائق إثبات العلة .

(٧) الأمدى : الإحكام في أصول الأحكام ، (٣٣٦/٣) .

(٨) المرادوي : التحرير شرح التحرير ، (٣٣٣٣/٧) .

المناط هو النظر في أوصافٍ مذكورة مع الحكم ، لتخليص المناط مما ليس بمناط " (١) ،  
قال المحلي في شرحه لجمع الجوامع " وحاصله أنه الاجتهاد في الحذف والتعيين " (٢)  
فتتقيح المناط هو أن يدل نص ظاهر على وصفٍ ، فيُحذف خصوص هذا الوصف عن  
الاعتبار بالاجتهاد ، ويناط الحكم بالأعم . أو تكون أوصاف في محل الحكم ، فيحذف بعضها  
عن الاعتبار بالاجتهاد ، ويناط الحكم بالباقي ، لذا قال العبادي " إن تتقيح المناط هو الاجتهاد  
لا الدلالة "، فهو تحديداً للعلة مما يشتبه بها ، لا كما ظن بعض الأصوليين ، أنه مسلك لإثبات  
العلة. (٣)

---

(١) ابن الدهان : تقويم النظر ، (١/٩٦) .

(٢) المحلي : شرح جمع الجوامع ، (٢/٣٣٧) .

(٣) ابن العطار : حاشية العطار على جمع الجوامع ، (٢/٣٣٧) .

## المطلب الثاني : دور تنقيح المناط في تحديد العلة .

لما كانت العلة منصوصاً عليها (١)، ولكنها قد تختلط بغيرها ، فهي محتاجة إلى ما يميزها عن غيرها ، وعند النظر في كيفية استخدام المجتهد الأصولي لتنقيح المناط ، نجد أنه يستخدم ثلاث مراحل من أجل تحديد العلة ، وتمييزها عما يشبه بها ، وهي كالاتي .

**المرحلة الأولى :** معرفة الوصف الصالح للعلية .

**المرحلة الثانية :** حذف الوصف غير الصالح للعلية .

**المرحلة الثالثة :** إلغاء الفارق بين الأصل والفرع .(٢)

ولعل القارئ الكريم يشتهيه عليه الأمر ، فيظن أن هذه الثلاث مراحل هي في الحقيقة شيء واحد ، ولكن مع النظر والتأمل يجد أن الأمر غير ذلك ، فإن المجتهد أول ما يتوجه نظره في تنقيح المناط إلى معرفة الوصف الصالح للعلية في هذا الحكم فيعتمده ، ثم يقوم بإبطال وإبعاد الأوصاف التي لا تصلح للعلية ، فلا يبقى حينئذٍ إلا إثبات عدم الفارق بين الأصل والفرع ، ويتم ذلك من خلال طرائق إلغاء الفارق ، التي سيأتي الحديث عنها ، في المرحلة الثالثة (٣)، إن شاء الله تعالى .

**المرحلة الأولى :** معرفة الوصف الصالح للعلية .

فالمجتهد يسعى لتحديد العلة من خلال النظر في صلاحية العلة ، وانطباق الشروط عليها ، ومن جهة أخرى يتلمس الباحث مدى اهتمام الشارع بهذه العلة واحتفائه بها ، من خلال القرائن والأمارات الدالة على ذلك ، ويمكن تحديد كون الوصف صالحاً للعلية من خلال ثلاث طرائق:

**الطريقة الأولى :** ما عُرف المناط فيه بورود الحكم مرتباً على وقوع الواقعة .

كما جاء في حديث الأعرابي الذي جامع في نهار رمضان ، قال " هلكت " فقال : وما ذاك ، قال : وقعت بأهلي في رمضان ، قال: تجد رقبة ، قال: لا ، قال : هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ، قال: لا ، قال: فتستطيع أن تطعم ستين مسكينا ، قال: لا ، قال: فجاء رجل

(١) تنقيح المناط خاص بالعلل المنصوصة ، ولا يوجد في العلل المستنبطة ، لأنه الاجتهاد في تعيين السبب الذي ناط الشارع الحكم به ، وأضافه إليه ، ونصبه علامة عليه بحذف غيره من الأوصاف عن درجة الاعتبار .

(٢) ذكر غير واحد من الأصوليين هذه المراحل ، وهم بين مقلٍ ومستكثر ، ومن أوسع من تكلم في ذلك فيما رأيت الإمام الغزالي في شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، انظر (ص : ٢١٢ وما بعدها) .

(٣) انظر المرحلة الثالثة طرق إلغاء الفارق، (ص : ٧٠)

من الأنصار بعرق<sup>(١)</sup> فيه تمر ، فقال: اذهب بهذا فتصدق به ، قال : أعلى أحوج منا يا رسول الله ، والذي بعثك بالحق ما بين لابتيها<sup>(٢)</sup> أهل بيت أحوج منا ، ثم قال : اذهب فأطعمه أهك<sup>(٣)</sup> .

فقد فهمنا من جواب الشرع أمرين :

أحدهما : وجوب الكفارة على هذا الأعرابي .

الثاني : تعليق هذه الكفارة بما صدر منه ، وجعل الفعل الصادر منه موجباً لها .

لكن هذا الفعل الصادر منه مقيدٌ بقيود ، وواقعٌ على أنواعٍ مخصوصةٍ ؛ فالنظر في حذف تلك القيود أو اعتبارها ، يدور وينبني على ما عُقل من مورد الشرع ، وكونه معتبراً شرعاً أو لا . فيجب على المجتهد أن ينقح هذه القيود ، وينظر في صلاحيتها ، واعتبار الشارع لها أو عدمه<sup>(٤)</sup> .

ويكون ذلك من خلال تحديد الأوصاف الواردة في النص ، وتحليلها على النحو الآتي :

١\_ أن الجماع في حق الأعرابي وقع على وجوه في الخصوص ؛ إذ كان حراً بالغاً ذكراً ، فالحكم به في العبد والصبي والمرأة إذا جومت مأخوذ من النظر في تنقيح المناط .

٢\_ وإضافة الجماع إلى المرأة أيضاً تقيد بخصوص : إذ صادف آدمية حية أنثى منكوحة حرة . فالحكم به في الجماع المصادف للبهيمة والميتة ، والإتيان في غير المأتى من الرجال والنساء ، وفي المملوكة التي ليست منكوحة ، وفي المنكوحة الرقيقة ، وفي الأجنبية المحرمة ، مأخوذ من فهم المناط وتنقيحه<sup>(٥)</sup> .

٣\_ وإضافة الجماع إلى العبادة التي لاقاها وأفسدها ، مقيد بكونه صوماً فرضاً أداء عن رمضان ، فالحكم فيما ليس بصوم كالحج ، وفي النفل ، وفي أداء صوم آخر ، وفي القضاء ، مأخوذ من فهم المناط وتنقيحه .

---

(١) معنى العرق : هو السقيفة المنسوجة من الخوص وغيره ، وهو المكنل الضخم . انظر الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس (١٣٣/٢٦) .

(٢) معنى لابتيها : الألبة: هي الأرض التي قد ألبستها حجارة سود؛ وجمعها : لابات . انظر الأزهرى : تهذيب اللغة (١٨٧/٥) .

(٣) رواه البخاري في صحيحه ، ( كتاب كفارات الأيمان ، باب من أعان المعسر في الكفارة ، ١٤٤/٨ ، ح ٦٧١٠ ) ، أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب الصيام ، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها وأنها تجب على الموسر والمعسر وثبتت في ذمة المعسر حتى يستطيع ، ٧٨١/٢ ، ح ١١١١ ) .

(٤) الغزالي : شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، ( ص : ٤١٢ ) .

(٥) الغزالي : شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، ( ص : ٢١٧ ) ، ابن قدامة : روضة الناظر وجنة المناظر ، ( ٢٧٨/١ ) ، الزحيلي : أصول الفقه الإسلامي ، ( ٦٩٢/١ ) ، الحسن : التعارض بين الأقيسة وأثره في الفقه الإسلامي ، ( ص ١٣٧ ) .

٤\_ وهو بالإضافة إلى نفسه \_ أعني الجماع \_ مخصوص بكونه إفطاراً بمقصود ، وهو قضاء شهوة الفرج ، فنقل الحكم فيمن أفطر بالأكل ، وهو قضاء شهوة البطن ، مأخوذ من النظر في فهم المناط . (١)

فهذه وجوه من القيود والخصوص اتفقت في الواقعة التي فيها هذا الحكم ، وبعضها محذوف لا مدخل له في الاقتضاء ، وبعضها معتبر ، وبعضها مختلف فيه ، والتداول في الإلغاء والإبقاء مبني على تأثيرات ومناسبات معقولة من مورد الشرع .

والضبط في هذا : أن ما عُرف كونه مؤثراً أو مؤيداً لتأثير الأصل ، فلا يلغى ، وما عُلم أنه لا مدخل له في اقتضاء الحكم ، فيلغى .

وبيانه : أن القيد في حق المجامع بالحرية والذكورة والبلوغ .

أما البلوغ فمراعى ، فلو جامع الصبي في نهار رمضان وهو صائم ، فلا كفارة عليه ؛ لأنها على الجملة منوطة بنوع جنائية على حق الله عز وجل ، وقد بان من الشرع أثر الصبا في إسقاطه ، فلا يلحق به الصبي .

وأما العبد ، فيلحق به ، لأنهما في تكليف وجوب عبادة الصوم يستويان ، ولم يعرف للرق تأثير في إفساد العبادات أو إسقاطها .

وأما المرأة فملحقة بالرجل ، وإن لم يتعرض لها رسول الله ﷺ ، لأن كل عقوبة منوطة بالجماع ، سوى الشرع فيها بين الرجل والمرأة .

وأما القيود في حق المحل وهو المرأة\_ فلا تأثير للحرية ولا للحل قطعاً ، والأجنبية في معنى المنكوحة الحرة ، إذ لم يعرف للنكاح وللحل مدخل في إيجاب الكفارة ، فالتحق ذلك بالزمان المخصوص والمكان المخصوص ، إذ لا مدخل لهذه الأوصاف في التأثير ، ولا في تأييد التأثير ، إذ عقل أن الكفارة وجبت لنوع جنائية ، على حق الله عز وجل ، والجنائية لا تتأثر بهذه الصفات ، كما لا تتأثر بالزمان والمكان . (٢)

وأما جماع الميتة والبهيمة ، والإتيان في غير المأثى ، فهو محل النظر بين الفقهاء ، فمنهم من اعتبره ومنهم من ألغاه . (٣)

(١) الغزالي : شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، (ص : ٤١٣) ، ابن بدران : المدخل لمذهب الإمام أحمد ، (١٥٣/١) ، أمير باد شاه : تيسير التحرير ، (٦٠/٤) ، الخن : أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء (ص : ٤٨٤) .

(٢) الغزالي : شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، (ص : ٤١٧) .

(٣) أما أبو حنيفة رحمه الله فإنه يقول : هذا جماع مجازاً ، وليس المحل محل الشهوة في الأصل ، أما الشافعي رحمه الله فيوجب الكفارة ؛ فإنه قضاء شهوة بالجماع . انظر البخاري : كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ، (٤٨٠/٣) ، السيوطي : الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ، (١٨٤/١) .



وأما قيود العبادة ، فهي مرعية ، فإفساد الحج بالجماع ، قد ورد نصّ بالواجب فيه ، قال الله تعالى " فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ " (١) ، وأما صوم القضاء والنطوع وغير صوم رمضان ، فلا يلتحق به ، إذ عُرف من الشرع تعظيم هذا الشهر الحرام . فكان له تأثير في تفخيم الجناية وتفاخسها ، فلم تحذف هذه القيود لاعتبار الشارع لها ، وثبوت تأثيرها . (٢)

**الطريقة الثانية :** ما عُرف بالإضافة اللفظية بصيغة التسبب من الترتيب بفاء التعقيب ، وترتيب الجزاء على الشرط .

كقوله ﷺ " من أعتق شركاً له في عبدٍ فُؤم عليه الباقي " (٣) ، فهذا بطريق الترتيب بصيغة الجزاء أو الشرط ، وقوله ﷺ " إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً إحداهن بالتراب " (٤) ، وهذا من طريق الترتيب بفاء التعقيب ، وهو أيضاً للتسبب ، وفي الحديث " لا تصلوا في مبارك الإبل ، فإنها خلقت من الشياطين " . (٥)

فقد عُلم على الجملة بمجرد سماع الحديث الأول ، أن إعتاق أحد الشريكين نصيبه سبب لسريان العتق إلى الباقي ، وأنه مُوجب له ومناطق حكمه ، وإنما النظر في تنقيح المناطق بإلغاء قيود أو إبقائها . (٦)

ففي قوله " أعتق " قيد عن البيع والطلاق وسائر التصرفات .  
وفي قوله " شركاً " قيد عن نصف العبد المستخلص ، والبعض المعتق من العبد .  
وفي قوله " له " قيد عن إعتاقه ملك الغير .  
وفي قوله " من عبد " قيد عن الأمة .  
فأما قيد العتق فرعي ، فمن باع شركاً له في عبد ، فهذا لا يسري إلى الباقي ، ولا يفؤم عليه ؛ إذ عُرف من أمارات وقرائن الشرع نوع قوة وغلبة للعتق لم تعرف للبيع وما يشبهه .

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٧

(٢) الغزالي : شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، ( ص : ٤١٣ ) ، الشنقيطي : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢٧٧/٢٢) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب الشركة ، باب الشركة في الرقيق ، ١٤١/٣ ، ح ٢٥٠٣ ) ، أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب العتق ، ١١٣٩/٢ ، ح ١٥٠١ ) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب الطهارة ، باب حكم ولوغ الكلب ، ٢٣٤/١ ، ح ٢٧٩ ) .

(٥) ابن حنبل : مسند أحمد ابن حنبل ، ( ٣٥٣ / ٢٧ ح ١٦٧٩٩ ) ، ابن حبان : صحيح ابن حبان ( ٦٠١ / ٤ ح ١٧٠٢ ) ، وصححه الألباني في الثمر المستطاب ( ٣٨٢ / ١ ) .

(٦) الغزالي : شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، ( ص : ٤١٧ ) الشنقيطي : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ( ١٠٦ / ١٦ ) .

وقوله " له " قيد معتبر ، لا يلتحق به سريان العتاق على نصيب الشريك ، لأن ذلك يُخرج العتق عن كونه عتقاً ، فإنه لا ينفذ بنفسه .

وأما قوله " من عبد " فقيد محذوف ، لأن الأمة في السبب كالعبد ؛ ولا مدخل للأئوثة في تغيير ما يناط بالعتق والرق ، وإنما جرى ذكر العبد وفاقاً .

وكان إلغاء هذه القيود المصرح بها مستندا إلى فهم عادة صاحب البيان ، إذ الفصيح يبين الجنس ببعض الصور ، وبذكر واحد من الجملة على الجملة.(<sup>١</sup>)

### الطريقة الثالثة : ما عُرف مناط الحكم فيه بحدوث الحكم عند حدوث العارض .

فإذا تعلق حكم من الأحكام بحدوث شيء معين ، كلما وقع هذا الشيء تعلق به الحكم ، فإن المجتهد يربط بين الحكم وهذا الشيء ، ويجعله مناطا للحكم وسبباً له

مثاله : الحكم بلزوم الوضوء بخروج الخارج من السبيلين .

فقد علق الشرع وجوب الوضوء للعبادات ، بخروج الخارج من السبيلين ، وبالتالي كلما خرج الخارج من السبيلين ، وأراد المكلف أداء العبادات ، وجب عليه الوضوء لذلك .

وقد اختلف العلماء في مناط الحكم :

فقال أبو حنيفة رحمه الله : مناط الحكم خروج النجاسة ؛ أي كانت ، فألحق الفصد(<sup>٢</sup>) والحجامة ، وكل نجاسة سالت ، سواء من المحل المعتاد أو غيره.(<sup>٣</sup>)

وقال مالك رحمه الله : مناط الحكم هو خروج النجاسة المعتادة من السبيلين على وجه العادة ، ولا عبرة بالخارج النادر أو على وجه المرض.(<sup>٤</sup>)

وقال الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى : المُعتبر خروج خارج من المسلك المعتاد، سواء كان قليلاً أو كثيراً ، نادراً أو معتاداً ، فيجب بخروج الدود والريح وغيرهما من المسلك المعتاد دون غيره.(<sup>٥</sup>)

---

(١) الغزالي : شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، (ص : ٤١٥) ، ابن دقيق العيد : إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، (٥٠٨/١) ، الحسن : تعارض الأقيسة وأثره في الفقه الإسلامي ، (ص : ١٣٧) .

(٢) الفَصْدُ : شَقُّ العِرْقِ ، فَصَدَهُ يَفْصِدُهُ فَصْدًا ، وَفَصَادًا فَهُوَ مَفْصُودٌ . انظر الفيروزآبادي : القاموس المحيط ، (٣٩١/١) .

(٣) المرغنياني : الهداية شرح البداية ، (١٤/١) .

(٤) البغدادي : إرشاد السالك (٢٩٠/١) .

(٥) الشيرازي : التنبيه ، (١٧/١) ، الغزالي : الوسيط في المذهب ، (٣١٣/١) ، المرادوي : الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٤٥/١) .

فكان المسلك المعتاد متبعاً ، من حيث أن سبب وجوب الوضوء الصلاة ؛ ولكن جعلت الأحداث التي تتكرر بالطبع على الدوام مواقيت له ، فليس في معناها الفصد والحجامة ؛ وفي معناها انفتاح ثقبه تحت المعدة مع انسداد المسلك المعتاد ، فإنه قائم مقامه .

وهذا منهم نظرٌ في تنقيح المناط ، وقوة المناط تأتي من شواهد الشرع وأماراته .<sup>(١)</sup>

### المرحلة الثانية : طرق حذف الوصف غير الصالح للعلية .<sup>(٢)</sup>

#### الطريقة الأولى : الإلغاء .

وهو أن يبين المجتهد أن الوصف الذي استبقاه من مجموع الأوصاف التي جاء ذكرها في النص ، قد ثبت الحكم به في صورة أخرى بدون الأوصاف المحذوفة ، وهذا الطريق يسمى بالإلغاء ، وحينئذ لا يكون للمحذوف تأثيرٌ في الحكم .<sup>(٣)</sup>

مثاله : اعتبار الحنفية الصغر سبباً لثبوت ولاية التزويج بدليل أمر الشرع باستئذان البكر البالغ ، كما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الأيم<sup>(٤)</sup> أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها ، وإذنها صماتها " <sup>(٥)</sup> ، وبدليل ثبوت الولاية على المال بالصغر<sup>(٦)</sup> ، فمحل هذا الحكم هو الصورة التي ثبت فيها الحكم بالوصف الذي أبقاه المجتهد (وهو الصغر) دون الوصف الذي حذفه كالبكارة وغيرها ، مما يدل على أنه قد حصل الظن أنه لا مدخل للوصف المحذوف في العلية ، وأن الوصف المستبقى هو علة ثبوت الحكم في ولاية التزويج .<sup>(٧)</sup>

---

(١) الغزالي : شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، (ص : ٤١١) ، السعدي : مباحث العلة في القياس عند الأصوليين ، (ص : ٥١١) .

(٢) البابرتي : الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب ، (٥٣١/٢) ، الزحيلي : أصول الفقه الإسلامي ، (٦٧٤/١) .

(٣) الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٩١/٣) .

(٤) المراد بالأيم : هي التي لا زوج لها بكرة كانت أم ثيباً مطلقاً كانت أو متوفى عنها . ويريد بالأيم في هذا الحديث الثيب خاصة . انظر الجزري : الفائق في غريب الحديث والأثر (٢٠٧/١) .

(٥) النسائي : سنن النسائي ، ( كتاب النكاح ، باب استئذان البكر في نفسها ، ٨٤/٦ ، ح ٣٢٦٠ ) ، مالك : موطأ مالك ، كتاب النكاح ، باب استئذان البكر والأيم في أنفسهما ، (٧٤٩/٣ ، ح ١٩١٤) ، وقال الألباني في سنن النسائي : صحيح .

(٦) قال الله تعالى " وَأَبْتَلُوا نِسَاءَكُمْ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُم رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ " (سورة النساء: ٦)

(٧) الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٩١/٣) ، المرדوي : التحيير شرح التحرير ، (٣٣٥٧/٧) ، ابن السبكي : رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، (٤٥١/٤) .

## الطريقة الثانية : الطردية .

وهي أن يكون الوصف الذي يحذفه المجتهد أمراً طردياً ، يعني ملغى لم يعتبره الشرع (١) ، وهو نوعان :

**النوع الأول : مطلقاً :** أي ملغى في الشرع غير معتبر في شيء من الأحكام ، وهو أن يكون من جنس ما ألفنا من الشارع عدم الالتفات إليه في إثبات الأحكام ،  
**مثاله :** الطول والقصر ، والبياض والسواد ونحوه ، فإن الشارع قد ألغى اعتبار هذه الأوصاف في أحكامه ، كالإرث والكفارة والقصاص والعتق ونحوه ، فلا تصلح مثل هذه الأوصاف أصلاً لتعليل الحكم بها . (٢)

**النوع الثاني : مقيد :** وهو أن يحذف الشارع الوصف من هذه الواقعة ، وإن كان قد اعتبره في غيره .

**مثاله :** وصف الذكورة والأنوثة ، فإن الشارع اعتبره في الشهادات والقضاء وولاية التزويج والإرث ، ولكنه ألغاه بالنسبة لأحكام البيوع : لأنه سوى بين الذكر والأنثى في أحكام البيع ؛ لقوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ " (٣) ، وهذا يشمل الذكر والأنثى ، وبناءً عليه فما يقع من الذكر أو الأنثى من أنواع البيوع والتجارات ، فإنه يكون معتبراً شرعاً وعرفاً ، وله حكم النفاذ . (٤)

## الطريقة الثالثة : عدم المناسبة .

وهو ألا يظهر للمجتهد دليل على اعتبار الشرع لهذا الوصف بنوع من أنواع الاعتبارات ، ويكفي لمن يريد إثبات عدم مناسبة الوصف لحكم ، أن يقول : بحثت فلم أجد له مناسبة للحكم ، ولا يلزمه إقامة الدليل على عدم ظهور المناسبة . (٥)

## المرحلة الثالثة : إلغاء الفارق بين الأصل والفرع .

بحيث يقول المجتهد لا فرق بين هذا الأصل وهذا الفرع إلا كذا ، وهذا الفرق قد ثبت أنه لا

---

(١) وصف الطردية له معنيان : الأول هو المذكور آنفاً ، والثاني بمعنى أنه كلما وجدت العلة وجد الحكم . انظر الشنقيطي : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، (٩٥/٢٢) ، وسيتكرر هذا المصطلح فيما بعد فانتبه .  
(٢) الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٩٢/٣) ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير ، (١٤٨/٤) ، الصنعاني : إجابة السائل شرح بغية الأمل ، (١٩٥/١) ، الشنقيطي : نثر الورود على مراقبي السعود (٤٨٩/٢) .  
(٣) سورة النساء : الآية ٢٩ .

(٤) الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٩٢/٣) ، الصنعاني : إجابة السائل شرح بغية الأمل ، (١٩٥/١) .  
(٥) الغزالي : شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، (ص : ٤٢٤) ، الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٣٩٣/٣) ، المرادوي : التحبير شرح التحرير ، (٣٣٥٧/٧) ، السعدي : مباحث العلة في القياس (ص : ٥١٢) .

مدخل له في العلية ، فيأخذ الفرع حكم الأصل لاشتراكهما في العلة الجامعة ، ومن الأمثلة التي يذكرها الأصوليون في هذا البحث ، حديث النبي ﷺ " من أعتق شركا له في مملوك ، وجب عليه أن يعتق كله ، إن كان له مال قدر ثمنه ، يقام قيمة عدل ، ويعطي شركاؤه حصتهم ويخلى سبيل المعتق " (١) ، فلا فرق بين العبد والأمة في هذا النص إلا الذكورة ، وهو فرق ملغي بالإجماع غير معتبر؛ إذ لا مدخل له في علية الحكم ، فإن عادة الشرع لم تجري على اعتباره ، فالأمة في معناه ؛ لأننا عرفنا باستقراء أحكام العتق والبيع ، وبمجموع إمارات وقرائن أنه لا مدخل للأنوثة في البيع والعتق ، وهذا إنما يتوصل إليه عبر اختبار الأوصاف الصالحة للعلية ، وبالتالي إبطال ما لا يصلح منها ، كما سبق بيانه . (٢)

وكذلك قوله تعالى " فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ " (٣) ، فالعبد في معناها . (٤) ويستطيع المجتهد تحقيق التساوي بين الأصل والفرع في الحكم ، من خلال طرائق إلغاء الفارق وهي كالاتي :

**الطريقة الأولى :** أن يبين المجتهد باللفظ أو القرينة أنه لا فارق بين الأصل والفرع ، وحينئذ يلزم اشتراكهما في الحكم .

**مثاله :** أن يقول الشافعي للحنفي : لا فرق بين القتل بالمحدد والقتل بالمتقل ، إلا كون الأول محدداً ، وما دام القصد من القصاص حفظ النفوس ، وإبقاء حياة الناس ، فإنه لا فرق بين أن يكون القتل بمتقل أو بمحدد ، فتبين لنا أن كون القتل بمحدد لا مدخل له في العلية ، وعليه فإن القتل مطلقاً هو العلة ، وما دام وجد في المتقل ، فإن فيه القصاص . (٥)

**الطريقة الثانية :** أن يقال إن هذا الحكم لا بد له من مؤثر ، وهذا المؤثر إما أن يكون القدر المشترك بين الأصل والفرع ، أو القدر الذي تميز به الأصل على الفرع ، والثاني باطل ، لأن الفارق ملغي ، فلزم الأول . (٦)

**مثاله :** عن عائشة رضي الله عنها قالت : " دخل علي قَائِفٌ (٧) والنبي ﷺ شاهد ، وأسامة بن

(١) سبق تخريجه ، ( ص : ٧٤ ) .

(٢) الغزالي : المستصفى ، ( ٣٠١/١ ) ، السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ، ( ٨٠/٣ ) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، ( ١٤١/٢ ) .

(٣) سورة النساء : الآية ٢٥ .

(٤) الشنقيطي : أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن (٣٨/٥) .

(٥) الإسنوي : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ( ١٨٦/٢ ) ، السعدي : مباحث العلة في القياس ، ( ص : ٥١٤ ) .

(٦) السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ، ( ٨٣/٣ ) .

(٧) القائف : هو الذي يعرف النسب بفراسسته ونظره إلى أعضاء المولود . انظر الجرجاني : التعريفات (٢١٩/١) .

زيد وزيد بن حارثة مضطجعان ، فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض<sup>(١)</sup> ، فهذا القائف اعتبر الوصف المشترك بين الأقدام وهو التشابه الكبير بينها ، وألغى الوصف الذي لا تأثير له في الحكم وهو السواد والبياض الذي بينهما . لذا سُرَّ النَّبِيُّ ﷺ بذلك حتى برقت أسارير وجهه<sup>(٢)</sup>.

**الطريقة الثالثة :** أن يقول المستدل : هذا الحكم لا بد له من محل ، وهو إما هذا الوصف المشترك بين الأصل والفرع ، أو المميز للأصل عن الفرع ، والثاني باطل لكذا وكذا ، فتعين الأول<sup>(٣)</sup>.

**مثاله :** قول الحنفي وجوب كفارة الإفطار له محل ، وهذا المحل إما أن يكون المفطر بخصوص الوقاع ، أو هو المفطر لا بخصوص الوقاع .

والأول باطل ، لأن خصوص الوقاع ملغى شرعا ، لثبوت الإفطار بغيره من المفطرات ، فتعين الثاني فتجب الكفارة على من أفطر بالأكل والشرب وغيره من المفطرات<sup>(٤)</sup> .  
فإذا قام المجتهد بتنفيذ هذه المراحل الثلاثة ، من معالجة العلة ، فإنه سيحصل على العلة الصحيحة التي ناط الشارع الحكم بها ، وهذا أقصى ما يسعى إليه المجتهد من وراء النظر في أصول الفقه ، والقياس على وجه الخصوص .

غير أن المجتهد ربما اجتمع لديه أكثر من علة ، يصح التعليل بها ، وفق القواعد والشروط التي سبق لنا الحديث عنها ، فلذا وجب عليه أن يرجح بين هذه العلل ، ويختار أقربها إلى عادة الشرع ، وأكثرها انسجاماً مع روح التشريع ومقاصده .

ولا غرو في ذلك فقد عقد الأصوليون باباً في كتاب القياس ، لذكر وجوه التعارض بين الأقيسة وطرق الترجيح بين العلل .

ونحن في المبحث التالي نعالج هذا الموضوع ، ونذكر طرق ووجوه الترجيح بين العلل المتعارضة ، نسأل الله تبارك وتعالى التوفيق والسداد ، وموافقة الحق والصواب .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب زيد بن حارثة ، ، ٢٣/٥ ، ح ٣٧٣١ ) ، أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب الرضاع ، باب العمل بإلحاق القائف الولد ، ، ١٠٨٢/٢ ، ح ١٤٥٩ ) .

(٢) الشنقيطي : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، ( ١٢١/٢٢ ) .

(٣) السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ، ( ٨٣/٣ ) ، الإسنوي : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، ( ١٨٦/٢ ) .

(٤) قال السبكي : سلمنا أن المفطر بالأكل يصدق عليه أنه مفطر ، لكن لا يلزم من ثبوت الحكم بالكفارة في المفطر بالجماع ثبوتها في كل مفطر ، مثاله : قولنا هذا الرجل طويل ، فإن هذا الوصف يصدق على الرجل الطويل ضرورة كون الطول جزءاً من هذا الرجل الموصوف ، ولكن لا يلزم من هذا أن يكون كل رجل من البشر طويل ، وهذا يعرف ببداهة العقول . انظر السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ( ٨٢/٣ ) بتصرف .

المبحث الثالث : منهج الأصوليين في ترجيح العلل .  
وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الترجيح بحسب العلة .

المطلب الثاني : الترجيح بأمر خارج .

## تقديم :

ترجيح العلة المستنبطة (١) إنما يكون بعد استكمال النظر في شروط العلة ، والتحقق من وجودها في الأصل ، بطريقة من طرائق إثبات العلة التي سبق الحديث عنها ، و يعتبر ترجيح العلة مرحلة متقدمة على تنقيح المناط الذي سبق الحديث عنه أيضا في المبحث السابق ، ويكون الترجيح عندما يتعارض قياسان ، أو أكثر في حكم حادثة ، ويتردد الفرع بين أصليين ، يصحّ حمله على أحدهما بعلة مستنبطة منه ، ويصحّ حمله على الثاني بعلة مستنبطة منه ، حينها يصبح لزاماً على المجتهد النظر في هذه العلل ، وتحديد العلة الأقرب مناسبة للحكم ، مستمداً موقفه مما قعده أهل الأصول في باب العلة ، من قواعد وأصول للترجيح بين العلل المتعارضة. (٢)

ويمكن القول بأن تعارض العلتين ضربان :

**أحدهما :** أن يتعارضا في حق مجتهدين ، فلا يوجب التعارض فسادهما ، لأن كل واحد يأخذ بما أداه إليه اجتهاده .

**الثاني :** تعارضهما في حق مجتهد واحد ، فيوجب التعارض فسادهما ، إلا أن يوجد ترجيح لإحدهما على الأخرى. (٣)

وهذا ما سيتم الحديث عنه في هذا المبحث بإذن الله تبارك وتعالى.

---

(١) يقع التعارض بين العلل المستنبطة دون العلل المنصوصة ، باتفاق الأصوليين .انظر ابن السمعاني : قواطع الأدلة (٢٣٥/٢).

(٢) الجويني : التلخيص في أصول الفقه ، (٢٩٦/٣) ، الطوفي : شرح مختصر الروضة ، (٧١٩/٣) ، المرادوي : التحيير شرح التحرير ، (٤٢٤٩/٩) .

(٣) أبو الحسين : المعتمد في أصول الفقه ، (٣٠٠/٢) ، ابن السمعاني : قواطع الأدلة في أصول الفقه ، (٢٣٥/٢) ، الشنقيطي : مذكرة في أصول الفقه (ص : ٢٩٨).



## المطلب الأول : ترجيح العلة بحسب ذاتها .

يمكن للمجتهد ترجيح العلة عند التعارض ، من خلال النظر في تأثير العلة في الحكم ، فإنه كلما كان التأثير أقوى ، كلما ترجح لدى المجتهد قوة ارتباط العلة بالحكم والتصاقها به ، وبالتالي مناسبتها للحكم تكون أشد .

ومما يساعد على تحديد العلة عند التعارض ، النظر في قوة العلة ذاتها ، فإن قوتها دليل صحتها ، وكذلك الحكم الذي تثبته هذا العلة ، هو أمانة قوية على صحة العلة ، ومناسبتها للحكم .<sup>(١)</sup>

وفي هذا المطلب سيتم الحديث عن طرق ترجيح العلة بحسب ذاتها ، على النحو التالي :

### أولاً : الترجيح من خلال قوة تأثير العلة :

١\_ من طرق ترجيح العلة ، انعكاس العلة مع اطرادها ، فهي أولى من التي لا تنعكس ، إذ دوران الحكم مع عدمها ووجودها نفيًا وإثباتًا ، يدل على شدة تأثيرها ، إذ يزول الحكم بزوالها ، وكذلك الأمر انعكاس العلة ، وهو أن ينتفي الحكم بانقائها ، فيغلب على الظن كون الحكم منوطاً به .<sup>(٢)</sup>

مثاله : قياس النبيذ على الخمر؛ بجامع " الاشتداد " ؛ فإن الشدة وصف يناسب التحريم ؛ لوجوده مع الإسكار ، إلا أنه لا ينعكس ؛ لأن عدم الشدة لا يشعر بالتحليل ، أما قياسه على الخمر بجامع الإسكار ، فهو وصف منعكس وجوداً وعدمًا .<sup>(٣)</sup>

٢\_ أن تكون العلة مع كونها علة داعية إلى فعل ما ، هي علة تحريمه .

مثاله : علة الإسكار فإنها مُحَرِّمةٌ ، وهي داعية إلى الشرب المحرم ، لما فيها من الإطراب والسرور ، فهي مع تأثيرها في الحكم أثرت في تحصيل محل الحكم ، وهو الشرب والمتعة .<sup>(٤)</sup>

٣\_ أن تكون إحداها مفسرة في مقصودها ، والأخرى مبهمة ، فإنه تقدم المفسرة .

مثاله : أن يقال أفطر بغير جماع ، فلا تلزمه الكفارة ، فهذا أولى من قول الحنفي أفطر بممنوع

---

(١) عبد العزيز : أصول الفقه الإسلامي ، (ص:٧٢٥) ، الحسن : التعارض بين الأقيسة وأثره في الفقه الإسلامي ، (ص : ٣٤٩) .

(٢) الجويني : التلخيص في علم أصول الفقه ، (٣/٣٢٣) ، شرح الكوكب المنير ، (٤/٧٢٦) ، الزركشي : البحر المحيط ، (٤/٤٧٨) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، (٢/٢٧٦) .

(٣) الحسن : التعارض بين الأقيسة وأثره في الفقه الإسلامي ، (ص: ٣٥٧)

(٤) الغزالي : المستصفى في علم الأصول ، (١/٣٨١) .

جنسه فيه الكفارة ، فالعلة الثانية مبهمة بالنسبة للأولى .<sup>(١)</sup>

٤\_ أن تكون إحدى العلتين مُخصصة للعموم ، والأخرى مُبقية للعموم ، فمنهم من جعل المخصصة أولى ، ومنهم من جعل المستديمة للعموم أولى ، والأول أصح ، لأنها تتضمن إبقاء ظاهرٍ على حقيقته .<sup>(٢)</sup>

**مثاله :** تعليل الشافعية لتحريم الربا في البُر بالطعم ، مع تعليل الحنفية والحنابلة بالكيل ؛ فإن تعليله بالكيل يؤدي إلى تخصيص العلة لأصلها ، لأن مثل الحفنة لا يكال فلا يكون ربوياً فيخصّص منع الربا في البر بما زاد على الحفنة مثلاً بخلاف تعليل الشافعية فلا تُخصّص فيه العلة أصلها لأن الطعم موجود في الحفنة ، فالعلة عامة في جميع أفراد الحكم .<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>

٥\_ يرجح القياس القائم على وصفٍ حقيقي ، على قياسٍ قائم على وصف غير حقيقي .  
**مثاله :** أن يقول القائل في بطلان النكاح بلا ولي ، ناقصة بالأنوثة ؛ فلا ينفذ منها عقد النكاح ، كالصغيرة . فيكون أولى منه أن يقول قلة العقل والدين مع فرط الشهوة ؛ حكمة تقتضي أن تُسلب الولاية عنها ، فعلة " قلة العقل والدين " في المرأة وصف حقيقي ثبت بالشرع .<sup>(٥)</sup>

٦\_ يرجح القياس المعلل بالوصف الحقيقي ، الذي هو مظنة الحكمة ، على القياس المعلل بنفس الحكمة ، للإجماع من أهل القياس على صحة التعليل بالمظنة .<sup>(٦)</sup>

**مثاله :** التعليل بالسفر الذي هو مظنة المشقة ، أولى من التعليل بنفس المشقة ، لأن السفر وصف حقيقي ، أما المشقة فهي مظنة الحكمة التي لأجلها شرعت الرخصة في السفر ، أضف إلى ذلك أن المشقة تختلف باختلاف المسافرين وأحوالهم .<sup>(٧)</sup>

## ثانياً\_ ترجيح العلة بما يُقوّي العلة في ذاتها .<sup>(٨)</sup>

١\_ أن تكون علة ذات وصف واحد ، وعارضها علة ذات أوصاف . فقال قوم الوصف الواحد

(١) الجويني : التلخيص في علم أصول الفقه ، (٣/٣٢٥) ، المرادوي : التحرير شرح التحرير ، (٨/٤٦١) ، آل تيمية : المسودة ، (١/٣٤٢) .

(٢) الجويني : التلخيص في علم أصول الفقه ، (٣/٣٢٩) .

(٣) الجويني : التلخيص في علم أصول الفقه ، (٣/٣٢٤) ، الشنقيطي : نثر الورود على مراقبي السعود (٢/٦١٥) .

(٤) الأمثلة الواردة في هذا المبحث إنما هي للتوضيح في أغلبها ، وإيرادها لا يعني رجحانها .

(٥) الرازي : المحصول من أصول الفقه ، (٥/٥٩٣) ، الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٤/٢٨٥) ، السبكي :

الإبهاج شرح المنهاج ، (٣/٢٣٨) ، الإسنوي : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، (٢/٢٩٧) .

(٦) ابن النجار : الكوكب المنير (٤/٧٢٠) ، الحسن : التعارض بين الأقيسة وأثره في الفقه الإسلامي (ص : ٣٦٣) .

(٧) الإسنوي : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، (٢/٢٩٧) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، (٢/٢٧٥) ، السبكي :

الإبهاج شرح المنهاج ، (٣/٢٣٨) .

(٨) هذا الترجيح إنما هو من داخل العلة ذاتها ، بأن تكون العلة مركبة من عدة أوصاف ، وعارضتها علة بوصف واحد فقط ، وليس بأمر خارج كما سترى في المطلب الثاني .

أولى ، لأن الحكم الثابت به المخالف للنفي الأصلي أكثر ، فكان تأثيره أكثر فروعاً ، فهي أكثر تأثيراً . وقال قوم ذات الأوصاف أولى ، لأن الشريعة حنيفية ، فالباقي على النفي الأصلي أكثر ، لأنه يقل فيه الاجتهاد وتكثر فروعها ، فينطوي على زيادة الحكم .<sup>(١)</sup>

**مثاله :** اعتبار القتل وحده علة لوجوب القصاص ، وبالتالي يدخل فيه كل أنواع القتل ، ولكن متى أضيف إليه أوصاف أخرى مثل كونه عمداً عدواناً ، فإنه يتسع النفي الأصلي ، وتقل الصور التي تنطبق عليها العلة .<sup>(٢)</sup>

٢\_ أن تكون إحدى علتين سبباً ، أو سبباً للسبب ، فهي أولى من التي لا تكون كذلك .  
**مثاله :** جعل السرقة علة القطع ، أولى من جعل أخذ مال الغير على سبيل الخفية علة ، حتى يتعدى إلى النباش ، لأن تلك العلة استندت إلى الاسم الذي ظهر الحكم به ، وهو قوله تعالى " **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** " .<sup>(٣)</sup>

وهذا إذا تساوت علتان من كل وجه ، أما إذا دل الدليل على أن الحكم غير منوط بالسبب الظاهر ، بل بمعنى تضمنه ، فالدليل متبع فيه . كما أن القاضي لا يقضي في حالة الغضب لا للغضب ، ولكن لكونه ممنوعاً من استيفاء الفكر ، فيجري في الحاقن<sup>(٤)</sup> والجائع ، وهو أولى من التعليل بالغضب الذي يُنسب الحكم إليه .<sup>(٥)</sup>

٣\_ ترجيح علة توجب في الفرع مثل حكمها ، على علة توجب في الفرع خلاف حكمها .  
**مثاله :** قول الشافعي رحمه الله ، لا فرق بين الذكر والأنثى في جنين الأمة في الدية ، وقال أبو حنيفة يُفرّق بين الذكر والأنثى في جنين الأمة ، فيجب في الأنثى من الأمة عُشر قيمتها ، وفي الذكر نصف عُشر قيمته ، والأصل في ذلك هو جنين الحرة ، وفي الذكر والأنثى منه خمس من الإبل . فالعلة التي تقطع النظر عن الأنوثة والذكورة ولا تفرق أولى ، لأنها أوفق للأصل .<sup>(٦)</sup>  
٤\_ ترجيح العلة المتعدية على العلة قاصرة ، لكثرة فوائد المتعدية .<sup>(٧)</sup>

(١) الرازي : المحصول من علم الأصول ، (٥٩٨/٥) ، الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، (٢٨٥/٤) ، السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ، (٢٣٩/٣) ، الغزالي : المستصفى من علم أصول الفقه ، (٣٨١/١) ، الشيرازي : التبصرة في أصول الفقه ، (٤٨٨/١) .

(٢) الشنقيطي : نثر الورود على مراقي السعود (٤٦٤/٢) ، السعدي : مباحث العلة في القياس عند الأصوليين (ص: ٢٧٦) .

(٣) سورة المائدة : الآية ٣٨

(٤) المراد بالحقاقن : الذي احتبس بوله فتجمع . انظر إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط (١٨٩/١) .

(٥) الغزالي : المستصفى من علم أصول الفقه ، (٣٨٠/١) .

(٦) الغزالي : المستصفى من علم الأصول ، (٣٨٢/١) ، الرازي : المحصول من علم الأصول ، (٦٢٨/٥) ، ابن نجيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٣٨٩/٨) .

(٧) الرازي : المحصول من علم الأصول ، (٦٢٢/٥) ، الطوفي : شرح مختصر الروضة ، (٣١٨/٣) ، باد شاه : تيسير التحرير ، (٢٥٦/٤) ، آل تيمية : المسودة ، (٣٤٠/١) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، (٢٧٥/٢) .

**مثاله :** اختلاف الأئمة رحمهم الله في علة الكفارة في الإفطار عمداً في نهار رمضان. فبعضهم يقول: العلة في ذلك خصوص " الجماع " ، وبعضهم يقول: العلة في ذلك " انتهاك حرمة رمضان " . فكون الوصف المعلن به في هذا الحكم " الجماع " يقتضي عدم التعدي عن محل الحكم إلى غيره ، فلا تكون كفارة إلا في الجماع خاصة . وكون العلة في هذا الحكم " انتهاك حرمة رمضان " يقتضي التعدي من محل الحكم إلى غيره ، فتلزم الكفارة في الأكل والشرب عمداً في نهار رمضان بجامع " انتهاك حرمة رمضان " في الجميع من جماعٍ وأكلٍ وشربٍ، فيترجح هذا الوصف بكونه متعدياً على الآخر لقصوره عن حمل الحكم .(١)

٥\_ إذا تعارض قياسان ، وكان أحدهما وجود العلة فيه ضرورياً ، والآخر وجود العلة فيه نظرياً فإنه يقدم الضروري المتيقن .

**مثاله :** كون البر قوتا ، وكون الخمر مسكراً ، فإن الاقتيات والإسكار أوصاف ضرورية متيقنة ، فنقدم على ما ليس كذلك .(٢)

**ثالثاً :** ترجيح العلة من خلال الحكم الثابت بها ، وذلك يتضح في الصور التالية :

١\_ العلة التي توجب حكماً وزيادة ، مرجحة على علة لا توجب الزيادة ، عند قوم . لأن العلة تراد لحكمها ، فما كانت فائدتها أكثر فهي أولى .(٣)

٢\_ العلة التي تقتضي الوجوب أولى من التي تقتضي الندب ، وما تقتضي الندب أولى من التي تقتضي الإباحة ، لأن في الواجب معنى الندب وزيادة .(٤)

**مثاله :** من نزلت لحيته عن حد الوجه ، هل يلحق بشعر الوجه ، أو بشعر الرأس ؛ وبالتالي يجب غسله في الوضوء أم لا ؟ فيه قولان للشافعية :

أحدهما : نعم يجب ؛ لأنه شعرٌ نابت على بشرة الوجه ، فيجب غسله ؛ كشعر الخد .

ثانيهما : لا ؛ لأنه شعر خارج عن محل الفرض ، فلا يجب غسله ؛ كالدوابية المجاورة لحد الرأس لا يستحب مسحها .

فيرجح القول الأول ؛ لأنه يقتضي الوجوب ، وهو أولى بالمصير إليه من الإباحة ، ولأن الخد واللحية عضو واحد ، فقياسهما على بعضهما أولى .(٥)

(١) الشنقيطي : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢٠/٢٧٧) . المراد بإيراد هذا الفرع التمثيل على المسألة فقط .

(٢) الغزالي : المستصفى من علم أصول الفقه ، (١/٣٨٠) .

(٣) الجويني : التلخيص في أصول الفقه ، (٣/٣٢٧) .

(٤) الغزالي : المستصفى من علم أصول الفقه ، (١/٣٨٢) ، الشيرازي : التبصرة في أصول الفقه ، (١/٤٨٤) ، الحسن : تعارض الأقيسة وأثره في الفقه الإسلامي ، (ص : ٣٤٥) .

(٥) النووي : المجموع شرح المذهب ، (١/٤١٣) ، الحسن : التعارض بين الأقيسة وأثره في الفقه الإسلامي ص ٣٤٥

٣\_ يرجح القياس المعلل بعلة ناقلة عن حكم الأصل ، على القياس المعلل بعلة مقررة لحكم الأصل ، لأن الناقله أثبتت حكماً شرعياً ، والمقررة لم تثبت شيئاً . وقال قوم بل المقررة أولى ، لأنها معتضدة بحكم الأصل ، الذي يستقل بالنفي لولا هذه العلة ، وهو ضعيف .

مثاله : علة تقتضي الزكاة في الخضراوات ، وهي " الطعمية " ، وأخرى تنفي الزكاة ، وهي " الاقتنيات " ، فتقدم العلة الناقلة على المقررة .<sup>(١)</sup>

٤\_ يرجح القياس الذي علته عبادة يحتاط لها على علة غيرها . فالتمسك بالعلة التي تتضمن الاحتياط أولى . ومنهم من قال : التمسك بالتي توجب براءة الذمة أولى.<sup>(٢)</sup>

مثاله : تعليل الشافعية نقض الوضوء بمطلق مس النساء ؛ فإنه أحوط من تعليل المالكية والحنابلة له بقصد الشهوة أو وجودها من المرأة .<sup>(٣)</sup>

٥\_ يرجح القياس الذي يوجب الحد على القياس الذي لا يوجبه ، ومنهم من قال : التي تدرأ الحد أولى ، فإن الحدود تدرأ بالشبهات .<sup>(٤)</sup>

مثاله : الردء<sup>(٥)</sup> في قطع الطريق ، تعارض فيه قياسان ، فيقاس على سائر الحدود في عدم قطع يده ، بجامع كونه غير مباشر للفعل ، والحد على المباشر دون الردء والعون .

ويقاس كذلك على الغنيمة ؛ لأنه يشترك فيها ، ويستوي فيها الردء والعون والمباشر ، فتقطع يده ، فيقدم القياس المسقط للقطع .<sup>(٦)</sup>

---

(١) الرازي : المحصول من علم الأصول ، (٦٢٠/٥) ، الغزالي : المستصفى من علم الأصول ، (٣٨٢/١) ، الزركشي : البحر المحيط ، (٤٨٣/٤) ، الشيرازي : التبصرة في أصول الفقه ، (٤٨٣/١) .

(٢) الجويني : التلخيص في علم أصول الفقه ، (٣٢٦/٣) ، ابن السمعاني : قواطع الأدلة في أصول الفقه ، (٢٣٧/٢) .  
(٣) الشنقيطي : نثر الورود على مراقبي السعود (٦١٧/٢) .

(٤) الجويني : التلخيص في علم أصول الفقه ، (٣٢٦/٣) ، الرازي : المحصول من علم الأصول ، (٦٢١/٥) ، الشيرازي : التبصرة في أصول الفقه ، (٤٨٥/١) .

(٥) الردء : بالكسر وسكون الدال الناصر كما قال ابن الأثير . وعند الفقهاء العون الذي جاء للقتل مع القوم لكن لم يحضر وقت القتل لمريض أو غيره من العذر . انظر الأحمد : جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٩٦/٢)

(٦) السرخسي : أصول السرخسي (٢٤٢/١) ، الشيرازي : التبصرة في أصول الفقه (٤٤١/١) ، الحسن : تعارض الأقيسة الأقيسة وأثره في الفقه الإسلامي ، (ص : ٣٤٨) .

## المطلب الثاني : ترجيح العلة بأمر خارجي .

إذا لم يتمكن المجتهد أن يرجح بين العلل المستنبطة المتعارضة ، من خلال النظر في العلة ذاتها وطرقها ، أو الحكم الذي تثبته ، فإنه مدعو للنظر في قوة الأصل الذي عليه القياس ، ومن ثم قوة طريق إثبات العلة من نص أو إجماع أو أمانة ، فإذا لم يتيسر له ذلك فيما يقوي العلة من الأصول وموافقتها لها . وفيما يلي الطرق التي ترجح بها العلة من خارج :

### أولاً : ترجيح العلة بحسب حكم الأصل .

١\_ إذا تعارضت علتان إحداهما ثبتت بالنص ، والأخرى ثبتت بالإجماع . فالقول الصحيح أنه تقدم العلة التي ثبتت بالإجماع ، وهو قول الأرموي والبيضاوي ومن تبعهم . وقال الرازي وجماعة ، بأنه يقدم النص على الإجماع .

لكن الأول أصح ، لأن النص يقبل التأويل والنسخ والتخصيص ، بخلاف الإجماع . (١) ، (٢) ، ومن ضروب الترجيح ، أن يكون حكم أحد الأصلين ثابتاً قطعاً ، والحكم في الأصل الثاني مختلفاً فيه على الجملة ، بأن يكون أحد الأصلين محتملاً للنسخ مثلاً ، فما سلم عن الاختلاف والاحتمال أولى وأقوى . (٣)

**مثاله :** لعان الأخرس ؛ فإنه متردد بين أصليين : " اليمين " ، و " الشهادة " ، فيقال : " اللعان يصح من الناطق ، فيصح من الأخرس ؛ كاليمين " ، أو يقال : " لعان الأخرس يفتقر إلى اللفظ " فلا يصح ؛ كالشهادة " .

فالأول ، وهو أنه " ما صح من الناطق صح من الأخرس كاليمين " أرجح من القياس على " شهادة الأخرس " ؛ تعليلاً أنه يفتقر إلى لفظ الشهادة ؛ لأن اليمين تصح من الأخرس بالإجماع ، والإجماع قطعي ، وأما جواز شهادته ، ففيها خلاف بين الفقهاء ، فيترجح صحة لعانه . (٤)

٣\_ أن يثبت أصل إحدى العلتين بخبر الواحد ، والآخر بخبر متواتر ونص مقطوع به . فإن العمل بخبر الواحد وإن كان واجباً قطعاً ، فهو حق بالإضافة إلى من ظن صدق الراوي ، والآخر حق في نفسه مطلقاً بالإضافة . (٥)

(١) الإسنوي : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، (٣٠٠/٢) ، ابن اللحام : المختصر في أصول الفقه ، (١٧١/١) .

(٢) سبق مناقشة هذه المسألة في مبحث مسالك العلة . انظر (ص : ٥٢) .

(٣) الغزالي : المستصفي من علم أصول الفقه ، (٣٧٩/١) ، السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ، (٢٤١/٣) ، الزركشي : البحر المحيط ، (٤٧٩/٤) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، (٢٧٧/٢) .

(٤) الحسن : التعارض بين الأقيسة وأثره في الفقه الإسلامي (ص : ٣٤١) .

(٥) الغزالي : المستصفي من علم الأصول ، (٣٧٩/١) .

٤\_ أن يكون أحد الأصلين ثابتاً بعمومٍ لم يدخله التخصيص ، فيقدم على ما ثبت بعموم دخله التخصيص لضعفه . (١)

٥\_ أن يكون أحد الأصلين ثابتاً بصريح النص ، والآخر ثبت بتقدير إضمار أو حذفٍ دقيقٍ ، فالنص الصريح أولى . (٢)

٦\_ أن يكون أحد الأصلين أصلاً بنفسه ، والآخر فرعاً لأصلٍ آخر ، فالفرع ضعيف عند من جوز القياس عليه . وكذلك أصلٌ ثبت بخبر الواحد ، أقوى من أصل ثبت بالقياس على خبر الواحد . (٣)

مثاله : قول الشافعية : جلد ما لا يؤكل لحمه يطهر بالدباغ كجلد الميتة ، وهي منصوصٌ عليها .

وقال الحنفية : جلد ما لا يؤكل لحمه لا يطهر ، قياساً على جلد الكلب ، فقول الشافعية أولى ، لأن الأصل المقيس عليه منصوصٌ عليه . (٤)

٧\_ أن يكون أحد الأصلين مما اتفق القائسون على تعليقه ، والآخر اختلفوا فيه ، فالمتفق على تعليقه من القائسين ، وإن لم يكونوا كل الأمة ، أقرب إلى كونه معلوماً ، من المختلف فيه .

وذلك لأنه تكون إحدى مقدمات القياس يقينية ، وهي كون الحكم في الأصل معللاً ، فيكون ذلك القياس راجحاً ، على ما لا يكون شيء من مقدماته يقينياً . (٥)

مثاله : لو قال المجتهد تجب إزالة النجاسة عن المكان قياساً على إزالتها عن بدن الإنسان ، وقال الآخر : تجب إزالة النجاسة عن المكان قياساً على غسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب ، فإن إزالة ما أصابه من نجاسة لعاب الكلب واجب ، فإن الأصل الأول وهو إزالتها من البدن مجمع على أنه معلل بأنه ينبغي إزالة الأقدار عن البدن والنظافة منها ، بخلاف غسل الإناء من ولوغ الكلب فهو مختلف في كونه معللاً ، فالشافعي يقول : علة غسل الإناء : نجاسة لعاب الكلب ،

ومالك يقول : لعاب الكلب طاهر وغسل الإناء من ولوغه تعبدية وليس معللاً أصلاً ، إذ لو كان معللاً لما احتاج إلى سبع كغسل سائر النجاسات ، ولأن لعاب الكلب عنده طاهر بدليل

قوله تعالى : " فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ " (٦) ولم يرد أمر بغسل ما مسه لعاب الكلب ، وتأخير

(١) ابن السمعاني : فواع الأدلة في أصول الفقه ، (٢٣٥/٢) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، (٢٧٤/٢) .

(٢) السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ، (٢٤١/٣) ، الزركشي : البحر المحيط ، (٤٨٠/٤) ، الشوكاني : إرشاد الفحول ، (٢٧٧/٢) .

(٣) ابن السمعاني : فواع الأدلة في أصول الفقه ، (٢٣٥/٢) ، الزركشي : البحر المحيط ، (٤٨٢/٤) .

(٤) الشافعي : الأم (٢٣٧/٤) ، ابن نجيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، (١٠٦/١) .

(٥) ابن السمعاني : فواع الأدلة في أصول الفقه ، (٢٣٦/٢) ، الرازي : المحصول من علم الأصول ، (٦٢٢/٥) .

(٦) سورة المائدة : الآية ٤ .

البيان عن وقت الحاجة لا يجوز. (١)

**ثانياً\_ ترجيح العلة بحسب قوة طريق إثباتها .**

١\_ يرجح القياس الذي يكون مسلك علة قطعياً ، على القياس الذي لا يكون كذلك ، ويرجح القياس الذي يكون مسلك علة مظنوناً بالظن الأغلب ، على ما لا يكون كذلك . (٢)  
والقياس الذي ظهرت عليته بالإيماء ، راجح على ما ظهرت عليته بالوجوه العقلية ، من المناسبة والسبر والتقسيم . (٣)

٢\_ يرجح القياس الذي استنبطت علة وصفه بالسبر المقطوع به ، على القياس الذي استنبطت علة وصفه بالمناسبة ، لتضمن السبر إفادة ظن العلية ، ونفي المعارض في الأصل . بخلاف المناسبة ، فإنها لا تدل على نفي المعارض.

**ثالثاً\_ أن تتقوى العلة بشهادة الأصول وموافقها لها .**

١\_ يقدم القياس الموافق للأصول ، بأن تكون علة أصله على وفق الأصول الممهدة في الشرع ، جارياً على سنن القياس ، على ما كان موافقاً لأصل واحد ؛ لأن وجود العلة في الأصول الكثيرة ، دليل على قوة اعتبارها في نظر الشرع . (٤)  
**مثاله :** المثلة بالميت حرام على الجملة ، لكن العلة المحرمة لمثلة مخصوصة أولى ، لأن الشريعة في الجملة تشهد بها . (٥)

٢\_ أن تعترض إحدى العلتين بموافقة قول صحابي انتشر ، وسكت عنه الآخرون ، وهذا يصح على مذهب من لا يرى ذلك إجماع سكوتي ، أما من اعتقده إجماعاً صار عنده قاطعاً ، ويسقط الظن في مقابلته . (٦)

**مثاله :** البيع بشرط البراءة من كل عيب ، فيه قياسان ، قال الشافعي يصح هذا الشرط ، لأنه الحيوان يتغذي في حالة الصحة والسقم ، وقلما يخلو عن عيب ظاهر أو خفي ، فيبىرأ البائع فيه

(١) الشنقيطي : مذكرة في أصول الفقه (ص : ٣١٨)

(٢) الشوكاني : إرشاد الفحول ، (٢٧٨/٢) .

(٣) الرازي : المحصول من علم الأصول ، (٦٠٥/٥) .

(٤) الإسنوي : نهاية السؤل شرح منهاج الأصول ، (٣٠٤/٢) ، ابن السمعاني : قواطع الأدلة في أصول الفقه ، (٢٣٥/٢)

، السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ، (٢٤٥/٣) ، الزركشي : البحر المحيط ، (٤٨٤/٤) .

(٥) أبو الحسين : المعتمد ، (٢٩٩/٢) .

(٦) ابن السمعاني : قواطع الأدلة في أصول الفقه ، (٢٣٧/٢) .



من عيب خفي لا يعلمه ، فهذا قياس قُرب قول عثمان رضي الله عنه القائل بأنه يبرأ ، وهو مخالف لقياس آخر أنه لا يبرأ شيء للجهل بالمبرأ منه .<sup>(١)</sup>

٤\_ أن تعتضد بقول صحابي وحده ، ولم ينتشر ، لأنه مما يثير الظن باجتماعهما ، فلا يبعد أن يقوى القياس به في ظن مجتهد ، إذ يقول إن كان ما قاله عن توقيف فهو أولى ، وإن كان قال ما قاله عن ظن وقياس ، فهو أولى بفهم مقاصد الشرع منا .<sup>(٢)</sup>

**مثاله :** أن يقول المستدل على قتل اللوطي بالرجم كالزاني المحصن ، إن الله تبارك وتعالى سمى الزنا فاحشة ، كما قال تعالى " وَلَا تَقْرُبُوا الزَّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا " <sup>(٣)</sup> ، وسمى كذلك اللواط فاحشة ، كما قال تعالى " وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ " <sup>(٤)</sup> ، فيكون الحد في اللواط الرجم كالزنا ، بجامع ما بينهما من الوصف المشترك وهو كونه " فاحشة " ، فهذا القياس تأيد بقول عدد من الصحابة ، منهم عمر وعلي وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم .<sup>(٥)</sup>

في نهاية هذا المبحث يتضح لنا أهمية معرفة طرق الترجيح بين العلل ، بحيث لا يبقى في عملية القياس إلا العلة الواضحة القوية ، التي تضافرت على صحتها العديد من الدلائل والقرائن . وهذه النماذج من طرق الترجيح بين العلل إنما هي إشارة يسيرة لهذا الباب الذي يتسع باتساع أفق المجتهد ودقة نظره في فروع وأصول الشرعية ، فقد قال ابن السبكي : " واعلم أن طرق الترجيح لا تنحصر ، فإنها تلوحيات تجول فيها الاجتهادات ، ويتوسع فيها من توسع في فن الفقه " .<sup>(٦)</sup>

(١) العطار : حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/٣٩٧) ، المرادوي : التعبير شرح التحرير (٨/٣٨٠٢) ،

(٢) أبو الحسين : المعتمد في أصول الفقه ، (٢/٣٠٣) ، الرازي : المحصول من علم الأصول ، (٥/٦٢٣) ، العلائي : إجمال الإصابة في أقوال الصحابة ، (١/٧٥) .

(٣) سورة الإسراء : الآية ٣٢ .

(٤) سورة العنكبوت : الآية ٢٨ .

(٥) سالم : صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة (٤/٤٩) .

(٦) السبكي : الإبهاج شرح المنهاج ، (٣/٢٤٦) ، الجويني : التلخيص في أصول الفقه ، (٣/٣٣٠) .

## الفصل الثالث :

أثر الاختلاف في تحديد العلة في الفروع الفقهية

وفيه ثلاث مباحث :

المبحث الأول : أثر الاختلاف في تحديد العلة في العبادات .

المبحث الثاني : أثر الاختلاف في تحديد العلة في المعاملات .

المبحث الثالث : أثر الاختلاف في تحديد العلة في الأحوال الشخصية .

المبحث الأول : أثر الاختلاف في تحديد العلة في العبادات .  
وفيه ثلاث مطالب :

المطلب الأول : صلاة المغمى عليه .

المطلب الثاني : إثبات الأهله بالحساب .

المطلب الثالث : الزكاة في مال اليتيم والصبي والمجنون .

## المبحث الأول : أثر الاختلاف في تحديد العلة في العبادات .

يتلخص عملنا في هذا الفصل ، في التركيز على ذكر العلل التي اعتمدها أئمة المذاهب الفقهية في المسائل المبحوثة ، وذكر الأدلة الداعمة والمؤيدة لها ، ومن ثمَّ نورد المناقشات التي جرت حول هذه العلل ، من حيث صلاحيتها وقوتها لجعلها مناط الحكم ، ثم نخُصُّ إلى الترجيح بينها بما يقتضيه البحث والنظر الصحيح ، دون الخروج عن القواعد والشروط التي سبق الحديث عنها في أثناء الفصل الأول والثاني .

ومما يجب التنبيه عليه في هذا الصدد ، أن المسائل المبحوثة في هذا الفصل التطبيقي لا تعتمد في إثباتها على القياس فقط ، وإنما منها ما له نصوص شرعية ، ومنها ما يعتمد على القياس ، غير أن المسائل التي فيها نصوص شرعية ، قد حدث اختلاف بين الفقهاء في فهم معنى النص وتأويله ، نتيجة عموم النص أو كونه مطلقاً أو غير ذلك ، وبالتالي كان الاختلاف في دخولها ضمن النص العام وجعلها أحد أجزائه أو لا ، نتيجةً لاختلافهم في تحديد العلة التي أناط الشارع الحكم بها .

لذا تركز اهتمام الباحث في هذا الفصل على ذكر العلل التي حددها الفقهاء في كل مسألة من المسائل المطروحة للمناقشة والنظر ، وحاول قدر المستطاع توجه الأدلة والمناقشات بما يخدم هذا الهدف ، بحيث تظهر قوة العلل التي حددها العلماء أو ضعفها . والله الموفق

## المطلب الأول : قضاء صلاة المغمى عليه .(١)

**صورة المسألة :** تعتري المرء في بعض الأحيان حالات من الإغماء وفقدان الوعي ، لأسباب لا دخل له فيها ، من مرض وغيره ، وقد تمتد هذه الحالة لعدة ساعات أو أيام ، وبالتالي ربما خرج وقت الصلاة ولم يتعد المكلف وعيه وإدراكه ، فهل على هذا المكلف قضاء ما فات من الصلاة أو لا .

### تحريم محل النزاع :

المغمى عليه إما أن يكون الإغماء حصل باختياره ، أو بغير اختياره . فإن غاب عن الوعي باختياره ، كمن شرب المُسكر ، أو أخذ البنج أو المادة المنومة لإجراء عملية مثلا ، فإن هذا يقضي الصلاة التي فاتته في قول عامة الفقهاء .(٢) لكن إن فقد الإنسان وعيه بغير اختياره ، كالمغمى عليه بحادث أو مرض ونحوه ، ففاته صلاة أو صلوات ، فهذا محل اختلافٍ ونزاعٍ قوي بين الفقهاء ، وهو محل البحث في هذا المطلب .

### مذاهب الفقهاء :

**المذهب الأول :** لا قضاء عليه ، وهو مذهب المالكية والشافعية وابن حزم ، ومن المعاصرين محمد الصالح ابن عثيمين ، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية .(٣)

**المذهب الثاني :** يقضي خمس صلوات ، فإن زادت فلا يقضي ، وهذا مذهب الحنفية .(٤)

**المذهب الثالث :** يقضي جميع ما فاتته من الصلوات حال إغمائه ، وهو مذهب الحنابلة .(٥)

**سبب الخلاف :** يعود اختلاف الفقهاء في مسألة قضاء صلاة المغمى عليه بغير اختياره إلى :

١\_ اختلافهم في تحديد العلة ، التي ينبني عليها الحكم ، فمن أسقط عنه القضاء مطلقا ألحقه بالمجنون لعله " عدم التكليف " ، وهؤلاء هم الفريق الأول ، ومن أوجب عليه القضاء ألحقه بالنائم لعله " التكليف " وبالتالي طالبه بالقضاء لما فات ، وهم أصحاب المذهب الثالث ، والذين

(١) الإغماء هو فقد الحس والحركة لعارض . انظر إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط (٢/٦٦٤).

(٢) السرخسي : المبسوط ، (١٨٣/٢) ، ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، (١٨٣/١) ، الشافعي : الأم (١/٦٩) ، ابن قدامة : المغني ، (٤٤٦/١).

(٣) ابن عبد البر : الاستذكار ، (٢٢٤/١) ، العدوي : حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرياني ، (١/٥٧٥) ، النووي : المجموع شرح المهذب ، (١٩/٢) ، مجموعة علماء : فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، (١٧/٦) ، مجموعة علماء : الموسوعة الفقهية الكويتية ، (٥/٢٦٨) ، ابن عثيمين : الشرح الممتع على زاد المستقنع ، (٢/١٨) .

(٤) السرخسي : المبسوط ، (١٨٣/٢) ، ابن نجيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، (٢/١٤٢).

(٥) ابن قدامة : الشرح الكبير ، (١/٣٧٧) ، المرادوي : الإتحاف ، (١/٢٧٧) ، البهوتي : الروض المربع شرح زاد المستقنع ، (١/١٣٩) .

توسطوا في ذلك ، وقالوا إن زاد على خمس صلوات لا يقضي ، فمرة ألحقوه بالمجنون ، بجامع عدم التكليف ، ومرة ألحقوه بالنائم بجامع التكليف ، وهم أصحاب المذهب الثاني.(١)

٢\_ عدم وجود نصوص شرعية تحسم الخلاف في المسألة .

أدلة المذاهب :

أدلة المذهب الأول : القائلين بسقوط الصلاة عن المغمى عليه مطلقاً .

الدليل الأول : ما رواه مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما " أغمي عليه ، فذهب عقله ، فلم يقض الصلاة " (٢) وفي بعض الروايات عند ابن أبي شيبه في مصنفه " أنه أغمي عليه أياماً " (٣) وجه الاستدلال : أن الصلاة تجب للوقت ، لقوله تعالى " إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا " (٤) ، فإذا فات الوقت لم تجب الصلاة إلا بدليل لا تتنازع فيه ، وبالتالي فالجنون والإغماء وما في معناهما مما يزيل العقل بغير معصية ، يمنع وجوب الصلاة ، ولا إعادة سواء كثر زمن الجنون أو الإغماء أم قل .(٥)

الدليل الثاني : قياس المغمى عليه على المجنون .

فالمغمى عليه لا يعقل ولا يفهم ، وإذا نُبّه لم ينتبه ، فالخطاب عنه مرتفع ، لأنه أصبح في حكم المجنون فاقد العقل ، الذي قال في حقه النبي ﷺ " رفع القلم عن ثلاث ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق " (٦) ، فإذا كان كل من ذكر في الحديث غير مخاطب بالصلاة في وقتها الذي ألزم الناس أن يؤديها فيه ، فلا يجوز أداؤها في غير وقتها ، إلا بدليل جديد يوجب الأداء ، ولا دليل يوجب الصلاة على المغمى عليه ، فهي عنه ساقطة كالمجنون ، وبناءً عليه فالمغمى عليه أصبح غير مكلف بالصلاة التي نام عنها .(٧)

الدليل الثالث : قياس المغمى عليه على العاجز .

فالعاجز عن القيام في الصلاة ، يصلي جالسا ويسقط عنه القيام ، ثم إن عجز عن الجلوس ، سقط عنه حتى يبلغ حاله مضطجعا إلى الإيماء ، كما جاء في الحديث " صل قائما فإن لم

(١) ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، (١٨٣/١) ، الحسن : التعارض بين الأقيسة وأثره في الفقه الإسلامي ، (ص : ٤٤٢) .

(٢) مالك : موطأ الإمام مالك ، (باب جامع الوقت ، ١٢/١ ح ٢٢) .

(٣) ابن أبي شيبه : مصنف ابن أبي شيبه ، (كتاب الصلاة ، باب من قال : ليس عليه إعادة ، ٢ / ٢٦٩ ، ح ٦٦٤٨ ، الباكستاني : ما صح من آثار الصحابة ، ( ١ / ٥١٩ ) . وقد صححاه .

(٤) سورة النساء : الآية ١٠٣ .

(٥) الشافعي : الرسالة ، (١٠٩/١) ، النووي : المجموع شرح المهذب ، (١٩/٢) .

(٦) النسائي : سنن النسائي ، (كتاب الطلاق ، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج ، ١٥٦/٦ ، ح ٣٤٣٢) ، صحيح ابن حبان ، (كتاب الإيمان ، باب التكليف ، ١ / ٣٥٥ ، ح ١٤٢) ، قال الألباني في سنن النسائي : حديث صحيح .

(٧) ابن حزم : المحلى بالآثار ، (٨٥٧/١) .

تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب" (١) ، فإذا لم يقدر على الإيماء سقط عنه ما سوى الإيماء ، فكذا إن عجز عن الإيماء بما لحقه من الإغماء سقط عنه التكليف حينئذٍ ، وبالتالي لا يلزمه القضاء في شيء مما فاته حالة ذهاب العقل ، الذي هو مناط التكليف ، فيكون ضمن القاعدة التي وضعها الفقهاء " إذا أخذ ما أوهب أسقط ما أوجب " (٢).

**أدلة المذهب الثاني : القائلين بقضاء خمس صلوات فما دون .**

**الدليل الأول :** إجماع الصحابة ، فإنه روي عن علي وعمار وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم مثل هذا القول ، ولم يرو عن غيرهم خلافه فيكون إجماعا . (٣)

**الدليل الثاني :** قياس الإغماء على الجنون ، في حالة الإغماء المستمر ، أكثر من يوم وليلة ، لأن الجنون يعجزه عن فهم خطاب التكليف ، فيقاس عليه الإغماء بجامع ذهاب مناط التكليف من الجميع ، أما الإغماء القليل ، فإنه يقاس على النوم ، بجامع التكليف في كل (٤) ، (٥)

**الدليل الثالث :** قلة المشقة والحر ، فمن أغمي عليه يومٌ وليلة ، أو أقل فإنه يجب عليه القضاء لانعدام الحرج في حقه ، وإن زاد على يوم وليلة فلا قضاء عليه ، لأنه يخرج في القضاء لدخول العبادة في حد التكرار ، والحد الفاصل بين القليل والكثير هو ست صلوات . (٦)

**أدلة المذهب الثالث : القائلين بوجوب قضاء جميع ما فات المغمى عليه من الصلاة .**

**الدليل الأول :** قياس المغمى عليه على النائم ، بجامع التكليف في كل ، فكما أن النوم لا يطول فكذا الإغماء ، فالأصل المقيس عليه وهو " النوم " قد ثبت فيه القضاء في حال فوات الصلاة ،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( أبواب تقصير الصلاة ، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب ، ٤٨/٢ ، ح (١١١٧) .

(٢) ابن عبد البر : الاستنكار ، ( ٢٨٧/١ ) ، المرادوي : الإنصاف ، ( ٢١٦/٢ ) ، ابن القاسم : حاشية الروض المربع ، ( ٣٦٩/٢ ) .

(٣) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ( ٢٤٦/١ ) ، السمرقندي : تحفة الفقهاء ، ( ١٩٢/١ ) .

(٤) السرخسي : المبسوط ، ( ١٨٣/٢ ) ، السمرقندي : تحفة الفقهاء ، ( ١٩٢/١ ) .

(٥) لعل وجه اعتبار الحنفية لخمس صلوات فقط ، هو أن الغالب فيمن أغمي عليه لسبب عارض ، أن يكون إغماؤه ضمن هذه الفترة ، وبالتالي مطالبة بقضاء خمس صلوات أغمي عنها لا يدخل في حيز المشقة والحرج ، وأما من زاد على ذلك ، فإنه يعتبر قد دخل في حيز المرض ، وتكليفه بقضاء أكثر من خمس صلوات يدخله في حيز المشقة والحرج ، لأن الإغماء حينما امتد لأكثر من خمس صلوات كان بسبب مرض وعلّة ملازمة لهذا المكلف ، فاقتضى الأمر التخفيف عنخ ، وعدم مطالبة بأكثر من ذلك . والله أعلم .

(٦) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ( ٢٤٦/١ ) .

قول النبي ﷺ " من نام عن صلاة أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها " (١) ، فيقاس عليه الإغماء بجامع التكليف في كلِّ ، وبالتالي فالمغى عليه حكمه حكم النائم ، لا يسقط عنه قضاء شيء من الواجبات التي يجب قضاؤها على النائم ، كالصلاة والصيام وغيرها. (٢)

الدليل الثاني : قد وقع من فعل الصحابة ما يؤيد القضاء ، فقد " عُشي على عمار ؓ ثلاثة أيام فقضاهن عندما أفاق " (٣)، وكذلك فعل عمران بن حصين وسمرة بن جندب نحوه. (٤)

المناقشة :

مناقشة أدلة المذهب الأول :

مناقشة الدليل الأول : الإغماء كالجنون ، فيسقط عنه التكليف .

الرد : يمكن الرد على هذا القياس من وجهين :

الوجه الأول : قياس الإغماء على الجنون قياساً مع الفارق ، لأن العلة لم تتحقق في هذا الفرع ، ومن المعلوم أن من شرط القياس وجود العلة في الأصل والفرع ، بل هو كالنائم ، فإن الشبه فيه بالنائم أقوى من الشبه بالجنون ؛ فإن الإغماء لا يؤثر في عقل الإنسان من جهة الزوال ، ولكنه أشبه بالنائم من جهة السبات والخدر ، والنائم حقيقته أنه مخدر ، أي: لا يستطيع أن يتكلم ولا يفهم الخطاب . فالمغى عليه أقرب إلى النائم منه إلى المجنون .

الوجه الثاني : سلّمنا أن المغى عليه فيه وجه شبه بالمجنون ، ولكن وجه الشبه بالنائم أقوى وأعظم ، فإننا إذا نظرنا إلى أن الأصل وجوب الصلاة عليه وتكليفه احتطنا للشارع ، وقلنا : هو مكلفٌ ونحن نشك في عذره هل يسقط التكليف أو لا ، فيبقى على الأصل من كونه مكلفاً كالنائم (٥).

مناقشة الدليل الثاني : تسقط الصلاة عن المريض حال العجز التام ، فيقاس عليه المغى عليه .

الرد : لا تسقط الصلاة عن المريض إذا بلغ إلى هذه الحالة ، بل يصلي بقلبه ، ويكفي منه النية فقط ، وإن كان أكثر من يوم وليلة إذا كان مقيماً ؛ لأنه يفهم مضمون الخطاب والتكليف ،

---

(١) أبو داود : سنن أبي داود ، ( كتاب الصلاة ، باب من نام عن الصلاة أو نسيها ، ١٦٦/١ ، ح ٤٣٥ ) ، ابن ماجة : سنن ابن ماجة ، ( كتاب الصلاة ، باب من نام عن الصلاة أو نسيها ، ٢٢٧/١ ، ح ٦٩٧ ) وقال محققه الشيخ الألباني حديث صحيح .

(٢) ابن قدامة : المغني ، ( ٤٤٦/١ ) .

(٣) البيهقي : معرفة السنن والآثار ، ( ٢١٨/٢ ) ، الباكستاني : ما صح من آثار الصحابة ( ٥٢٠/١ ) وقد ضعفاه .

(٤) ابن قدامة : المغني ، ( ٤٤٦/١ ) ، ابن عبد البر : الاستنكار ، ( ٢٨٨/١ ) .

(٥) ابن قدامة : المغني ، ( ٤٤٦/١ ) ، الشنقيطي : شرح زاد المستنقع ، محاضرة من يجب عليهم قضاء الصلاة لعذر ، شريط صوتي رقم ٢٧ .



وكل من هذا حاله فإنه لا يسقط عنه التكليف ، بخلاف المغمى عليه ، فهو فاقد للوعي ، لا يفهم الخطاب وليس هو أهلاً للتكليف في حالته هذه .(١)

#### مناقشة أدلة المذهب الثاني :

مناقشة الدليل الأول : يقضي المغمى عليه ، إذا أغمى عليه خمس صلوات فدون ، ولا يقضي أكثر .

الرد : هذا القول ضعيف لا وجه له في القياس ، لأنه أسقط عن المغمى عليه ست صلوات ، ولم ير عليه قضاء شيءٍ ممنه ، وأوجب عليه إن أغمى عليه خمس صلوات أن يقضيهن ؛ فلم يقس المغمى عليه على المجنون في إسقاط القضاء عنه مطلقاً ، بجامع " عدم التكليف " ولا قاس المغمى عليه على النائم ، بجامع " التكليف " وبالتالي وجب القضاء عليه في كل ما نام عنه .

كذلك اشتراطهم قضاء خمس صلوات ، إما أن يكون عن دليل يقتضي ذلك أو لا ، فإن كان عن دليل وجب إظهاره ، وإلا فهو تحكم محض ، إذ لا فرق بين قضاء خمس صلوات أو ست .(٢)

#### مناقشة الدليل الثاني : الإجماع من الصحابة على قضاء خمس صلوات .

الرد : هذا الإجماع لا يثبت مع وجود المخالف من الصحابة ﷺ ، كما أنه لا حجة لهم في فعل عمار ﷺ ، بأنه قضى صلاة يوم وليلة لما أغمى عليه ، فإنه لم يقل إنه لو أغمى علي أكثر لم أفض .(٣)

#### مناقشة أدلة المذهب الثالث :

#### مناقشة الدليل الأول : قياس المغمى عليه على النائم .

الرد : هذا قياس مع الفارق ، لأنه يوجد فرق بين المقيس والمقيس عليه ، لأن تأثير الإغماء على المغمى عليه ، أشد من تأثير النوم على النائم ، ولذا اعتبرنا الإغماء فوق النوم ؛ لأن النوم حالة طبيعية كثيرة الوقوع ، وسببه شيء لطيف سريع الزوال ، والإغماء على العكس ، ألا ترى أن التنبيه والانتباه من النوم في غاية السرعة ، وأما التنبيه من الإغماء فغير ممكن ، ومعلوم أن النوم لذة ، بخلاف المغمى عليه فإنه مرض ، فهو بحال الجنون أشبه ، وبالتالي فالأقرب إلى القياس اعتبار المغمى عليه كالمجنون ، فيكون غير مكلف ولا يقضي ما فات .(٤)

(١) المرغياني : الهداية شرح البداية ، (٧٧/١) ، الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (٢٤٦/١) .

(٢) ابن حزم : المحلى بالآثار ، (٨٥٦/١) .

(٣) ابن عبد البر : الاستنكار ، (٢٣٠/١) .

(٤) ابن عبد البر : الاستنكار ، (٢٨٧/١) ، العبدري : التاج والإكليل ، (٤٢٢/٢) .

مناقشة الدليل الثاني : حدث هذا الأمر مع الصحابة فقضوا الصلاة .

الرد : لا حجة في فعل بعض الصحابة ، مع مخالفة البعض ، لِمَا ثبت في الأصول أن قول الصحابي فيما لا نص فيه يعتبر حجة إذا لم يخالفه غيره ، فقد ثبت عن بعض الصحابة أنهم لم يقضوا ما فاتهم .<sup>(١)</sup>

**الترجيح :**

من خلال النظر في الأدلة التي ساقها كل فريق ، والمناقشات التي وردت على هذه الأقوال ، يتضح لنا أن كل فريق بنى رأيه على العلة التي تحددت لديه استناداً لأدلة متعددة ، وبذلك يظهر أثر الاختلاف في تحديد العلة على الاختلاف في الحكم الشرعي المترتب عليها .  
غير أن المجتهد الأصولي يستطيع من خلال النظر في الأدلة ومعرفته بطرق الترجيح بينها أن يرجح ما يقتضيه الدليل والنظر الصحيح .

ومن خلال النظر في الأدلة ، والمناقشات التي جرت بينهم لإثبات صحة العلة التي قدموها ، يترجح لدى الباحث المذهب الأول ، القائل بعدم القضاء على من أغمى عليه ، مهما طالّت المدة أو قصرت ، وذلك للأدلة الآتية :

١\_ قوة الأدلة والأقيسة التي جاء بها أصحاب هذا المذهب .

٢\_ ضعف الأدلة والأقيسة التي جاءت بها باقي المذاهب .

٣\_ لأن تكليف المغمى عليه بقضاء الصلوات الفائتة ، فيه تكليف من لا يعقل الخطاب ، وفيه تكليف بما لا يطاق ، وأيضاً فيه حرج ومشقة ، خاصة إذا كان الإغماء لفترة طويلة ، والشريعة جاءت برفع الحرج والمشقة ، وأمرت بالتيسير ، قال تعالى " وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ"<sup>(٢)</sup>

(١) الباكستاني : أصول الفقه على منهج أهل الحديث ، ( ص : ٦٨ ) .

(٢) سورة الحج : الآية ٧٨ .

## المطلب الثاني : إثبات الرؤية بالهلال أو الحساب الفلكي .

**صورة المسألة :** قد جرى العمل في إثبات دخول الشهر القمري بالرؤية البصرية ، ومع تقدم علم الفلك والفضاء ، ظهر على الساحة الفقهية موضوع جواز إثبات دخول الشهر القمري من خلال الحسابات الفلكية ، ونحن في هذا المطلب نتناول هذه المسألة بالبحث والدراسة . والله الموفق .

**تحريم محل النزاع :**

من الثابت لدى جميع الفقهاء أن الشهر الهجري لا يمكن أن يمتد لأكثر من ثلاثين يوماً ، فهو إما أن يكون تسعة وعشرين يوماً ، أو ثلاثين يوماً فقط ، وقد وقع الخلاف بين العلماء ، في طريقة إثبات دخول الهلال ، فمنهم من حصر طرق إثبات دخول الهلال في الرؤية البصرية أو إكمال عدة الشهر ثلاثين يوماً ، ومنهم من أجاز الاعتماد على الحسابات الفلكية في إثبات دخول الشهر .

### مذاهب الفقهاء :

**المذهب الأول :** لا يجوز إثبات الأهلة في الحج وفي رمضان إلا من خلال الرؤية البصرية (١) ، وهو مذهب جمهور الفقهاء من أصحاب المذاهب الأربعة (٢) ، ومن المعاصرين الشيخ محمد بن إبراهيم ، والشيخ عبد العزيز بن باز ، والشيخ بكر أبو زيد ، وهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية . (٣)

**المذهب الثاني :** يجوز إثبات الأهلة في الحج وفي رمضان من خلال الحساب الفلكي . ومن القائلين بذلك ابن سريج ، والسبكي ، وابن قتيبة ، ومحمد ابن مقاتل ، ومطرف بن عبدالله ابن الشخير ، والقفال الشاشي ، والقاضي أبو الطيب ، ومحمد بن مقاتل الرازي ، والقشيري (٤) ،

---

(١) المقصود بالرؤية البصرية أمران :

الأول : الرؤية بالعين المجردة .

الثاني : الرؤية بواسطة الآلات والمناظير الحديثة .

(٢) حاشية ابن عابدين ، (٣٨٧/٢) ، القروي : الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية ، (١٨٨/١) ،

الشريبي : الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ، (٢٣٥/١) ، القرافي : أنوار البروق في أنواء الفروق ، (٤٤١/٤) ،

(٣) مجموعة علماء : أبحاث هيئة كبار العلماء ، (٣٤\_٣٢/٣) ، موقع الشيخ عبد العزيز ابن باز ،

<http://www.binbaz.org.sa/mat/8411>

(٤) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن الكريم ، (٢٨٥/٢) ، مجموعة علماء : أبحاث هيئة كبار العلماء ، (٣٧٣/٣) ،

السبكي : الفتاوى ، (٢١١/١) .

ومن المعاصرين مصطفى الزرقاء ، ومحمد بخيت المطيعي<sup>(١)</sup>، وأحمد شاکر<sup>(٢)</sup>، ومحمد رشيد رضا<sup>(٣)</sup>.

**سبب الخلاف :** كان من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف الفقهاء في هذه المسألة ما يأتي :

١\_ اختلافهم في تحديد العلة التي جعلها الشارع مناطاً للحكم ، في إثبات دخول الشهر القمري ، فمن الفقهاء من قَصَرَ إثبات الهلال على الرؤية البصرية ، وجعل علة ذلك " تحقق الرؤية البصرية " ، ومنهم من أجاز إثبات الهلال بواسطة الحسابات الفلكية الدقيقة ، وجعل علة الجواز لذلك "التحقق من ظهور الهلال" ، سواء كان ذلك بالرؤية أو غيرها من وسائل الإثبات كالحساب الفلكي .<sup>(٤)</sup>

**أدلة المذاهب :**

**أدلة المذهب الأول :** القائلين بمنع إثبات الأهلة بالحساب .

**الدليل الأول :** قول رسول الله ﷺ: " صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين " <sup>(٥)</sup>

**الدليل الثاني :** قوله ﷺ : " لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدموا له " <sup>(٦)</sup>

**الدليل الثالث :** قول النبي ﷺ " إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب ، الشهر هكذا وهكذا يعني مرة

---

(١) المطيعي : إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة ، نقلًا عن أحمد زكريا عبد اللطيف ،

<http://www.egyig.com/public/articles/ahkam/11/50767210.sh//tml>

(٢) أحمد شاکر : أوائل الشهور العربية هل يجوز شرعاً إثباتها بالحساب الفلكي ، نقلًا عن أحمد زكريا عبد اللطيف "

المجيزون للعمل بالحساب الفلكي وأدلتهم " ،

<http://www.egyig.com/public/articles/ahkam/11/50767210.shtml>

(٣) على شاه : الحسابات الفلكية و إثبات شهر رمضان: رؤية فقهية

<http://books.google.ps>

(٤) القُدومي: بيان حكم اختلاف المطالع والحساب الفلكي (ص: ٣١) ، الدسوقي: بطلان العمل بالحساب الفلكي

(ص: ٣٥).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب الصوم ، باب قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا ، ٢٧/٣ ح ١٩٠٧ ) .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب الصوم ، باب قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا ٢٧/٣ ح ١٩٠٦ ) ، أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب الصيام ، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً ، ٧٥٩/٢ ، ح ١٠٨٠ ) .

تسعة وعشرين ومرة ثلاثين " (١)، وقال " فصوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة " (٢)، وفي لفظ : " فأكملوا العدة ثلاثين " ، وفي لفظ آخر : " فأكملوا عدة شعبان ثلاثين ". (٣)

وجه الاستدلال : أن النبي ﷺ أمر بالصوم للرؤية والإفطار لها في قوله : " صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته " ، ونهى عن كلٍ منهما عند عدمها ، في قوله : " لا تصوموا حتى تروه ، ولا تفطروا حتى تروه " ، وأمرهم إذا كان غيم ، أو نحوه ليلة الثلاثين ، أن يكملوا العدة ثلاثين ، ولم يأمرهم بالحساب ، ولا بالرجوع إلى الحساب ، بل حصر بطريق النفي والإثبات الشهر بالرؤية ، فدل على أنه لا اعتبار شرعا لما سواها في إثبات الأهلة ، وهذا تشريع من الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ عام للحاضر والباد ، أبدا إلى يوم القيامة ، ولو كان هناك أصل آخر للتوقيت لأوضحه لعباده ؛ رحمة بهم، وما كان ربك نسيا . (٤)

**الدليل الرابع : الإجماع :** فإن علماء الأمة في صدر الإسلام قد أجمعوا على اعتبار الرؤية في إثبات الشهور القمرية دون الحساب ، فلم يعرف أن أحداً منهم رجع إليه في ذلك عند الغيم ونحوه ، أما عند الصحو فلم يعرف عن أحد من أهل العلم أنه عدل إلى الحساب في إثبات الأهلة أو علق الحكم العام به . (٥)

**الدليل الخامس :** أن تعليق إثبات الشهر القمري بالرؤية يتفق مع مقاصد الشريعة السمحة ؛ لأن رؤية الهلال أمرها عام يتيسر لأكثر الناس، بخلاف ما لو علق الحكم بالحساب فإنه يحصل به الحرج ويتنافى مع مقاصد الشريعة ، ودعوى زوال وصف الأمية في علم النجوم عن الأمة لو سلمت لا يغير حكم الشرع في ذلك . (٦)

**أدلة المذهب الثاني :** القائلين بجواز إثبات الأهلة بالحساب .

**الدليل الأول :** قال تعالى " الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ " (٧) ، وقال تعالى " وَسَحَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب الصوم ، باب قول النبي ﷺ لا نكتب ولا نحسب ، ٢٧/٣ ، ح ١٩١٣ ) ، أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب الصيام ، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً ، ٧٦١/٢ ، ح ١٠٨٠ ) .

(٢) الترمذي : سنن الترمذي ، ( كتاب الصوم ، باب ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم ، ٦٨/٣ ، ح ٦٨٤ ) ، النسائي : سنن النسائي ، ( كتاب الصيام ، باب إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم ... ، ١٣٣/٤ ، ح ٢١١٧ ) ، وقال الألباني في سنن النسائي : صحيح .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب الصوم ، باب إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا ، ٢٧/٣ ، ح ١٩٠٩ ) .

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ، (١٣٦/ ٢٥) ، الدسوقي: بطلان العمل بالحساب الفلكي في الصوم والإفطار ، (ص : ٤) .

(٥) ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، (١٣٧/ ٢٥) .

(٦) أبحاث هيئة كبار العلماء ، (٣٥-٤٥) ، الدسوقي: بطلان العمل بالحساب الفلكي في الصوم والإفطار ، (ص : ٧) .

(٧) سورة الرحمن : الآية ٥ .

كُلُّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى " (١) ، وقال عز وجل " هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا  
وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ " . (٢)

**وجه الاستدلال :** أن الله ﷻ أخبر بأنه أجرى الشمس والقمر بحساب لا يضطرب ، وجعلهما آيتين وقدرهما منازل ؛ لنعتبر ، ولنعلم عدد السنين والحساب ، فإذا علم جماعة بالحساب وجود الهلال يقيناً ، وإن لم تمكن رؤيته بعد غروب شمس التاسع والعشرين أو وجوده مع إمكان الرؤية لولا المانع ، وأخبرنا بذلك عدد منهم يبلغ مبلغ التواتر ، وجب قبول خبرهم ؛ لبنائه على يقين ، واستحالة الكذب على المخبرين ؛ لبلوغهم حد التواتر ، وعلى تقدير أنهم لم يبلغوا حد التواتر وكانوا عدولاً فخيرهم يفيد غلبة الظن، وهي كافية في بناء أحكام العبادات عليها . (٣)

**الدليل الثاني :** قول النبي ﷺ " إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب ، الشهر هكذا وهكذا يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين " (٤)

**وجه الاستدلال :** أن الأمر باعتماد رؤية الهلال ، ليس لأن رؤيته هي في ذاتها عبادة، أو أن فيها معنى التعبد، بل لأنها هي الوسيلة الممكنة الميسورة إذ ذاك، لمعرفة بدء الشهر القمري ونهايته لمن يكونون كذلك، أي: أميين لا علم لهم بالكتابة والحساب الفلكي.

وهذا مستفاد من مفهوم النص الشرعي نفسه ، أن الرسول ﷺ وقومه العرب إذ ذاك لو كانوا من أهل العلم بالكتاب والحساب بحيث يستطيعون أن يرصدوا الأجرام الفلكية، ويضبطوا بالكتاب والحساب دوراتها المنتظمة التي نظمها قدرة الله العليم القدير بصورة لا تختل، ولا تختلف، حتى يعرفوا مسبقاً بالحساب متى يهل بالهلال الجديد، فينتهي الشهر السابق ويبدأ اللاحق، لاعتمدوا الحساب الفلكي. وكذا كل من يصل لديهم هذا العلم من الدقة والانضباط إلى الدرجة التي يوثق بها ويطمئن إلى صحتها. (٥)

وهذا أوثق وأضبط في إثبات الهلال من الاعتماد على شاهدين ليسا معصومين من الوهم وخداع البصر ، وكذلك الحساب الفلكي أوثق وأضبط من الاعتماد على شاهد واحد عندما يكون الجو

غير صحو والرؤية عسيرة، كما عليه بعض المذاهب المعتبرة في هذا الحال . (٦)

**الدليل الثالث :** إن الفقهاء يرجعون في كثير من شئونهم إلى أهل الخبرة ، فيرجعون إلى الأطباء

(١) سورة لقمان : الآية ٢٩ .

(٢) سورة يونس : الآية ٥ .

(٣) مجموعة علماء : أبحاث هيئة كبار العلماء ، (٣/٣٥-٤٥) .

(٤) سبق تخريجه (ص : ٩٥).

(٥) الزرقا : لماذا الاختلاف حول الحساب الفلكي (ص : ٥) ، مجموعة علماء : أبحاث هيئة كبار العلماء ، (٣/٣٥-٤٥) .

(٦) علال الفاسي " الجواب الصحيح والنصح الخالص في نازلة فاس وما يتعلق بمبدأ الشهور الإسلامية العربية " نقلا عن أحمد زكريا عبد اللطيف ، <http://www.egyig.com/public/articles/ahkam/11/50767210.shtml>

في فطر المريض في رمضان ، وتقدير مدة التأجيل في العنين<sup>(١)</sup> ، وإلى أهل اللغة في تفسير نصوص الكتاب والسنة ، إلى غير ذلك من الشئون، فليرجعوا في معرفة بدء الشهور القمرية ونهايتها إلى علماء الفلك ، فهم أهل علم وخبرة ، وقولهم أقرب إلى الصحة من رؤية أفراد يُحتمل فيهم الخطأ والكذب .<sup>(٢)</sup>

**الدليل الرابع :** إن توقيت بدء الشهر القمري ونهايته ، لا يختلف عن توقيت الصلوات الخمس وبدء صوم كل يوم ونهايته ، وقد اعتبر الناس حساب المنازل علمياً في الصلوات والصيام اليومي ، لقول الله تعالى " **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ** " <sup>(٣)</sup>، فليعتبروه في بدء الشهر ونهايته ، إذ لا فرق بين الأمرين ، ومن فرق بين الأخذ بالحساب الفلكي في تحديد أوقات الصلوات ، وبين إثبات دخول الهلال لم يأت بدليل صحيح . بل إن الأخذ بالحساب الفلكي واعتباره في تحديد أوقات الصلوات أعظم من اعتباره في إثبات دخول الهلال ، وذلك لأن الصلاة تتكرر خمس مرات في اليوم واللييلة ، بخلاف إثبات دخول الهلال فيكون كل شهر ، والصلوة أعظم .<sup>(٤)</sup>

**الدليل الخامس :** إن علم الحساب مبني على مقدمات يقينية ، فكان الاعتماد عليه في إثبات الشهور القمرية أقرب إلى الصواب ، من الاعتماد على الرؤية البصرية ، التي تحتمل الخطأ والكذب والنسيان ، وفي هذا تحقيق للوحدة بين المسلمين في نسكهم وأعيادهم .<sup>(٥)</sup>

## المناقشة :

### مناقشة المذهب الأول : القائلون بمنع إثبات الأهلة بالحساب .

مناقشة الدليل الأول : قوله عليه الصلاة والسلام " **صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ...** " .  
الرد : الرؤية تعتبر وسيلة متغيرة لهدف ثابت ، أما الهدف من الحديث فهو واضح بيّن، وهو أن يصوموا رمضان كله ؛ فلا يضيعوا يوماً منه أو يصوموا يوماً من شهر غيره ، كشعبان أو شوال ، وذلك بإثبات دخول الشهر أو الخروج منه بوسيلة ممكنة مقدورة لجمهور الناس لا تكلفهم عنثاً ولا حرجاً في دينهم .

(١) المراد بالعنين : هو الشخص الذي لا يقدر على الجماع لمرض أو كبر سن أو يصل إلى الثيب دون البكر . انظر الجرجاني : التعريفات (٢٠٤/١).

(٢) المطيعي : إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة ، نقلًا عن أحمد زكريا عبد اللطيف : المجيزون للعمل بالحساب الفلكي وأدلتهم <http://www.egyig.com/public/articles/ahkam/11/50767210.shtml>

(٣) سورة الإسراء : الآية ٧٨ .

(٤) محمد رشيد رضا : مجلة المنار ، (٦٣ / ٢٨) . بتصرف

(٥) السبكي : الفتاوى ، (٢١٠/١) .

وكانت الرؤية بالأبصار هي الوسيلة السهلة والمقدورة لعامة الناس في ذلك العصر ، فلهذا جاء الحديث بتعيينها ؛ لأنه لو كلفهم بوسيلة أخرى كالحساب الفلكي \_ والأمة في ذلك الحين أمية لا تقرأ ولا تحسب \_ لأرهقهم من أمرهم عسراً ، والله يريد بأمته اليسر ولا يريد بهم العسر ، فإذا وُجِدَتْ وسيلة أخرى أقدر على تحقيق هدف الحديث ، وأبعد عن احتمال الخطأ والوهم والكذب في دخول الشهر ، وأصبحت هذه الوسيلة ميسورة غير معسورة ، ولم تعد وسيلة صعبة المنال ، ولا فوق طاقة الأمة ، بعد أن أصبح فيها علماء وخبراء فلكيون متخصصون على المستوى العالمي ، وبعد أن بلغ العلم البشري مبلغاً مكن الإنسان أن يصعد إلى القمر نفسه، وينزل على سطحه ، فلماذا نجمد على الوسيلة ، وهي ليست مقصودة لذاتها ، ونغفل الهدف الذي نشده الحديث؟! " (١)

**مناقشة الدليل الثاني :** قوله عليه الصلاة والسلام " إنا أمة أمية ... " .

**الرد :** هذا الحديث لا حجة فيه؛ لأنه يتحدث عن حال الأمة، ووصفها عند بعثته لها عليه الصلاة والسلام، ولكن أميتها ليست أمراً لازماً ولا مطلوباً، وقد اجتهد ﷺ أن يخرجها من أميتها بتعليم الكتابة، وبدأ بذلك منذ غزوة بدر، فلا مانع أن يأتي طورٌ على الأمة تكون فيه كاتبة حاسبة. والحساب الفلكي العلمي الذي عرفه المسلمون في عصور ازدهار حضارتهم، وبلغ في عصرنا درجة من الرقي تمكن بها البشر من الصعود إلى القمر، وهو شيء غير التنجيم أو علم النجوم المذموم في الشرع .<sup>٢</sup>

فالنبي ﷺ أمر بالاعتماد على الرؤية وذلك لعدة عدم معرفة الحساب ، فإذا انتفت هذه العلة ، واستطاعت الأمة معرفة الحساب وأمكن أن يتقوا به ثقتهم بالرؤية أو أقوى صار لهم الأخذ بالحساب في إثبات أوائل الشهور القمرية . (٣)

**مناقشة الدليل الثالث :** ثبت بالإجماع المنع من الأخذ بالحساب .

**الرد :** أن الادعاء بوجود إجماع بين علماء المسلمين ، على رفض استخدام الحسابات الفلكية رفضاً باتاً هو إيداع باطل غير صحيح ولا يمت إلى الحقيقة بصلة ، إذ لا يوجد إجماع بين علماء المسلمين على رفض تلك الحسابات لا في الإثبات ولا في النفي ، ولكن معظم السلف رفضها ، وكان السبب في موقفهم ذلك ، هو ما كانت عليه الحال من أمية الأمة ، ومن ضلال أصحاب النجوم في ذلك العصر، وعدم الدقة في تقدير الحسابات ، وفي معرفة سير الكواكب و

(١) القدومي : بيان حكم اختلاف المطالع والحساب الفلكي (ص : ٣١)

(٢) القرضاوي : الحساب الفلكي وإثبات أوائل الشهور (ص : ٤).

(٣) الحسون : دخول الشهر القمري بين رؤية الهلال والحساب الفلكي (ص : ٣٤). الزرقا : لماذا الاختلاف في الحساب

الفلكي (ص : ٨) ، الرشود : إثبات دخول رمضان بالحساب ،

<http://www.ahlaltheeth.com/vb/showthread.php?t=183001>



منازل القمر، و إذا كنا نفهم الأسباب التي أدت بأولئك العلماء لقول ما قالوا ، و نرى أن الأسباب التي قدموها أسباباً مقنعةً، وجيهةً ، جديرةً بالأخذ بعين الاعتبار. إلا أننا نعرف تمام المعرفة أن الأسباب التي استندوا عليها لم يعد لمعظمها وجود في زماننا هذا، ولم تعد سبباً مقنعاً للرفض أو التحريم ، فإن المتعاطين هذه الأمور والخائضين في هذا المجال ، لم يعودوا مجرد مشعوذين أو دجالين أو مدعي غيب ، بل هم علماء درسوا هذا المجال بأسسه العلمية والرياضية الدقيقة ، التي لا تحتمل الخطأ ، ولو كان واحداً بالألف .<sup>(١)</sup>

**مناقشة المذهب الثاني :** القائلين بجواز إثبات الأهلة بالحساب .

**مناقشة الدليل الأول :** أن الله ﷻ أخبر بأنه أجرى الشمس والقمر بحساب لا يضطرب ، وجعلهما آيتين و قدرهما منازل؛ لنعتبر، ولنعلم عدد السنين والحساب

**الرد :** إن الاستدلال بحساب سير الشمس والقمر على تقدير أوقات العبادات غير مُسَلَّم ؛ لأن الرسول ﷺ وهو أعلم الخلق بتفسير كتاب الله عز وجل لم يعلق دخول الشهر وخروجه بعلم الحساب ، وإنما علق ذلك برؤية الهلال أو إكمال العدة في حال الغيم ، فوجب الاقتصار على ذلك ، مما يقطع بأن العلة ليست هي مجرد وجود الهلال ، وإنما هي أخص من ذلك ، ألا وهي : تحقق الرؤية البصرية ، وبهذا ألغى الشارع الحكيم اعتبار الوجود العلمي للهلال علة للصوم أو الفطر ، وأكد على أن الوجود الحسي البصري هو العلة ، وليس ذلك لأن قوة درجة الحساب الفلكي في الإثبات أقل من درجة الشهادة على الرؤية ، أو لعدم صحة مقدمات ونظريات علم الفلك ولكن لأن رحمة الله بعباده اقتضت أن يعلق أسباب عبادتهم وعللها بأمر حسية ملموسة لكل المكلفين ، دفعاً للحرج والمشقة على الناس ، وأن تكون علل الأحكام وأسبابها ثابتة وحسية وعامة يسهل إدراكها لجميع المكلفين دون مشقة ، وألا ترتبط هذه العبادات بأمر عقلية علمية معنوية لا يدركها كل الناس ، وذلك حتى يتحقق عموم العلة مع عموم التكليف ، ويسر إدراكها مع يسر أدائه .<sup>(٢)</sup>

**مناقشة الدليل الثاني :** إن الفقهاء يرجعون في كثير من شئونهم إلى أهل الخبرة ، فليرجعوا في معرفة بدء الشهور القمرية ونهايتها إلى علماء النجوم.

(١) علي شاه : الحسابات الفلكية وإثبات دخول شهر رمضان ، رؤية فقهية .

<http://books.google.ps>

(٢) ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، (٢٥ / ١٣٧) ، مجموعة علماء : أبحاث هيئة كبار العلماء ، (٣/ ٣٥ - ٤٥) ، القدومي : بيان حكم اختلاف المطالع والحساب الفلكي (ص : ٣١) ،

**الرد :** هذا قياس مع الفارق ؛ لأن الشرع إنما جاء بالرجوع إلى أهل الخبرة في اختصاصهم في المسائل التي لا نص فيها. أما إثبات الأهلة فقد ورد فيه النص باعتبار الرؤية فقط، أو إكمال العدة دون الرجوع فيه إلى غير ذلك .(١)

**مناقشة الدليل الثالث :** إن توقيت بدء الشهر القمري ونهايته لا يختلف عن توقيت الصلوات الخمس وبدء صوم كل يوم ونهايته .

**الرد :** إن الشرع أناط الحكم في الأوقات بوجودها، قال تعالى: " **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ** " (٢) ، وقال " **وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** " (٣)، وفصلت السنة ذلك ، وأنطت وجوب صوم رمضان برؤية الهلال ، ولم تعلق الحكم في شيء من ذلك على حساب المنازل، وإنما العبرة بدليل الحكم .(٤)

**مناقشة الدليل الرابع :** إن تعليق الحكم بثبوت الشهر على الأهلة معلل بوصف الأمة بأنها أمية، وقد زال عنها هذا الوصف .

**الرد :** إن وصف الأمة بأنها أمية لا يزال قائماً بالنسبة لعلم سير الشمس والقمر وسائر الكواكب، فالعلماء به نزرٌ يسير ، والذي كثر إنما هو آلات الرصد وأجهزته ، وهي مما يساعد على رؤية الهلال في وقته ، ولا مانع من الاستعانة بها على الرؤية وإثبات الشهر بها، كما يستعان بالآلات على سماع الأصوات ، وعلى رؤية المبصرات، ولو فرض زوال وصف الأمية عن الأمة في علم الحساب لم يجز الاعتماد عليه في إثبات الأهلة؛ لأن الرسول ﷺ علق الحكم بالرؤية ، أو إكمال العدة ، ولم يأمر بالرجوع إلى الحساب واستمر عمل المسلمين على ذلك بعده .(٥)

**الترجيح :**

**أقول :** هكذا يظهر لنا بوضوح طبيعة اختلاف الأصوليين في تحديد العلة ، وأثر هذا الاختلاف على الفروع الفقهية ، فقد أثر الاختلاف في تحديد العلة في الحكم الشرعي المتعلق بهذه المسألة \_ إثبات الأهلة بالحساب \_ فبينما جعل بعضهم علة منع الاعتماد في إثبات الأهلة على الحساب " تحقق الرؤية البصرية " ، جعل الآخرون علتهم في جواز إثبات الأهلة بالحساب

(١) ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، (٢٥ / ١٣٦) .

(٢) سورة الإسراء : الآية ٧٨ .

(٣) سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

(٤) الدسوقي : بطلان العمل بالحساب الفلكي في الصوم والإفطار ، (١ / ٦٣) .

(٥) مجموعة علماء : أبحاث هيئة كبار العلماء ، (٣ / ٣٥-٤٥) ، الدسوقي : بطلان العمل بالحساب الفلكي في الصوم والإفطار ، (١ / ٦٣) .

"تحقق ظهور الهلال" ، وبالتالي أثر هذا الاختلاف في تحديد العلة على العديد من المسائل الفقهية المرتبطة بهذه العلة ، من بداية شهر الصوم ونهايته ، ومواقيت الحج وغير ذلك .

غير أنه بعد النظر في أدلة كل من الفريقين ، والمناقشات التي جرت بينهم ، يتضح للباحث أن القول الأول هو الأقرب للصواب ، وذلك للأسباب الآتية :

١\_ أن الحساب الفلكي قطعي ، لا يحتمل الخطأ ، كما ثبت ذلك بالتجربة والمشاهدة ، بخلاف الرؤية البصرية ، فهي تحتمل الخطأ والكذب .

٢\_ أن النبي ﷺ علل الاعتماد على الرؤية ، بأن الأمة أمية ، فقد ربط الكتابة والحساب بالشهور ، ليدلنا على إمكانية استخدام الحساب في تحديد الشهور إذا توفر ذلك العلم .

٣\_ ليس في هذا القول مخالفة للنصوص الشرعية ، لأن الأحاديث الواردة في هذه المسألة ، تحدد كيفية إثبات دخول الشهر القمري ، وكيفية العمل إذا اشتبهت الرؤية ، وليس فيها المنع من استخدام أي طريقة أخرى لإثبات الرؤية .

مع الأخذ بعين الاعتبار الرؤية البصرية ، وعدم إهمالها في إثبات الأهلة ، لجريان العمل بها أزماناً طويلاً ، بحيث تتعاضد وتتوحد الرؤية البصرية مع الحساب الفلكي ، ليكون ذلك أدعى إلى اجتماع الأمة ووحدة كلمتها . والله أعلم .

## المطلب الثالث : الزكاة في مال اليتيم والصبي والمجنون .

صورة المسألة :

فرض الله سبحانه وتعالى الزكاة على المسلمين ، وقد وضع الشرع الكريم شروطاً وضوابط لمن تجب عليهم الزكاة ، ومن هذه الشروط : الإسلام والحرية وملك النصاب ، غير أن بعض الشروط التي توجب الزكاة قد حدث فيها اختلاف ، ومن ذلك وجوب الزكاة في مال اليتيم والصبي والمجنون .

تحرير محل النزاع :

اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في مال المسلم البالغ العاقل المالك للنصاب ، ولكنهم اختلفوا في حكم الزكاة في مال اليتيم والصبي والمجنون ، هل تجب أم لا ؟<sup>(١)</sup> وفي هذه المسألة سنذكر مذاهبهم ، والمناقشات التي جرت بينهم ، وعلّة كل فريق ، ثم نرجح بينها ، وفق شروط وضوابط أهل العلم في ذلك .

مذاهب الفقهاء :

**المذهب الأول :** تجب الزكاة في مال اليتيم والصبي والمجنون ، وقال به الجمهور من الفقهاء ، منهم مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، وهو مروى عن ابن عمر والحسن بن علي وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم .<sup>(٢)</sup>

**المذهب الثاني :** لا تجب الزكاة في مال اليتيم والصبي والمجنون<sup>٣</sup> ، وقال به الإمام أبو حنيفة وبعض أصحابه ، وهو قول علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس وغيرهم رضي الله عنهم .<sup>(٤)</sup>

**المذهب الثالث :** تجب الزكاة ولا تُخرج حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون . وهو مروى عن ابن مسعود والثوري والأوزاعي .<sup>(٥)</sup>

تعليق على المذاهب السابقة :

لعل الناظر في مذاهب الأئمة في هذه المسألة يرى أنها تدور في اتجاهين لا ثالث لهما ، وذلك إن غض الطرف عن طريقة الأداء التي قال بها أصحاب المذهب الثالث .

(١) ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢٤٥/١) ، ابن قدامة : المغني (٤٨٨/٢).

(٢) ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، (٢٤٥/١) ، الشافعي : كتاب الأم ، (٢٨/٢) ، النووي : المجموع شرح المذهب ، (٣٢٩/٥) ، ابن قدامة : المغني (٤٨٨/٢).

(٣) جعل الحنفية الجنون نوعين ، أصلياً وطارئاً ، فلا تجب الزكاة في مال المجنون الأصلي ، وتجب في مال المجنون الطارئ إذا كانت مدته قليلة . الكاساني : بدائع الصنائع ، (٥/٢) .

(٤) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (٥/٢) ، الشيباني : الحجة على أهل المدينة ، (٤٥٧/١) .

(٥) ابن قدامة : المغني (٤٨٨/٢) ، ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢٤٥/١).

وبالتالي يتحصل لدينا اتجاهين في هذه المسألة ، وهما :

**الاتجاه الأول :** تجب الزكاة في مال الصبي والصغير والمجنون ، وهو قول أصحاب المذهب الأول والثالث .

**الاتجاه الثاني :** لا تجب الزكاة في مال الصبي والصغير والمجنون ، وهو قول أصحاب المذهب الثاني

**سبب الخلاف :**

سبب اختلاف الفقهاء في إيجاب الزكاة في أموال اليتيم والصبي والمجنون ، هو اختلافهم في العلة التي ينبنى عليها الحكم ، فمنهم من جعل علة وجوب الزكاة " التملك " وبالتالي أوجب الزكاة على كل مالك للنصاب ، سواء في ذلك الصغير والكبير ، والعاقل والمجنون ، فهو نظر إلى علة التملك ، فإن وجدت في المحل وجد الحكم لأنه يناط بها ، ومنهم من جعل علة الزكاة " التكليف " ، وبالتالي أسقط الزكاة عن غير المكلفين من الصغار والمجانين .

ونحن في هذه المسألة نورد أدلة كل فريق والمناقشات التي جرت بينهم، وذلك على النحو التالي:

**أدلة الاتجاه الأول :**

**الدليل الأول :** قول الله تبارك وتعالى " **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ** " (١)، وقوله عز وجل " **وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ** " . (٢)

**وجه الدلالة :** العموم الوارد في هذه الآيات يدل على وجوب الزكاة ، فيتناول مال اليتيم والصبي والمجنون ، فالإضافة في قوله تعالى " للفقراء " ، وقوله " للسائل " بحرف اللام في الآيات تقتضي الاختصاص بجهة الملك ، إذا كان المضاف إليه من أهل الملك ، واليتيم والصبي والمجنون من أهل الملك كما لا يخفى . (٣)

**الدليل الثاني :** ما روى عن النبي ﷺ أنه قال " **اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة** " . (٤) وكذلك قوله ﷺ " **ألا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة** " . (٥)

(١) سورة التوبة : الآية ٦٠ .

(٢) سورة الذاريات : الآية ١٩ .

(٣) القرضاوي : فقه الزكاة ، (١/١١٩) .

(٤) مالك : موطأ مالك ، رواه موقوفا على عمر بن الخطاب ﷺ ، ( كتاب الزكاة ، باب زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها ، ٢٥١/١ ، ح ٥٨٨ ) ، البيهقي : السنن الصغرى للبيهقي ، ( كتاب الزكاة ، باب من تجب عليه الزكاة ، ٢٠٧/٣ ، ح ١٢٦٨ ) ، قال الألباني في إرواء الغليل (٢٥٩/٣) : حديث ضعيف .

(٥) الدارقطني : سنن الدارقطني ، ( كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم ، ١٠٩/٢ ، ح ١ ) وقال الألباني في إرواء الغليل (٢٥٨/٣) حديث ضعيف .

**وجه الدلالة :** أن النبي ﷺ أمر أولياء اليتيم أن يتجروا بالمال ويستثمروه فيما فيه الزيادة والنمو ، ولا يكنز المال دون فائدة ونمو له ، فتأكله الزكاة حينئذ ، ولو لم تجب الزكاة في مال اليتيم ما كانت الصدقة تأكلها ، ومن جهة أخرى فإن مال اليتيم الأصل فيه حرمة التصرف ، إلا بما هو مصلحة لليتيم. (١)

**الدليل الثالث :** أما الصبي والمجنون ، فإنهما يدخلان في عموم الحديث الثابت عن النبي ﷺ " لما بعث معاذاً إلى اليمن قال : إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإن هم أطاعوك لذلك ، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوك لذلك ، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإن أطاعوك لذلك ، فأبأك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب ". (٢)

**وجه الدلالة :** أن النبي ﷺ جعل مناط الأمر لمعاذ بن جبل ؓ في أخذه الصدقة من أهل اليمن " الغنى " ، ولم يحدد له كون المأخوذ منه بالغاً عاقلاً أو لا ، فيدخل في عموم النص الصبي والمجنون ، ولأن سبب وجوب الزكاة ملك النصاب ، وقد وجد فتجب الزكاة فيه كالبالغ. (٣)

#### أدلة الاتجاه الثاني :

**الدليل الأول :** قول النبي ﷺ " بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً " (٤)

**وجه الدلالة :** أن ما بني عليه الإسلام يكون عبادة ، والعبادات قد جعل الشارع مناط الحكم فيها العقل والبلوغ ، وبالتالي فلا تجب الزكاة في مال اليتيم ولا الصبي ولا المجنون ، لأن علة وجوب الزكاة في أموالهم التكليف ، ولا تكليف لهؤلاء. (٥)

**الدليل الثاني :** قول النبي ﷺ " رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي

(١) ابن قدامة : المغني ، (٤٨٨/٢) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب الزكاة ، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا ، ١٢٨/٢ ، ح ١٤٩٦ ) ، أخرجه مسلم في صحيحه ( كتاب الإيمان ، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام ، ٥٠/١ ، ح ١٩ ) .  
(٣) الشوكاني : نيل الأوطار ، (٥٠٦/٤) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب الإيمان ، باب الإيمان وقول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس ، ١١/١ ، ح ٨ ) ، أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب الإيمان ، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام ، ٤٥/١ ، ح ١٦ ) .

(٥) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (٥/٢) .

حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق " (١).

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ رفع عن الصبي والمجنون وجوب التكليف عموماً ، ويدخل في ذلك وجوب الزكاة في ماله ، فإن إيجاب الزكاة في أموالهم إيجاب الفعل ، وإيجاب الفعل على العاجز عن الفعل ، تكليف ما ليس في الوسع ، ولا سبيل إلى الإيجاب على الولي ليؤدي من مال الصبي ، لأن الولي منهي عن قربان مال اليتيم إلا على وجه الأحسن بنص الكتاب ، قال الله تعالى " ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده " (٢). وأداء الزكاة من ماله قربان ماله لا على وجه الأحسن (٣).

المناقشة :

مناقشة الاتجاه الأول :

مناقشة الدليل الأول : قوله تعالى " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ " (٤)، وقوله عز وجل " وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ " (٥).

الرد : المراد من الصدقة المذكورة في الآيتين محل الصدقة ، وهو المال ، لا فعل الصدقة ، لأنها اسم للفعل وهو إخراج المال إلى الله تعالى وذلك حق الله تعالى لا حق الفقير (٦). وبناءً عليه فالصدقة بهذا المعنى متعلقة بالمكلفين الذين يتوجه إليهم خطاب التكليف ، وهذا خارج محل النزاع .

مناقشة الدليل الثاني : حديث " اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة " وغيره .

الرد : يرد عليه من وجهين :

الوجه الأول : أن اسم الصدقة الوارد في الحديث لفظ مشترك ، يُطلق على النفقة كما قال ﷺ " نفقة الرجل على نفسه صدقة ، وعلى عياله صدقة " (٧) وفي الحديث ما يدل عليه ، لأنه

---

(١) أبو داود : سنن أبي داود ، ( كتاب الحدود ، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدا ، ٢٤٣/٤ ، ح ٤٤٠٠ ) ، الترمذي : سنن الترمذي ، ( كتاب الحدود ، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد ، ٣٢/٤ ، ح ١٤٢٣ ) ، وقال محققه الشيخ الألباني : حديث صحيح .

(٢) سورة الأنعام : الآية ١٦٢ .

(٣) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ( ٥/٢ ) .

(٤) سورة التوبة : الآية ٦٠ .

(٥) سورة الذاريات : الآية ١٩ .

(٦) الكاساني : بدائع الصنائع ، ( ٥/٢ ) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب الإيمان ، باب ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى ، ٢٠/١ ، ح ٥٤ ) .

أضاف الأكل إلى جميع المال ، والنفقة هي التي تأكل الجميع لا الزكاة ، فهي تأكل جزءاً من المال ويبقى أقل من النصاب .

**الوجه الثاني :** أن الحديثين على تسليم صحتهما ، فهما غريبان أو من الآحاد ، وقد تقرر في علم أصول الفقه أنه لا يقدم حديث الآحاد على الكتاب .<sup>(١)</sup>

**مناقشة الدليل الثالث :** حديث معاذ " إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ... " .

**الرد :** أن النبي ﷺ جعل مناط الدعوة التي أرسلَ معاذ ﷺ لأجلها هي التكليف ، ودليل ذلك أنه قال " فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ... " وقد حصل الاتفاق على عدم تكليف الصبي والمجنون ، إذن هذا الدليل فيه تأييد لقولنا بعدم وجوب الزكاة على غير المكلفين ، كالصبي والمجنون .

#### مناقشة الاتجاه الثاني :

**مناقشة الدليل الأول :** قوله ﷺ " بني الإسلام على خمس ... " .

**الرد :** أن هذا الحديث جاء في سياق بيان التكليف الشرعية التي فرضها الله تبارك وتعالى على العباد ، وليس فيه بيان لأصناف المكلفين وغير المكلفين هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن النصوص الشرعية جاءت بإيجاب الزكاة على من ملك النصاب من المسلمين ، وحال على ماله الحول ، من غير فرق بين الصغير والكبير ، والعاقل والمجنون .

**مناقشة الدليل الثاني :** قوله ﷺ " رفع القلم عن ثلاثة ... " .

**الرد :** فالمراد رفع الإثم والوجوب ، ونحن نقول لا إثم عليهما ، ولا تجب الزكاة عليهما ، بل تجب في مالهما ويطلب بإخراجها وليهما ، كما يجب في مالهما قيمة ما ألتفاه ويجب على الولي دفعها .<sup>(٢)</sup>

#### الترجيح :

بعد هذا العرض لمذاهب الفقهاء في هذه المسألة ، وتحديد علة كل مذهب مدعمة بالأدلة والمناقشات ، يتبين التأثير الكبير الذي يحدثه الاختلاف في تحديد العلة على الفروع الفقهية . ويمكن القول بأن الاختلاف في تحديد العلة لحكم شرعي ما يعتبر من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف الفقهاء في الحكم الصادر نحوه .

(١) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (٥/٢) .

(٢) النووي : المجموع شرح المهذب (٣٣٠/٥) ، ابن قدامة : المغني ، (٤٨٨/٢) .



وبعد النظر في أدلة الفريقين ، والمناقشات التي جرت بينهم ، يظهر للباحث قوة مذهب الجمهور في إيجاب الزكاة في مال اليتيم والصغير والمجنون ، وذلك للأدلة الآتية :

- ١\_ قوة الأدلة التي أوردها أصحاب الاتجاه الأول .
- ٢\_ ضعف أدلة الاتجاه الثاني ، وردودهم .
- ٣\_ أن الزكاة لها تعلق كبير بالجانب المادي ، فقد جرت عادة الشارع بالنظر في تصرفات اليتيم والصبي والمجنون المالية ، وتضمينهم المتلفات من الأشياء .

المبحث الثاني : أثر الاختلاف في تحديد العلة في المعاملات .  
وفيه مطالب :

المطلب الأول : القياس على الربويات الستة .

المطلب الثاني : التسعير .

المطلب الثالث : التأمين التجاري .

## المطلب الأول : القياس على الرويات الستة .

### صورة المسألة :

أحل الله سبحانه وتعالى البيع وحرم الربا ، وقد نص الشارع الحكيم على أنواع معينة من الأطعمة والسلع التي يدخل فيها الربا ، ومن تلك الأنواع : الذهب والفضة والقمح والشعير والتمر والملح .

### تحريم محل النزاع :

١\_ قد أجمع الفقهاء على أنه يحرم ربا النسيئة<sup>(١)</sup> و ربا الفضل<sup>(٢)</sup> في البيع والسلم<sup>(٣)</sup> والقرض في الرويات الستة<sup>(٤)</sup>، وهي المذكورة في قوله ﷺ " الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يداً بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطي فيه سواء "<sup>(٥)</sup> إذا كانت من جنس واحد كالذهب بالذهب ، والبر بالبر ، وهكذا .

٢\_ وأجمعوا كذلك أنه إذا اختلفت الأجناس واشتركت في العلة ، فإنه يحرم فيها النساء ، كالذهب بالفضة مثلاً ، فالعلة فيهما الثمنية .

ويباح فيها التفاضل ، كخمسين درهم من الذهب مقابل مئة درهم من الفضة ، والبر بالشعير كذلك ، ولكن بشرط التقابض في الحال .

٣\_ وأجمعوا كذلك أنه إذا اختلفت العلة بين الأصناف ، فإنه يباح فيها النساء والتفاضل كالذهب بالبر مثلاً ، والفضة بالتمر<sup>(٦)</sup> .

٤\_ ثم حدث اختلاف بين الفقهاء في جريان الربا في هذه الأصناف الستة ، أو الإقتصار على النص فحسب ، فجمهور الفقهاء على جريان الربا في غير هذه الأصناف المذكورة في الحديث ،

(١) ربا النسيئة : هُوَ بَيْعُ الدَّرْهَمِ بِالدَّرْهَمَيْنِ إِلَى أَجَلٍ . انظر الماوردي : الحاوي في فقه الشافعي (٧٦/٥) .

(٢) ربا الفضل : هُوَ التَّبَيْعُ مَعَ زِيَادَةِ أَحَدِ الْعَوَضَيْنِ عَلَى الْآخَرِ . انظر الشريبي : الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (٢٧٨/٢) .

(٣) السَّلْمُ : هُوَ عَقْدٌ يُوْجِبُ الْمَلِكَ لِلْبَائِعِ فِي الثَّمَنِ عَاجِلاً ، وَلِلْمَشْتَرِي فِي الثَّمَنِ آجِلاً . انظر الجرجاني : التعريفات (١٦٠/١١) .

(٤) الأصناف التي نص النبي ﷺ على جريان الربا فيها أكثر من ستة أصناف ، فمما ذكر في النص جريان الربا فيه الزبيب ، ولكن قد جرت عادة الفقهاء بتسمية هذه المسألة بالرويات الستة .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ، (كتاب المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا ، ١٢١٠/٣ ، ح ١٥٨٧) .

(٦) ابن قدامة : المغني ، (١٣٤/٤) ، الموصلي : الاختيار لتعليل المختار ، (٣٠/٢) ، العيني : عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، (٤٤٣/١٧) ، الأنصاري : أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٢٢/٢) .

والظاهرية وغيرهم قالوا بعدم جريان الربا في غير هذه الأصناف الستة . (١)  
 ٥\_ واختلف جمهور الفقهاء في علة جريان الربا في الأصناف الستة ، ليقاس على هذه  
 الأصناف ما تحققت فيه هذه العلة ؟ فهل العلة هي التقدير ؟ أم الاقتيات والادخار ؟ أم الطعم ؟  
 أم التقدير والطعم معا ؟ (٢)  
 ونحن في هذا المطلب محل بحثنا هو الاختلاف في تحديد العلة ، والتي يقاس عليها غيرها من  
 الأنواع والأصناف .

#### مذاهب الفقهاء :

**المذهب الأول :** ذهب الإمام أبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايات عنه، إلى أن العلة هي  
 التقدير، فكل موزونٍ أو مكيلٍ ، فإنه يجري فيه الربا . (٣)  
**المذهب الثاني :** ذهب الإمام مالك إلى أن العلة الثمينة في الذهب والفضة ، والاقتيات والادخار  
 في الأربعة الأخرى . (٤)  
**المذهب الثالث :** ذهب الإمام الشافعي إلى أن العلة في الذهب والفضة هي الثمينة ، وفي  
 الأربعة الأخرى الطعم ، وخصه في روايةٍ بما كان مكيلاً أو موزوناً ، وهو الرواية الثانية  
 لأحمد . (٥)

**سبب الخلاف :** يتلخص سبب الخلاف في هذه المسألة في اختلاف العلماء في تحديد العلة  
 التي لأجلها أجروا الربا في غير الأصناف المذكورة في الحديث ، فكل مذهب حاول اختيار أهم  
 وصف تشترك فيها الأصناف الستة ، فمنهم من جعله " الكيل أو الوزن " ، ومنهم من جعله "   
 الثمينة " في الذهب والفضة ، و " الطعم " في الأربعة الأخرى ، أو " الادخار والاقتيات " ، مع  
 الاتفاق على " الثمينة " .

#### أدلة المذاهب :

**أدلة المذهب الأول :** القائلين بأن العلة هي التقدير .

**الدليل الأول :** قوله تعالى " **أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ (١٨١) وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ**

(١) ابن قدامة : المغني ، (١٣٥/٤) .

(٢) ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، (١٣٠/٢) ، ابن عبد البر : التمهيد ، (٨٨/٤) ،

حاكم المطيري : دراسة حديثية وفقهية عن الأحاديث الواردة في الروايات الستة

hakem.com

http://www.dr-

(٣) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (١٨٥/٥) ، المرغيباني : الهداية شرح البداية ، (٦١/٣) البهوتي :

الروض المربع شرح زاد المستقنع ، (٢٢٥/١) ، البهوتي : كشاف القناع ، (٢٥١/٣) .

(٤) الدردير : الشرح الكبير ، (٤٧/٣) ، الصاوي : بلغة السالك ، (٤٢/٣) .

(٥) الشافعي : الأم (١٦/٣) ، الغزالي : الوسيط ، (٤٩/٣) ، الشربيني : الإقناع ، (٢٧٩/٢) ، الغزالي : مغني المحتاج ،

(٢٢/٢) .

المُسْتَقِيم (١٨٢) وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ" (١) ، وقال سبحانه وتعالى " وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ" (٢).

وجه الدلالة : أن الله تبارك وتعالى جعل حرمة الربا بالكيل والموزون مطلقاً عن شرط الطعم ، فدل على أن العلة هي الكيل والوزن ، دون غيرها . (٣)

وكذلك ألحق الله تبارك وتعالى الوعيد الشديد بالتطيف في الكيل والوزن ، مطلقاً من غير فصل بين المطعوم وغيره ، فدل على أن علة التحريم هي كون الشيء مكيلاً أو موزوناً . (٤)

الدليل الثاني : ما ثبت " أن عامل خبير أهدى إلى رسول الله ﷺ تمرّاً جَنِيْباً" (٥) ، فقال : أوكل تمر خبير هكذا ؟ فقال : لا ، ولكني أعطيت صاعين وأخذت صاعاً ، فقال ﷺ أربيت ، هلا بعت تمرّك بسبعة ، ثم ابتعت بسلتك تمرّاً ، وكذلك الميزان " . (٦)

وكذلك ما جاء عن أبي سعيد الخدري ﷺ " قسم رسول الله ﷺ طعاماً مختلفاً ، فتبايعناه بيننا بزيادة ، فنهانا رسول الله ﷺ أن نأخذه إلا كيلاً بكيل " . (٧)

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ جعل علة تحريم التفاضل في الجنس الواحد هي الكيل ، ثم ألحق به الوزن مطلقاً من غير فصل بين المطعوم وغير المطعوم . (٨)

الدليل الثالث : إن جعل علة الحكم التقدير بالوزن أو الكيل يوجب المماثلة في الصورة ، وبه يُعرف التساوي حقيقة ، وبه تتحقق صيانة أموال الناس ، فهو أولى من المصير إلى ما اختلفوا فيه ، ولا يعرف به التساوي حقيقة ، ولأن التساوي والمماثلة شرط لقوله ﷺ : " مثلاً بمثل " (٩) وفي بعض الروايات " سواءً بسواء " . (١٠)

(١) سورة الشعراء : الآية ١٨١ .

(٢) سورة هود : الآية ٨٥ .

(٣) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (١٨٤/٥) .

(٤) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (١٨٤/٥) .

(٥) التمر الجنيب : هو النوع من التمر جيد . انظر الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس (١٩٩/٢) .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ، ( كتاب الاعتصام ، باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ ، ١٠٧/٩ ، ح ٧٣٥٠ ) ، أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب المساقاة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثل ، ١٢٥١/٣ ، ح ١٥٩٣ ) .

(٧) أبو يعلى : مسند أبي يعلى ، (٢٨٣/٢ ، ح ٩٩٩) ، قال محققه حسين سليم أسد : إسناده صحيح .

(٨) - الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (١٨٤/٥) ، ابن بطال : شرح صحيح البخاري ، (٢١٥/٦) .

(٩) - أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب المساقاة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثل ، ١٢١٤/٣ ، ح ١٥٩٢ ) .

(١٠) ابن الموصلي : الاختيار لتعليل المختار ، (٣٠/٢) ابن قدامة : المغني ، (٢٧/٤) .

أدلة المذهب الثاني : القائلين بأن العلة في الذهب والفضة الثمنية ، وفي الباقي الاقتيات والادخار .

الدليل الأول : المعنى الذي يجمع بين الذهب والفضة هو كونها أثماناً ، والمعنى الذي يجمع بين الأربعة الأخرى هو كونها أقواتاً مدخرة (١) ، لأنه لا يخلو إما أن تكون العلة مطلق الطعم ، أو الطعم الموصوف بالادخار والاقتيات ، ولا يصح اعتبار الطعم وحده هو العلة ، وذلك لأن النبي ﷺ ذكر عدداً من الأصناف ، يقصد بذلك التنبيه على المعنى الزائد على الطعم ، وهو الادخار والاقتيات ، وكل واحد من الأنواع الأربعة المذكورة في الحديث يمثل نوعاً خاصاً من أنواع المدخرات ، فلا تكرر في ذكرها ، وهذا الوصف المختار أخص أوصافها ، فوجب التعليق به دون سواه . وقد سبق لنا في مبحث شروط العلة ، أنه يجب أن تكون العلة جامعة مانعة . (٢)

الدليل الثاني : أن هذه العلة يتعلق تأثيرها بكل واحد من أفراد المنصوص عليه ، لأنه لو لم يذكره لم يستفد تعلق الحكم بنوعه ، ولا يوجد ذلك في علل المخالفين ، وذلك لأن الطعم والكيل واحد فيها ، ولا عبرة عندهم في اختلافها ، فكان التعليل بالقوت والادخار أولى . (٣)

الدليل الثالث : أن هذه العلة ثابتة لا تتغير في الأشياء المعللة به ، ومن شرط العلة الاطراد في جميع أفرادها ، وسبق التنبيه لهذا في مبحث شروط العلة ، وهذا وجد في القوت المدخر ، بخلاف علة الكيل والوزن ، فهي علة منقوضة ، إلى جانب أنها غير مؤثرة في الحكم ، فلا توجد مناسبة ظاهرة بين الفرع والأصل ، ومن شرط العلة وجود مناسبة بين المقيس والمقيس عليه . (٤)

وأما الذهب والفضة فعلتهما هي الثمنية ، وهي علة قاصرة (٥) ، لتعذر القياس عليهما ، وهو غير مانع من صحة العلة مع التعبد بالقياس . وسبب اختيار علة الثمنية في الذهب والفضة ، وجريان الربا فيهما ، هو أن التجارة في الأثمان بجنسها ، يفسد على الناس مقصود الأثمان . (٦) ومُنَعُوا من التجارة في الأقوات بجنسها ، لأن ذلك يفسد عليهم مقصود الأقوات .

---

(١) معنى الاقتيات أن يكون الطعام مقتاتاً ، أي تقوم به البنية ، أما الادخار فهو : أن لا يفسد بتأخيره إلا أن يخرج التأخير عن العادة . انظر التسولي : البهجة في شرح التحفة (٤١/٢) .

(٢) ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١٣١/٢) ، الخن : أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء (ص : ٤٩٩) .

(٣) الخن : أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء (ص : ٤٥٠) .

(٤) الماوردي : الحاوي في فقه الشافعي (٨٦/٥) .

(٥) سبق ذكر الخلاف في حجية العلة القاصرة ، وأنها علة صحيحة معتبرة ، انظر مبحث شروط العلة المختلف فيها (ص : ٣٢) .

(٦) ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، (١٣٢/٢) ، الدردير : الشرح الصغير على مختصر خليل ، ( ٢٤/٢ ) ، بلغة السالك لأقرب المسالك ، ( ٢٤/٢ ) ، ابن القيم : أعلام الموقعين ، ( ١٥٧/٢ ) .

أدلة المذهب الثالث : القائلين بأن العلة في الذهب والفضة الثمنية ، وفي الباقي الطعم .  
الدليل الأول : ما جاء عن معمر بن عبد الله قال : " كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول : الطعام بالطعام مثلاً بمثل " (١).

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ علق الحكم باسم ، فدل على أن العلة الطعم ، وإن لم يكل ولم يوزن ، لأنه علق ذلك على الطعام ، وقد صرخ الأصوليون بأن اقتران الوصف بحكم لو لم يكن هو أو نظيره علة للحكم ، كان اقترانه بعيداً شرعاً ولغة (٢).

وأيضاً فإن من شروط العلة الاطراد \_ دوران الحكم مع العلة وجوداً وعدماً\_ وقد نظرنا في هذه المطعومات المذكورة في النص ، فوجدنا أنه كلما فقدت صفة الطعم عنها ، فقدت حرمة الربا فيها ، وكلما وجدت صفة الطعم فيها وجدت حرمة الربا .

فإذا زرع وخرج نباتاً بطل فيه الربا ، وجاز التعاوض فيه ، فإذا انعقد الحب وعاد مطعوماً ، عادت إليه الحرمة ، فوجب حينئذ اعتبار هذه الصفة هي العلة (٣).

الدليل الثاني : أن الشرع لما ضم الملح ، الذي هو أدنى ما يطعم ، إلى البر الذي هو أعلى المطعومات ، دل ذلك على أن ما بين النوعين من المطعومات لاحق بها (٤).  
المناقشة :

#### مناقشة أدلة المذهب الأول :

مناقشة الدليل الأول : قوله ﷺ " وزناً بوزن " وقوله ﷺ " كيلاً بكيل "

الرد : إن ذكر الوزن والكيل في الأحاديث مثل قوله ﷺ " وزناً بوزن " وقوله ﷺ " كيلاً بكيل " ونحوها إنما ذكرت لبيان ما يتحصل به التساوي في هذه الأصناف المنصوص عليها ، ليس إلا ، كما قال : " مثلاً بمثل سواءً بسواء " (٥) ولا مدخل للعلية في ذكرها ، لأن من شرط العلة التأثير في المعلول كما سبق بيانه (٦) ، فإنه لا فرق بين هذا القول ، وبين من قال لم ينص إلا على مأكول أو ثمن ، أو من قال لم ينص إلا على مطعومٍ أو مقتات ومدخر ومعدني وما يصلح به الطعام ، أو من قال لم ينص إلا على ما يزكى وعلى مالح الطعم فقط ، فليس بعض هذه الدعاوى أولى من بعض (٧).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب المساقاة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثل ، ٣/١٢١٤ ، ح ١٥٩٢ ).

(٢) النووي : المجموع شرح المهذب ، ( ٣٩٥/٩ ) ، البغوي : شرح السنة ، ( ٥٨/٨ ) .

(٣) النووي : المجموع شرح المهذب ( ٣٩٥/٩ ) ، الخن : أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ( ص : ٥٠٠ ) .

(٤) البغوي : شرح السنة ، ( ٥٨/٨ ) ، ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ( ٩٩/٢ ) .

(٥) سبق تخريجه ( ص : ٣٨ ) .

(٦) انظر مبحث شروط العلة ، ( ص : ٢٧ ) .

(٧) الشوكاني : السيل الجرار ، ( ٦٤/٣ ) ، ابن حزم : المحلى ، ( ٢٣٨/٧ ) .

مناقشة الدليل الثاني : أن الشرع جعل علة الربا في الأصناف الستة الكيل من غير فصل بين مطعوم أو غير مطعوم .

الرد : أن ذكر الوزن والكيل وصف طردي<sup>(١)</sup> \_ غير معتبر \_ ، ليس في التعليل به مناسبة ظاهرة ، كما أنه انتقض في بعض صورته دون وجود فرق مؤثر ، فدل على أنه لا يصلح التعليل به ، ومن شرط العلة ثباتها أمام المفسدات ، التي منها النقض ، وذلك في إجماعهم على جواز السلم في الموزونات من الحديد ونحوها ، ولو كان لهذه العلة أثر لحرم إلا يداً بيد .<sup>(٢)</sup>  
مناقشة أدلة المذهب الثاني :

مناقشة الدليل الأول : المعنى الذي يجمع بين الذهب والفضة هو كونها أثماناً ، والمعنى الذي يجمع بين الأربعة الأخرى هو كونها أقواتاً مدخرة .

الرد : جعل العلة في الذهب والفضة كونها أثماناً يؤدي إلى طرد الحكم في أصناف لم تتحقق فيها العلة ، لأن الثوم والبصل والكراث والخل والفلفل بل والملح الذي جاء فيه النص ، ليس منها شيء يكون قوتاً أصلاً ، بل بعضها يقتل إذا أكل منه نصف وزن ما يؤكل مما يتقوت به كالمح ، وتفسد عليهم هذه العلة أيضاً في اللبن والبيض ، فإنهما لا يمكن ادخارهما ، والربا عندهم يدخل فيها ، وتفسد أيضاً عليهم في الكمون والحلبة وغيرها ، وليس شيئاً من ذلك قوتاً والربا عندهم في كل ذلك .<sup>(٣)</sup>

مناقشة أدلة المذهب الثالث :

مناقشة الدليل الأول : ذكر في بعض الأحاديث لفظ " الطعام " فتكون هي العلة .

الرد : إن ذكر الطعام في بعض الأحاديث الواردة في هذا الباب ، إنما هو مثل ذكر الوزن أو الكيل أو العدد ، فقد جاء في بعض الأحاديث أن النبي ﷺ ذكر العدد كما في حديث عثمان رضي الله عنه بلفظ " لا تبيعوا الدينار بالدينارين " <sup>(٤)</sup> ، وفي رواية " ولا درهمين بدرهم " <sup>(٥)</sup> ، ولم يعتبر العدد أحد ، وبالتالي فليس مجرد ذكرها دليلاً على أنها مناط الحكم ، وليس أحدها أولى بالتعليل من غيره ، والترجيح من غير دليل تحكم .<sup>(٦)</sup>

مناقشة الدليل الثاني : ذكر الملح وهو أدنى المطعومات مع البر الذي هو أعلى المطعومات يشعر بأن العلة في ذلك الطعم .

(١) الاطراد هنا بمعنى أن الوصف ملغى لم يعتبره الشرع ، ويجب على المجتهد أن يحذفه ، انظر حاشية ١ (ص : ٧٠).

(٢) البغوي : شرح السنة ، (٥٧/٨) ، ابن القيم : أعلام الموقعين ، (١٥٦/٢) .

(٣) الشافعي : الأم (١٧/٣) ، البغوي : شرح السنة ، (٥٨/٨) ، ابن رشد : بداية المجتهد ، (٩٩/٢) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ، (كتاب المساقاة ، باب الربا ، ١٢٠٩/٣ ، ح ١٥٨٥) .

(٥) سبق تخريجه (ص : ١٠٩)

(٦) الشوكاني : السيل الجرار ، (٦٥/٣) .



الرد : إن اعتبار جريان الربا في الملح بعلة الطعم غير صحيح ، فهذه العلة منقوضة ، وذلك لأن الملح مما يصلح به الطعام ، فيجب أن يدخل غيره من الأشياء التي تستخدم في إصلاح الطعام ، وهذا فيه من المشقة والحرغ ما لا تبيحه الشريعة الإسلامية .

#### الترجيح :

أقول : بعد البحث والدراسة لمذاهب الفقهاء في هذه المسألة ، نجد أنهم بناءً على اختلافهم في تحديد العلة قد اختلفوا في الأحكام الشرعية المبنية عليها ، وذلك أن تحديد العلة في هذه المسألة كان له الأثر البالغ على الأحكام الشرعية المترتبة عليها ، فقد أدى ذلك إلى توسيع قاعدة الأصناف والأطعمة التي يتناولها الحكم بجريان الربا فيها ، وذلك تبعاً لاتساع وعموم العلة أو تضيقها ، بمعنى أن من اختار كون العلة " التقدير " فقد أدخل في مفهوم العلة ومعناها ، الكثير من الأصناف والأطعمة ، بينما من اختار كون العلة " الادخار والاقتيات " فقد ضيق المدى الواسع الذي شمله وتناوله مذهب الحنفية ، وهكذا توسط من اختار الطعم فقط .

وبالنظر في أدلة المذاهب وعللهم يظهر للباحث أن العلة المعتبرة ، السالمة من المعارضة والمناقضة ، في النقدين هي مطلق الثمنية كما هو مذهب الشافعية والمالكية ، وأن علة الربا في الأصناف الأربعة هي الاقتيات والادخار وهو مذهب المالكية ، وذلك للأسباب التالية :

١\_ قوة أدلة القائلين بعلة " الثمنية " في الذهب والفضة ، و " الاقتيات والادخار " في الأصناف الأربعة الأخرى . وذلك لأن علة الثمنية أخص أوصاف الذهب والفضة وهي مقصودهما الأعظم ، وبالتالي جعلها علة لهما ، أقوى وأوضح من جعل العلة للذهب والفضة الكيل أو الوزن ، كما هو مذهب الحنفية .

وكذلك الاقتيات والادخار هي أخص أوصاف الأطعمة التي ذكرت في الحديث ، وهي علة ظاهرة منضبطة ، سالمة من المعارضة مما هو أقوى منها .

٢\_ ضعف الاعتراضات الموجهة لهذه العلة ، فإن الاعتراضات التي اعترض بها المخالف غير متوجه ، ولا تنقص من تأثير العلة وقوتها ، واستغراقها لأجزاء المعلول وأفراده .

٣\_ ضعف أدلة المذاهب المخالفة ، وعدم صحة العلة التي اعتمدوا عليها في تحديد الأصناف والأطعمة التي يجري فيها الربا .

٣\_ مناسبة هذا العلة لروح الشريعة ومقاصدها العامة ، وذلك لأن الشريعة الإسلامية أرادت أن توفر القوت الأساسي لكل أفراد المجتمع ، ليعيش المجتمع في استقرار اقتصادي ونفسي ، والعلة المختار ترجيحها ، هي أضبط العلل وأقواها في تحقيق هذا الهدف .

## المطلب الثاني : التسعير (١) في حالة الغلاء .

صورة المسألة :

فتح الشارع الحكيم المجال واسعا أمام الناس للتبادل التجاري والأقتصادي فيما بينهم ، ومنع كل ما يقف في وجه هذه الحرية التجارية ، لذا حرم التسعير ابتداءً ، وهذا باتفاق العلماء ، ولكن اختلاف الفقهاء كان فيما إذا كان هناك تلاعب في الأسعار واحتكار لها .

تحرير محل النزاع :

اتفق الأئمة الأربعة على أن الأصل في التسعير الحرمة<sup>(٢)</sup>، وأنه لا يجوز للحاكم أن يسعر للناس بضائعهم وتجارتهم<sup>(٣)</sup>. وكذلك اتفقوا على حرمة التسعير إذا كان الغلاء بأسباب طبيعية وليست مصطنعة ، ولكنهم اختلفوا في جواز التسعير في حالة الغلاء إذا كان لأسباب غير طبيعية ومصطنعة على مذاهب وهي :

**المذهب الأول :** لا يجوز التسعير، وهو مذهب جمهور المالكية والشافعية والحنابلة .<sup>(٤)</sup>

**المذهب الثاني :** يجوز التسعير في الغلاء ، وهو مذهب جمهور الحنفية وبعض المالكية وبعض الشافعية ، وابن تيمية وابن القيم من الحنابلة .<sup>(٥)</sup>

**سبب الخلاف :**

كان من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف الفقهاء في هذه المسألة هو اختلافهم تحديد العلة ، التي يبني عليها جواز التسعير في حالة الغلاء أو عدمه ، حيث جعل المانعون من التسعير في حالة الغلاء ، علة المنع عندهم هي " حرية التصرف في الملك " ، بينما جعل القائلون بجواز التسعير علتهم في ذلك " مراعاة المصلحة العامة " .<sup>(٦)</sup>

---

(١) التسعير هو : أن يصدر موظف عام مختص بالوجه الشرعي ، أمراً ، بأن تباع السلع ، أو تبذل الأعمال أو المنافع التي تفيض عن حاجة أربابها ، وهي محتبسة أو مغالى في ثمنها ، أو أجراها ، على غير الوجه المعتاد ، والناس أو الحيوان أو الدولة في حاجة ماسة إليها ، بثمن أو أجر معين عادل بمشورة أهل الخبرة " . انظر الدريني : بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله (٥٤٢/١).

(٢) حكى ابن عبد البر عن بعض السلف جواز التسعير مطلقاً ، منهم الليث بن سعد و سعيد بن المسيب وربيعه بن عبد الرحمن ويحيى بن سعيد الأنصاري ، انظر ابن عبد البر : الاستنكار (٣٧٢٣/١) .

(٣) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (١٢٩/٥) ، ابن عبد البر : الاستنكار ، (٣٧٢٢/١) ، الماوردي : الحاوي في فقه الشافعية ، (٤٠٧/٥) ، ابن تيمية : مختصر الفتاوى المصرية ، (٣٣١/١).

(٤) ابن عبد البر : الاستنكار ، (٣٧٢٢/١) ، الماوردي : الحاوي في فقه الشافعية ، (٤٠٧/٥) ، البهوتي : الروض المربع شرح زاد المستنقع ، (٢١٤/١) ، مجموعة علماء : الموسوعة الفقهية الكويتية ، (٣٠٣/١١) .

(٥) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (١٢٩/٥) ابن عابدين : حاشية ابن عابدين ، (٤٠٠/٦) ، ابن عبد البر : الاستنكار ، (٣٧٢٢/١) ، ابن تيمية : مختصر الفتاوى المصرية ، (٣٣١/١) ، ابن القيم : الطرق الحكيمة ، (٣٥٥/١) .

(٦) الدريني : بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله (٥٧٠/١).

ولكل فريق أدلته وحججه لتأييد مذهبه ، نوردها فيما يأتي :

**أدلة المذاهب :**

**أدلة المذهب الأول : القائلين بالمنع من التسعير حالة الغلاء .**

**الدليل الأول :** قول الله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ". (١)

**وجه الدلالة :** أن مبدأ التراضي الذي اشترطت الشريعة توافره في البيع منتقي في التسعير ، فإن الناس مسيطون على أموالهم والتسعير حجر عليهم ، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين ، وليس نظره في مصلحة رخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن ، وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم ، وحينئذ يحرم التسعير ، لأنه ترجيح بلا مرجح . (٢)

**الدليل الثاني :** عن أنس رضي الله عنه قال: " غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقال الناس: يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا، فقال رسول الله ﷺ : إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ، وإنني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني في دم ولا مال ". (٣)

**وجه الدلالة :** أنه ﷺ لم يسعر ، وقد سأله ذلك ، ولو جاز لأجابهم إليه ، وإذا كان ﷺ لم يسعر ، وقد طُلب منه التسعير رغم غلاء السعر كما ورد في الحديث ، فلا يجوز بعد ذلك التسعير لأنه أكل لأموال الناس بالباطل ، لأن الشرع إذا أعرض عن أمر ولم يفعله مع توفر الدواعي للفعل وقيام الحاجة ، دل هذا على عدم المشروعية لفعله بعد ذلك ، كيف وقد جعله النبي ﷺ من الظلم والبغي . (٤)

**الدليل الثالث :** عن عمر رضي الله عنه : " أنه مر بحاطب رضي الله عنه في سوق المصلى وبين يديه غرارتان (٥) فيهما زبيب فسأله عن سعرهما فسعر له مدين لكل درهم ، فقال له عمر رضي الله عنه : قد حُدَّتْ بغير مقبلة من الطائف تحمل زبيبا وهم يعتبرون بسعرك . فإما أن ترفع في السعر وأما أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف شئت ، فلما رجع عمر رضي الله عنه حاسب نفسه ثم أتى حاطبا في داره فقال له

(١) سورة النساء: الآية ٢٩ .

(٢) الماوردي : الحاوي في فقه الشافعية ، (٤٠٧/٥) ، الشوكاني : نيل الأوطار ، (٢٣٣/٥) ، المباركفوري : عون المعبود شرح سنن أبي داود ، (٢٣٠/٩) ، المباركفوري : تحفة الأحمدي بشرح جامع الترمذي ، (٤٥٢/٤) .

(٣) أبو داود : سنن أبي داود ، ( كتاب الإجارة ، باب في التسعير ، ٢٨٦ / ٣ ، ح ٣٤٥٣ ) ، الترمذي : سنن الترمذي ، ( كتاب البيوع ، باب ما جاء في التسعير ، ٦٠٥ / ٣ ، ح ١٣١٤ ) وقال محققه الشيخ الألباني : حديث صحيح .

(٤) ابن قدامة : المغني (٣٠٣/٤) ، الزحيلي : الفقه الإسلامي وأدلته (٢٤٢/٤) .

(٥) معنى غرارتان : مثني غرارة وهي أكسية تجعل كالظروف لما يحمل فيها . انظر ابن الجوزي : كشف المشكل من

حديث الصحيحين (١٢٤/١) .

: إن الذي قلت لك ليس بعزمة مني ولا قضاء ، إنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد ،  
فحيث شئت فبع وكيف شئت فبع " .(١)

قال الشافعي رحمه الله فيما نقله عنه الماوردي والنووي : " وبه أقول لأن الناس مسيطون على  
أموالهم ليس لأحد أن يأخذها ولا شيئاً منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التي تلتزمهم ،  
وهذا ليس منها " .(٢)

**الدليل الرابع :** أن التسعير سبب الغلاء ؛ لأن الجالبيين إذا بلغهم ذلك لم يقدموا بسلعهم بلداً  
يكرهون على بيعها فيه بغير ما يريدون ، ومن عنده البضاعة يمتنع من بيعها ويكتمها ، ويطلبها  
أهل الحاجة إليها فلا يجدونها إلا قليلاً ، فيرفعون في ثمنها ليصلوا إليها فتغلوا الأسعار ويحصل  
الإضرار بالجانبين : جانب الملاك في منعهم من بيع أملاكهم ، وجانب المشتري من الوصول إلى  
غرضه فيكون حراماً .(٣)

**أدلة المذهب الثاني :**

**الدليل الأول :** قوله ﷺ : " إني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا  
مال " .(٤)

**وجه الدلالة :** في الحديث دليل صريح على أن العلة في المنع من التسعير أنه مراعاة ألا يظلم  
أحدٌ من الناس ، سواء كان بائعاً أو مشترياً ، وهو يكون بالمحافظة على ميزان العدالة بينهم ، وذلك  
كما يكون بحماية البائع من إلزام المشتري بإياه بسعر دون الذي يريد ، كذلك يكون بحماية  
المشتري من إلزام البائع بإياه بالغبن الفاحش واستغلال ضرورته لإيقاع المظلمة به ، ولا ريب أنه  
ﷺ لو رأى من الباعة ميلاً إلى هذا الظلم لأخذ على أيديهم وألزمهم بحد لا يتجاوزونه ، وذلك  
بمقتضى قوله : " إني لأرجو أن ألقى الله ، وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال " ،  
وبمقتضى حديث " لا ضرر ولا ضرار " (٥) ،(٦)

**الدليل الثاني :** في التسعير إلزام للناس بالعدل الذي ألزمهم الله به ، وما ورد عن رسول الله ﷺ  
من تركه التسعير ، ومن قوله ﷺ " إن الله هو القابض الباسط " هو من قبيل واقعة الحال التي

(١) البيهقي : السنن الكبرى ، ( كتاب البيوع ، باب التسعير ، ٢٩/٦ ، ح ١١٤٧٧ ) ، مالك : الموطأ ، ( كتاب البيوع ،  
باب الحكرة والتربص ، ٦٥١/٢ ، ح ١٣٢٨ ) قال الشيخ عبد القادر الأرئوط في تحقيق سنن البيهقي : إسناده قوي .

(٢) الماوردي : الحاوي في فقه الشافعي (٤٠٧/٥) ، النووي : المجموع شرح المهذب (٣٥/١٣) .

(٣) ابن عبد البر : الاستدكار ، ( ٣٧٢٢/١ ) ، ابن قدامة : المغني والشرح الكبير (٤٤ /٤) .

(٤) أبو داود : سنن أبو داود ، ( كتاب الإجارة ، باب في التَّسْعِيرِ ، ٢٨٦/٣ ، ح ٣٤٥٣ ) ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ،  
( كتاب التجارات ، باب من كره أن يسعر ، ٧٤١/٢ ، ح ٢٢٠٠ ) . قال محققه الشيخ الألباني : حديث صحيح .

(٥) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ( كتاب الأحكام ، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ، ٧٨٤/٢ ، ح ٢٣٤٠ ) ، ابن  
حنبل : مسند أحمد بن حنبل ، ( ٣٢٧/٥ ، ح ٢٢٨٢٩ ) . وقال الألباني في سنن ابن ماجه : حديث صحيح .

(٦) الزحيلي : الفقه الإسلامي وأدلته (٢٤٣/٤) .

لا تعم ، إذ ليس في هذه الواقعة أن أحدا امتنع عن بيع ما الناس يحتاجون إليه ، وحينئذ فالتسعير في حالة الغلاء المتعمد من التجار واجب ، لأنه من دفع الظلم المأمور به شرعاً<sup>(١)</sup> .  
**الدليل الثالث :** قد نهى ﷺ عن الاحتكار، وعلّة النهي ظلم الناس بمنعهم عن الوصول إلى ما يحتاجونه من أقوات وشبهها، وهي علة منصوصة في هذا الباب ، فيقاس التسعير على الاحتكار بجامع هذه العلة وهي رفع الأسعار دون موجب (٢)، والعلة تدور مع معلولها وجوداً وعدماً ، ولا ينبغي النظر للنصوص الشرعية بنظرة قاصرة ، بالوقوف عند المباني وظاهر الألفاظ ، دون تعقل المعاني والحكم التي لأجلها شرعت الأحكام . فكما أن منع الاحتكار فيه تيسير للناس للوصول إلى حاجاتهم ومصالحهم ، فكذا التسعير فيه تيسير لمصالح الناس ، خاصة في حالة الغلاء المتعمد من التجار والمحتكرين .

**المناقشة :**

**مناقشة أدلة المذهب الأول :**

**مناقشة الدليل الأول :** قول الله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ " . (٣) وبالتسعير ينتفي مبدأ التراضي الذي اشترطت الشريعة توافره في البيع .

**الرد :** إن حق التراضي مطلوب شرعاً ، ولكنه في حالة رفع الأسعار بلا مبرر من قبل التجار يعتبر من التعسف المرفوض ، وفي هذه الحالة لا يصلح حجة لمنع التسعير ، الذي يعتبر منعاً للظلم الواقع على المشتري ، فهو كسائر الحقوق في الشرع ، مقيد بعدم الإضرار بالغير ، فرداً كان أو جماعة . (٤)

**مناقشة الدليل الثاني :** ليس نظر الإمام في مصلحة رخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن .

**الرد :** اعتبار التسعير يقوم على تعارض مصلحتين فرديتين ، فلا يجوز ترجيح إحداها على الأخرى إلا بدليل . هذا تصور خطأ للمسألة ، وذلك لأن التسعير فيه تعارض مصلحتين ، الأولى خاصة بالبائع والثانية خاصة للمجتمع ، وبالتالي يجب تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . (٥)

(١) النووي : المجموع شرح المذهب ، (٣٨/١٣) ، ابن تيمية : الحسبة (ص : ٥٣).

(٢) السلطان : الأسئلة والأجوبة الفقهية ، (٨٦/٤) .

(٣) سورة النساء: الآية ٢٩ .

(٤) الدريني : بحوث مقارنه في الفقه الإسلامي وأصوله ، (٥٧٦/١).

(٥) الدريني : بحوث مقارنه في الفقه الإسلامي وأصوله ، (٥٧٠/١) بتصرف .

مناقشة الدليل الثالث : إن عمر رضي الله عنه رجع عن التسعير لما رأى فيه من الظلم والاعتداء على حقوق الآخرين .

الرد : لا حجة لهم في نكوله ، لأنه لم يكن ناشئاً عن اعتقاده بتحريم التسعير ، بل لعدم تحقق مناط الحكم ، وهو وجود الضرر العام .<sup>(١)</sup>  
مناقشة أدلة المذهب الثاني :

مناقشة الدليل الأول : التسعير في حالة الغلاء من العدل الذي أمر الله به .

الرد : إن العلة التي قررها هذا المذهب وهي " تحقيق العدل " علة صحيحة ، ونحن نقول بموجبها<sup>(٢)</sup> ، غير أن الحكم المتفرع عنها يختلف عن الحكم الذي قررتموه ، فإن من مقتضى العدل والإنصاف الذي جاءت به الشريعة الإسلامية ، أن يترك البائع والمشتري يبيعان كيفما أرادا دون التدخل في أسعار السوق ، حتى في حالة الغلاء ، لأن التدخل له أضرار اقتصادية كبيرة على التجار وعلى مستقبل التعاملات التجارية .

مناقشة الدليل الثاني : يقاس التسعير على الاحتكار بجامع رفع الأسعار دون موجب .

الرد : هذا قياس مع الفارق ، وذلك لأن الاحتكار علة المنع منه ظاهرة واضحة منضبطة ، لا تخفى على أحد ، وهي منع حاجات المجتمع الأساسية لغرض الربح ، والمنع منه مصلحة خالصة ، بينما التسعير العلة فيه غير ظاهرة ولا منضبطة ، لأن التسعير فيه تحديد للربح الذي أباحه الشرع ، فهو مفسدة محض .<sup>(٣)</sup>

**الترجيح :**

بعد عرض الأدلة والمناقشات لأقوال المذاهب ، يتبين لنا أثر الاختلاف في تحديد العلة على الفروع الفقهية المترتبة عليها ، فإن تباين الأنظار حول تحديد العلة كان له تأثير كبير في هذه المسألة ، وفي الحكم الصادر بحقها ما بين مانعٍ ومجيزٍ لها .

غير أن القول الصواب في نظر الباحث فيما يتعلق بهذه المسألة هو ما ذهب إليه الفريق الثاني من جواز التسعير في حالة الغلاء فهو الأولى بالترجيح .

**وذلك للأسباب الآتية :**

١\_ أن التسعير في هذه الحالة يوافق روح الشريعة التي تقوم أصلاً على مراعاة الصالح العام ، وإذا كانت المصلحة الفردية قد روعيت في كثير من الأحاديث والوقائع فإن مراعاة المصلحة العامة تعتبر مقصداً أساساً من مقاصد الشريعة ، وتحقيقها أولى من تحقيق المصلحة الخاصة

(١) الدريني: بحوث مقارنه في الفقه الإسلامي وأصوله، (١/٥٨٦).

(٢) القول بالموجب يعتبر من مفسدات العلة التي سبق الحديث عنها . انظر مبحث مفسدات العلة من الفصل الأول (ص : ٢٠).

(٣) سبق الحديث عن مفسدات العلة ، التي منها الفرق . انظر مبحث مفسدات العلة (ص : ٢٠).

خاصة عند التعارض .

٢\_ يمكن حمل الأحاديث المانعة من التسعير رغم غلاء السعر ، على أن يكون في الأحوال العادية التي يخضع فيها السعر لما يعرف بقانون العرض والطلب (١)، والتي لا دخل فيها لإرادة الإنسان ، ولا تكون بسبب الرغبة في زيادة الثمن من قبل أرباب السلع . وأما حينما تستبين الرغبة في الظلم الناتج عن تعمد زيادة الثمن ووضع المشتري تحت الأمر الواقع ، فهذا مغاير لمفهوم الشريعة وليس هو مفهوم النصوص .

٣\_ صحة العلة التي اعتمدها هذا المذهب في إجازة التسعير في حالة الغلاء ، من حيث قوتها واستيفائها للشروط ، وعدم إفسادها بطريقة صحيحة من المخالفين .

---

(١) صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي ، بشأن تحديد أرباح التجار ، حيث أجاز تدخل ولي الأمر في النشاط الاقتصادي عند الحاجة ومن ذلك التسعير ، فجاء في القرار : " لا يتدخل ولي الأمر بالتسعير ، إلا حيث يجد خللاً واضحاً في السوق والأسعار ، ناشئاً من عوامل مصطنعة ، فإن لولي الأمر حينئذ ، التدخل بالوسائل العادية الممكنة ، التي تقضي على تلك العوامل ، وأسباب الخلل والغلاء والغبن الفاحش . (٧٠/١)

## المطلب الثالث : التأمين التجاري.

### صورة المسألة :

يسعى الناس من أجل الاطمئنان على حياتهم وممتلكاتهم ، وقد ابتكروا في سبيل ذلك الكثير من الوسائل ، لتوفير هذا الأمان والاطمئنان ، ومن ضمن الوسائل المبتكرة في هذا الصدد التأمين التجاري الذي يقضي على جميع المخاطر المحتمل حصولها أثناء العملية التجارية ، وقد كان هذا النوع من التأمين محل نظر وبحث الفقهاء المعاصرين .

### تحرير محل النزاع :

من النوازل المعاصرة التي ظهرت نتيجة التقدم الحضاري والإنساني ، مسألة التأمين بكافة أنواعه ، وقد اتفق عامة الفقهاء على شرعية التأمين التعاوني وصحته ، وحرمة التأمين على الأرواح ، بينما ظل التأمين التجاري محل خلاف ومناقشة بينهم .

ونحن في هذا المطلب نتناول مسألة التأمين التجاري بالبحث والدراسة ، فنورد لكل فريق أدلته ومناقشاته ، ومن ثم نرجح بينها حسبما يقتضيه النظر الصحيح في الأدلة . والله الموفق .

### مذاهب الفقهاء :

**المذهب الأول :** المنع ، وهو قول جمهور الفقهاء المعاصرين ، وهيئات الإفتاء والبحوث الإسلامية والمجامع الفقهية .<sup>(١)</sup>

**المذهب الثاني :** الجواز ، وهو قول مصطفى الزرقاء ، والقره داغي ، وعلى جمعة مفتي مصر ، وغيرهم .<sup>(٢)</sup>

### سبب الخلاف :

اختلف الفقهاء في مسألة التأمين التجاري ، وسبب هذا الاختلاف هو العلة التي أقامها كل فريق ، وجعلها مناط الحكم لديه ، فقد قرر القائلون بالمنع أن علة المنع هي " الغرر " الناتج عن مثل هذه المعاملات ، وقرر القائلون بالجواز أن علة ذلك " المصلحة " ، وبناءً عليه اختلفوا في الفروع الفقهية المبنية على هذه العلة .

إضافةً إلى ذلك عدم وجود نصوص شرعية في المسألة .

### أدلة المذاهب :

**أدلة المذهب الأول :** القائلين بتحريم التأمين التجاري .

(١) البحوث العلمية لهيئة كبار العلماء (٣٠٨/٤) ، مجلة البحوث الإسلامية (٧٨/١٨) .

(٢) جمعة : التأمين التجاري ، موقع إسلام أون لاين .



الدليل الأول : قول الله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ".<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة : أن التأمين التجاري يعتبر من الميسر الذي جاء القرآن الكريم بتحريمه ، وذلك لما يحتوي عليه هذا العقد من جهالة كبيرة ، فهو دفع مال مجهول مؤجل ، مقابل مال مؤجل ، وقد يحدث الأمر المؤمن ضده فينتفع المؤمن ، وقد لا يحدث الأمر المؤمن ضده فتنفع شركة التأمين دون أن يعود على المؤمن أي نفع من المال الذي دفعه لشركة التأمين . وهذا هو الميسر الذي حرمة الله تبارك وتعالى .<sup>(٢)</sup>

الدليل الثاني : قوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ " .<sup>(٣)</sup>

وجه الدلالة : أن عقد التأمين عقدٌ ربوي صريح ، فهو بيع نقود بنقودٍ أقل منها أو أكثر مع تأجيل أحد النقيدين ، ففيه ربا الفضل و ربا النساء ، لأن أصحاب التأمين يأخذون نقود الناس ويعدونهم بإعطائهم نقودا أقل أو أكثر ، متى وقع الحادث المعين المؤمن ضده . وهذا هو الربا الذي حرمة القرآن الكريم .<sup>(٤)</sup>

الدليل الثالث : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر " .<sup>(٥)</sup>  
وجه الدلالة : أن التأمين يعتبر من عقود الغرر ، ووجه ذلك أن جميع شركات التأمين تمنع منعاً باتاً التأمين ضد أي خطر غير احتمالي ، أي أن الخطر لا بد أن يكون محتمل الوقوع ، حتى يكون قابلاً للتأمين ، وكذلك لا يعلم بوقت الوقوع ولا مقدار الحادث المؤمن ضده ، وبهذا تجتمع في التأمين أنواع من الغرر ، وقد منعت الشريعة عقود الغرر وحرمتها .<sup>(٦)</sup>  
أدلة المذهب الثاني : القائلين بجواز التأمين التجاري .

الدليل الأول : قول الله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ " .<sup>(٧)</sup>  
وجه الدلالة : إن لفظ العقود في الآية عام يشمل كل العقود ، فيدخل فيها عقد التأمين التجاري ، وذلك لأن الأصل في الشريعة إباحة العقود ، إلا ما دل الدليل الشرعي على تحريمه ، لقوله

(١) سورة المائدة : الآية ٩٠

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (٢٤٦/١٥) ، موقع الإسلام سؤال وجواب (١/٦٤٥٢ سؤال رقم ٨٨٨٩).

(٣) سورة آل عمران : الآية ١٣٠

(٤) مجموعة علماء : هيئة كبار العلماء : التأمين (ص : ٢٩٥) ، موقع الإسلام سؤال وجواب ،

(١/٦٤٥٢ سؤال رقم ٨٨٨٩).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ، ( كتاب البيوع ، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر ، ٣/١١٥٣ ، ح ١٥١٣ ) .

(٦) مجموعة علماء : أبحاث هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية (٥/٧٧).

(٧) سورة المائدة : الآية ١ .

تعالى: " هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا " (١)، فالله عز وجل خلق كل شيء على وجه الإباحة لخلقه ، إلا ما استثناه الدليل بالتحريم ، ومن هذه المباحات العقود ، وعقد التأمين واحد منها، ولم يرد نص بخصوصه بالتحريم .(٢)

الدليل الثاني : قول النبي ﷺ " لا يحل لامرئٍ من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه " .(٣) وجه الدلالة : أن رسول الله ﷺ جعل طريق حل المال ، أن تسمح به نفسُ باذله ، من خلال التراضي ، وعقد التأمين يتراضى فيه الطرفان على أخذ مال بطريق مخصوص، فيكون حلالاً .(٤)

الدليل الثالث : قياس عقود التأمين على ضمان خطر الطريق .

وبيان ذلك: أنه إذا قال شخص لآخر: اسلك هذا الطريق فإنه آمن، وإن أصابك فيه شيء فأنا ضامن، فسلكه وأخذ ماله فإنه يضمن عند الحنفية (٥)، فكذا القول في عقود التأمين، فإن المؤمن ضمن للمستأمن مبلغاً يدفعه له أو عنه أو للمستفيد بشروط تراضيا عليها، فإذا جاز ضمان خطر الطريق مع وجود الجهالة ، ولزم الوفاء به عند حصول الحادث ، جازت عقود التأمين ولزم الوفاء بها حيث لا فرق، ولو أن الفقهاء الذين قرروا ضمان خطر الطريق في ذلك الزمان، عاشوا في زماننا، وشاهدوا الأخطار التي نشأت من الوسائل الحديثة كالسيارات، التي فرضت على الإنسان من الخطر بقدر ما أنتجته من السرعة ولمسوا ضرورته التي نلمسها نحن اليوم في سائر المرافق الاقتصادية الحيوية لتخفيف آثار الكوارث الماحقة، لما ترددوا لحظة في إقرار التأمين .(٦)

المناقشة :

مناقشة أدلة المذهب الأول : القائلين بتحريم التأمين التجاري .

مناقشة الدليل الأول : قوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ

(١) سورة البقرة : الآية ٢٩ .

(٢) الزرقاء : نظام التأمين، (ص٣٣-٣٤) ، الثنيان : التأمين ،(ص١٥٧) ، القره داغي : التأمين الإسلامي، (ص١٧٩-١٨٠) ، الشثري : التأمين على الرخصة ، (ص:١١١).

(٣) مسند أحمد ، حديث عمرو بن يثري(٣٤/٥٦٠ برقم ٢١٠٨٢) ، البيهقي : السنن الكبرى ، ( كتاب الغصب ، باب لا يملك أحد بالجناية شيئاً جنى عليه إلا أن يشاء هو والمالك ، ٩٧/٦ ، ح ١١٨٥٨) ، قال الألباني في إرواء الغليل (٣/٣٢٩) : حديث حسن .

(٤) مجموعة علماء : هيئة كبار العلماء : التأمين ، ( ص : ٢٨٨ ) ، الثنيان : التأمين ، ( ص ١٨١ - ١٨٢ ) .

(٥) البغدادي : مجمع الضمانات ، ( ص : ١٥٧ ) ، ابن عابدين : رد المحتار على الدر المختار ، ( ٤ / ١٧١ ) .

(٦) القره داغي : التأمين الإسلامي ، ( ص : ١٨١ ) ، عليان : التأمين ، ( ص : ١٥٩ ) ، جمعة : التأمين التجاري

مقال من موقع إسلام أون لاين

رَجَسَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" (١)، وأن عقد التأمين نوع من القمار .  
الرد : لا يوجد في عقد التأمين التجاري شبهة القمار؛ لأن المقامرة تقوم على الحظ ، في حين  
أن التأمين يقوم على أسس منضبطة ، وعلى حسابات مدروسة ومحسوبة . (٢)  
مناقشة الدليل الثاني : قوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا  
اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" (٣) وأن عقد التأمين من الربا .

الرد : التأمين ليس من الربا في شيء ، وذلك لأنه عقد يحتوي على منفعة للطرفين ، بينما في  
الربا يكون أحد الطرفين مغبون غبناً فاحشاً .

مناقشة الدليل الثالث : قوله ﷺ " نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر " وأن عقد التأمين  
يعتبر من عقود الغرر .

الرد : عقد التأمين ليس من عقود الغرر المحرمة لأنه عقد تبرع ، وليس عقد معاوضة فيفسده  
الغرر، لأن الغرر فيه لا يفضي إلى نزاع بين أطرافه ، لكثرة تعامل الناس به ، وشيوعه فيهم  
وانتشاره في كل مجالات نشاطهم الاقتصادي، فما ألفة الناس ورضوا به دون ترتب نزاع حوله ،  
يكون غير منهي عنه .

والغرر يتصور حينما يكون العقد فردياً بين الشخص والشركة ، أما وقد أصبح التأمين في جميع  
المجالات الاقتصادية ، وأصبحت الشركات هي التي تقوم بالتأمين الجماعي لمن يعملون لديها،  
وصار كل إنسان يعرف مقدماً مقدار ما سيدفعه ، وما سيحصل عليه ، فهنا لا يتصور وجود  
الغرر الفاحش المنهي عنه . (٤)

مناقشة أدلة المذهب الثاني : القائلين بجواز التأمين التجاري .

مناقشة الدليل الأول : قوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ" (٥)، وأن لفظ العقود عام  
فيدخل عقد التأمين في عمومها .

الرد : ونحن نقول أن لفظ العقود في الآية عام ، ولكنه عام في العقود التي جاءت الشريعة  
بإباحتها ، ولا يدخل فيه العقود المحرمة ، وهذا باتفاق جميع الفقهاء .

(١) سورة المائدة : الآية ٩٠

(٢) مجموعة علماء : هيئة كبار العلماء : التأمين، (ص : ٢٩٤) .

(٣) سورة آل عمران : الآية ١٣٠

(٤) مجموعة علماء : البحوث العلمية لهيئة كبار العلماء (٣٧٢/٤) .

(٥) سورة المائدة : الآية ١

بل جاءت الشريعة بأدلة كثيرة تحرم أنواعاً من العقود لاشتمالها على الغرر والجهالة أو الربا ،  
وعقد التأمين قائم على الربا والجهالة والغرر الفاحش ، كما سبق بيانه ، ولو لم يكن فيه سوى  
كبيرة الربا لكانت كافية لوضعه في مصاف أعظ المحرمات .<sup>(١)</sup>

**مناقشة الدليل الثاني : قول النبي ﷺ " لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه "**  
**الرد :** ونحن نقول إن عقد التأمين يحصل بالتراضي بين الطرفين ، ولكن ليس كل عقد يحصل  
بالتراضي بين طرفيه يكون صحيحاً ، فإن العقد يجب أن يستوفي جميع الشروط الواجبة له ،  
وإلا فإن جميع عقود الربا والغرر إذا تمت بالتراضي تكون صحيحة ، ولا يوجد مسلم يقول هذا .  
**مناقشة الدليل الثالث : أنه يقاس عقد التأمين على عقد خطر الطريق .**

**الرد من وجهين :**

**الوجه الأول :** هذا قياس مع الفارق ، فعلة ضمان خطر الطريق هي " التخجير " المتسبب في  
الإتلاف ، وعلة التأمين هي " الالتزام بدفع أقساط التأمين " ، فمتى دُفعت الأقساط حصل  
التأمين ، ومتى لم يدفع فلا يضمن ، فالعلتان مختلفتان تماماً .<sup>(٢)</sup>

**الوجه الثاني :** أنّ الضمان نوع من التبرع يقصد به المعروف المحض ، والتأمين عقد معاوضة  
مالية يقصد منها أولاً الربح المادي ، فإن ترتب عليه معروف فهو تابع غير مقصود ، والأحكام  
يراعى فيها الأصل لا التابع ما دام تابعاً غير مقصود إليه ؛ ولذا اغتفر في الضمان ما لا يغتفر  
في عقود المعاوضات المالية ، وأفسده اشتراط العوض على الضمان .<sup>(٣)</sup>

**الترجيح :**

مما سبق يتبين لنا تأثير اختلاف العلماء في تحديد العلة في الفروع الفقهية ، فإن الفريق القائل  
بفساد عقد التأمين نظر إلى جانب الشروط والأركان فوجدها غير متوافرة فحكم بفساد هذا العقد ،  
غير أن الفريق القائل بالإباحة لهذا العقد نظر إلى الغايات والمقاصد التي وضع لأجلها عقد  
التأمين فقالوا بالجواز ، والمطلوب من الباحث أن ينظر في النصوص الشرعية نظرة واعية ،  
بحيث يخرج بحكم شرعي لا يتعارض مع نصوص وأصول الشريعة الإسلامية ، يُراعى فيه  
مقاصد الشريعة وكلياتها .

(١) الثنيان : التأمين ، ( ص : ١٥٧ - ١٥٨ ) .

(٢) الثنيان : التأمين ، ( ص : ١٦١ ) ، مجموعة علماء : أبحاث هيئة كبار العلماء (٤/٢٥٢) .

(٣) مجموعة علماء : مجلة البحوث العلمية (٢٠/١٣٣) ، الثنيان : التأمين ، ( ص : ١٦١ ) .

فإنه لا يخفى على أحد قوة مذهب القائلين بحرمة التأمين التجاري ، ولكن يمكن قبول قول من ذهب إلى الجواز في حالة الضرورة ، وعدم وجود شركات تأمين تعاوني<sup>(١)</sup> تسد الخلل في هذه الميدان .<sup>٢</sup> والله أعلم .

---

(١) يراد بالتأمين التعاوني: دفع جماعة لأقساط دورية لتعويض النقص الحاصل على بعضهم ، فهو اتحاد غير مقيد يقوم به المؤمن لهم بأنفسهم، بحيث يتعهدون بدفع اشتراكات دورية، وفق جدول متفق عليه لتغطية الخسائر التي يتعرض لها بعضهم في حالات معينة يحتمل حدوثها في المستقبل . فالفرق بين التأمين التعاوني والتجاري أن التعاوني لا يسعى فيه للربح، بل لتخفيف الخسائر الواقعة على المشتركين فيه، كما أن الأموال الباقية بعد تعويضات الخسائر ترد على المشتركين . انظر مجموعة علماء : البحوث العلمية لهيئة كبار العلماء (٣٠٧/٤).

(٢) لعل توفير شركات تأمين وفق الضوابط الشرعية يعتبر من فروض الكفاية ، التي يجب على مجموع المسلمين القادرين توفيرها وتحقيقها ، وذلك لتكون بديلاً عن هذه الشركات التي مجمل تعاملاتها لا تتوافق مع نصوص وأصول الشريعة الإسلامية .

المبحث الثالث : أثر الاختلاف في تحديد العلة في الأحوال الشخصية .

وفيه ثلاث مطالب :

المطلب الأول : زواج المسيار.

المطلب الثاني : ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا.

المطلب الثالث : حكم الإجهاض قبل نفخ الروح

## المطلب الأول : زواج الميسار .<sup>(١)</sup>

### صورة المسألة :

ظهر زواج الميسار كنتيجة طبيعية لانتشار ظاهرة العنوسة ، فجاء هذا النوع من الزواج ليتجاوز العقبات التي وضعتها العادات والتقاليد المجتمعية ، والأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية في بعض الدول ، وفي هذا النوع من الزواج تنتازل الزوجة عن حق من حقوقها الزوجية كالمبيت ، أو النفقة .

### تحرير محل النزاع :

اتفق الفقهاء بصورة عامة على مجموعة شروط يجب توافرها في عقد النكاح ، وهي تعيين الزوجين ورضاهما والولي<sup>(٢)</sup> والشاهدان ، فإذا كملت الشروط وأعلن النكاح ولم يتواصوا على كتمانهم لا الزوج ولا الزوجة ولا أولياؤهما ، فإن هذا نكاح صحيح ، ولكن إذا سقط شرط من هذا الشروط ، وتنازلت عنه الزوجة ، فهل يصح العقد أم لا ؟ هذا هو محل البحث في هذا المطلب.<sup>(٣)</sup>

### مذاهب الفقهاء :<sup>(٤)</sup>

**المذهب الأول :** القائلين بالجواز ، وهم جمهور الفقهاء المعاصرين .<sup>(٥)</sup>

**المذهب الثاني :** القائلين بالمنع ، منهم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، والشيخ عبد المحسن العباد ، والشيخ أبو إسحاق الحويني، والدكتور عمر الأشقر، وغيرهم .<sup>(٦)</sup>

**سبب الخلاف :** يتلخص سبب الخلاف في هذه المسألة في اختلاف العلة التي حددها كل فريق لتكون مناط الحكم ، فمن جعل علة الحكم ومناطه " تحقق شروط العقد " ، أباح هذه الصورة من الزواج ، ولم ير فيها ما يقدر في مشروعيتها ، ومن جعل علة الحكم " عدم تحقق مقاصد العقد " منع هذا الزواج ، ليس لنقصان في الشروط ، وإنما لعدم تحقق المقصد والغاية من عقد الزواج .

---

(١) تعريف زواج الميسار : زواج شرعي تنتازل فيه الزوجة عن بعض حقوقها التي تجب على الزوج مثل النفقة والمهر والمبيت . انظر : القرضاوي ندوة تلفزيونية من موقع الشيخ ، نقلا عن الحجيلان : المختار في زواج الميسار (ص: ١٠٧).

(٢) خالف في ذلك الحنفية فقالوا لا يشترط الولي في عقد النكاح . انظر ابن نجيم : البحر الرائق ، (١١٧/٣).

(٣) مجموعة علماء : مجلة البحوث العلمية (٨٣/٦٢)، الحجيلان : المختار في زواج الميسار (ص : ١٥٠) ، وقد ذكر فيه الكثير من الفقهاء الذين قالوا بجوازه .

(٤) ذكر الفقهاء في هذه المسألة أقوالاً كثيرة ، ونحن نقتصر في هذا المطلب على أهم قولين ، القائل بالإباحة والقائل بالتحريم .

(٥) مجموعة علماء : مجلة البحوث العلمية (٨٣/٦٢)، نواهضة وآخرون : الأحوال الشخصية فقه النكاح (ص : ٢٥٢).

(٦) الحجيلان : المختار في زواج الميسار (ص : ١٦٥) ، الأشقر : مستجدات فقهيه في قضايا الزواج والطلاق

(ص : ١٧٧) ، العباد : شرح سنن أبي داود (١٧٠/١٢). شريط صوتي

## أدلة المذهب الأول :

**الدليل الأول :** استدل أصحاب هذا المذهب بعموم الأدلة الواردة في جواز إسقاط الحقوق المستحقة على الآخرين ، سواء كانت تختص بالزواج أو غيره من أنواع العقود ، وقد استدلوا على جواز إسقاط الزوجة لبعض حقوقها كالمهر والنفقة والمبيت ، وفيما يلي أدلة كل شرط :

أ\_ قال تعالى " فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا " (١).

**وجه الدلالة :** أن الله سبحانه وتعالى أباح للمرأة أن تتنازل بطيب نفس منها عن حقها في المهر ، قال ابن عباس رضي الله عنه " إذا كان من غير إضرار ولا خديعة فهو هنيء مريء " (٢) ، وقد تزوجت أم سليم رضي الله عنها على إسلام أبا طلحة الأنصاري رضي الله عنه ، فهذه تزوجت لإعفاف نفسها. (٣)

ب\_ قول النبي صلى الله عليه وسلم "المسلمون على شروطهم" (٤)، وقوله عليه السلام " إن أحق الشروط بالوفاء ما استحللتم به الفروج " (٥)

**وجه الدلالة :** هذا النص عام لجميع الشروط ، فيشمل شرط إسقاط النفقة ، فيصح العقد ، ويجب الوفاء بالشرط ، خاصة أنه لا يتعارض مع الشرع. (٦)

ج\_ قال تعالى: " وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا " (٧).

**وجه الدلالة :** أن المرأة يجوز لها أن تسقط حقها في المبيت ، كما فعلت سودة بنت زمعة رضي الله عنها مع النبي صلى الله عليه وسلم . قالت عائشة رضي الله عنها : "... ولقد قالت سودة بنت زمعة \_ رضي الله عنها \_ حين أسنت و فرقت أن يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا رسول الله يومي لعائشة " . فقبل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم منها " ، قالت: " نقول: في ذلك أنزل الله تعالى وفي أشباهها أراه " (٨)، (٩)

**الدليل الثاني :** المصلحة المترتبة على زواج المسيار.

(١) سورة النساء : الآية ٤ .

(٢) السيوطي : الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٦٧٥/٢) ، ابن كثير : تفسير القرآن العظيم (٦١٣/١).

(٣) البيهقي : معرفة السنن والآثار (٢٢٠/١٠).

(٤) أبو داود : سنن أبي داود ، كتاب الأقضية ، باب في الصلح (٣٣٢/٣ ح ٣٥٩٦) وقال محققه الشيخ الألباني : حديث صحيح .

(٥) أخرجه البخاري ، كتاب الشروط ، باب الشرط في المهر عند النكاح ، (١٩٠/٣ ح ٢٧٢١).

(٦) النووي : شرح صحيح مسلم (٢٠٢/٩) ، الحجيلان : المختار في زواج المسيار (ص : ٩٠).

(٧) سورة النساء : الآية ١٢٨

(٨) أبو داود : سنن أبي داود ، كتاب النكاح ، باب القسمة بين النساء (٢٠٨/٢ ح ٢١٣٧) ، وصححه الألباني.

(٩) البغوي : تفسير البغوي (٢٩٤/٢) ، الرفاعي : عبد المنعم ، فتاوى موقع الألوكة ، فتوى رقم ٢٥٥١



فإن فيه مصالح من وجوه عديدة ؛ منها حفظ الأعراض وقطع أسباب الفساد، خاصةً من جهة النساء اللاتي لا تتيسر لهن أسباب الزواج.(١)

أدلة المذهب الثاني :

الدليل الأول : قوله تعالى: " وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ".(٢)

وجه الدلالة : أن الله تعالى جعل من أهم أولويات الزواج ومميزاته السكن والمودة والرحمة بين الزوجين ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك في ظل هذا النوع العقيم من الزواج ، الذي يسقط مثل هذه الإيجابيات لأعداء واهية.(٣)

الدليل الثاني : منع هذا الزواج يعتبر من باب سد الذرائع(٤)، لأنه يفضي إلى الكثير من المفساد المفسد والأضرار التي تتنافى مع مقصد وغاية عقد الزواج، ومن هذه المفساد :

أ\_ أن هذا الزواج يتعارض مع المهمة التي كلفه الله تبارك وتعالى بها ، وهي تحمل مسؤولية وإدارة البيت ، والتي هي جزء من القوامة التي جعلها الله تعالى للرجال على النساء ، فقال تعالى " الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ "(٥)،(٦)

ب\_ التأثير السلبي على تربية الأولاد وأخلاقهم ، فقد جعل الشرع تربية الأولاد ، من أهم واجبات الزوج داخل الأسرة ، فقال " كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ...".(٧)

وهذا النوع من الزواج فيه إهدار لهذه المسؤولية العظيمة التي جعلها الله سبحانه وتعالى في عنق الآباء.(٨)

(١) الحجيلان : المختار في زواج المسير (ص : ٩٢).

(٢) سورة الروم : الآية ٢١

(٣) السعدي : تيسر الكريم الرحمن تفسير كلام المنان (ص : ٦٣٩) ، نواهضة وآخرون : الأحوال الشخصية فقه النكاح (ص : ٢٥٣)، الأشقر : مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق (ص : ١٨١)

(٤) الأشقر : مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق (ص : ٢٠١)

(٥) سورة النساء : الآية ٣٤

(٦) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم (٢/٢٩٢) ، الشعراوي : تفسير الشعراوي (١/١٤٩٦) ، الأشقر : مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق (ص : ١٨١).

(٧) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب الْجُمُعَةِ فِي الْقُرَى وَالْمُدُنِ (٢/٥ ح ٨٩٣) ، ومسلم ، كتاب الإمارة ، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر (٣/١٤٥٩ ح ١٨٢٩).

(٨) أبو إسحاق الحويني : حقيقة زواج المسير والمفساد المترتبة عليه (١٤/٧٥) شريط صوتي

المناقشة :

مناقشة أدلة المذهب الأول :

مناقشة الدليل الأول :

أ\_ قوله تعالى " فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا " (١)

الرد : نحن نتفق معكم على جواز إسقاط الزوجة لحقها في المهر ، ولكن هذا الحق تملكه الزوجة بعقد الزواج لا قبله ، وبالتالي فالآية تجيز للمرأة بعد أن تقبض حقها من المهر أن تهدي هذا المهر أو جزءاً منه لزوجها عن طيب نفسٍ منها ، بينما في زواج الميسار إسقاط الحق يكون قبل الاستحقاق ، وهي لا تملك حتى تُسقط (٢)

ب\_ قول النبي ﷺ " المسلمون على شروطهم " ، وقوله عليه السلام " إن أحق الشروط بالوفاء ما استحللتم به الفروج " .

الرد : لا يصح إسقاط شرط النفقة ، لأن الله تعالى جعل بسببه حق القوامة للزوج ، كما قال تعالى " الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ " (٣) ، والمرأة ضعيفة لا تستطيع توفير قوت يومها إلا بشق الأنفس ومزاحمة الرجال ، كما أن الإسلام قد كرمها بان جعل مكانها ووظيفتها رعاية بيت زوجها ، وتربية أولادها ، فكيف تتفق على نفسها والإسلام جعل وظيفتها القيام على رعاية زوجها وأولادها (٤)

ج\_ قال تعالى : " وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا " (٥)

الرد : نحن نتفق معكم على جواز إسقاط المرأة لحق السكن والمبيت ، وليس هذا محل النزاع بيننا ، فإن الخلاف بيننا في المرأة تسقط حقها في المبيت قبل عقد الزواج ، ونحن نقول أنها تسقط حقاً قبل استحقاقه ، ولا يصح ذلك .

مناقشة الدليل الثاني : أن زواج الميسار فيه الكثير من المصالح .

الرد : كما أن فيه مصالح ، فإن فيه من المفسد ما يربو على هذه المصالح المتوهمة ، وقد تقرر في قواعد الفقه أن " درء المفسد أولى من جلب المصالح " (٦) ، (٧)

(١) سورة النساء : الآية ٤ .

(٢) نواهضة وآخرون : الأحوال الشخصية فقه النكاح (ص : ٢٥٣)

(٣) سورة النساء : الآية ٣٤

(٤) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١٦/٤) ، الحجيلان : المختار في زواج الميسار (ص : ٨١).

(٥) سورة النساء : الآية ١٢٨

(٦) ابن نجيم : الأشباه والنظائر (٩٠/١).

(٧) الزحيلي : رسالة في حكم زواج الميسار ، نقلاً عن الأشقر : مستجدات في قضايا الزواج والطلاق (ص : ١٨٠).

## مناقشة أدلة المذهب الثاني :

مناقشة الدليل الأول : قوله تعالى : " وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ " .<sup>(١)</sup>

الرد : ما جاء في هذه الآية من أمر سكن الزوج لزوجته، مقصد من مقاصد الزواج، وليس بشرط يتوقف عليه صحة عقده ، فنحن نتفق وإياكم على أن من أعظم مقاصد الصلاة أنها تنهى عن الفحشاء والمنكر، ومع ذلك لو أتى المصلي بشروط الصلاة وأركانها وواجباتها، فإن صلاته تصح ، حتى ولو لم تنهه عن الفحشاء والمنكر . فلماذا يصح هذا القول عندكم في الصلاة ولا يصح في النكاح؟! .<sup>(٢)</sup>

## مناقشة الدليل الثاني : زواج المسيار يفضي إلى مفسد وأضرار كثيرة .

الرد : إن المفسد المدعى حصولها من هذا العقد سببها الرئيس سوء التصرف من قبل الزوج ، وليس لخلل في مبنى العقد ، وقد تحصل هذه المفسد في عقد كامل الأركان والشروط ، ولم تنتازل فيه الزوجة عن أي حق من حقوقها ، وعليه فهذا النوع من الزواج لا يسبب مفسد اجتماعية ، بل على العكس من ذلك ، فهو يحل الكثير من المشكلات ، أولها حماية المجتمع من جريمة الزنا ، ثانياً تخفيف نسبة العوانس في المجتمع ، وغير ذلك كثير .<sup>(٣)</sup>

## الترجيح :

مما سبق يتبين لنا أثر الخلاف في تحديد العلة على الفروع الفقهية ، فإن الفريق القائل بصحة زواج المسيار نظر إلى جانب الشروط والأركان فوجدتها متوافرة فحكم بصحة هذا العقد ، غير أن الفريق القائل بحرمة هذا العقد نظر إلى الغايات والمقاصد التي وضع لأجلها عقد الزواج ، مع تسليمهم بوجود شروط وأركان هذا العقد .

والمجتهد لا ينبغي أن يقصر نظره على ظواهر الأدلة الشرعية دون الغوص في مراميها وأهدافها ومقاصدها ، وبالتالي تصبح رسوماً مجردة من معانيها .

ونحن أمام هذا النوع من الزواج لا نملك إلا القول بصحته ، غير أنه ينبغي مراعاة المصالح والمفاسد في هذا الجانب ، وهذا باعتقادي يختلف من مكان لآخر ، ومن مجتمع لآخر ، لذا على المجتهد أن يراعي هذا الجانب أثناء إصدار الأحكام.

(١) سورة الروم : الآية ٢١

(٢) فتاوى واستشارات الإسلام اليوم : المجيب سامي بن عبد العزيز الماجد (١٠٣/١١).

(٣) الرفاعي : فتاوى موقع الألوكة ، فتوى رقم ٢٥٥١.

## المطلب الثاني : ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا .

صورة المسألة :

جعل الله سبحانه وتعالى حرمة المصاهرة في منزلة حرمة النسب ، فقد جمع الله عز وجل بينهما حينما ذكر المحرمات من النساء ولم يفرق بينهما ، وطريق ثبوت حرمة المصاهرة يكون من خلال الزواج الصحيح ، وهذا مما لا يعرف فيه خلاف ، لكن وقع النزاع في إثبات حرمة المصاهرة بطريق الزنا .

تحرير محل النزاع :

تثبت حرمة المصاهرة بسبب النكاح ، فيحرم على المسلم أربعة أصناف من النساء وهم : زوجة أبيه ، وزوجة ابنه ، وأم زوجته وابنتها وهي التي سماها القرآن " ربيبه " . فهل تنتشر الحرمة بسبب الزنا في هذه الأصناف ، كما تنتشر بسبب النكاح ، فيحرم على المرء من زنا بها أبوه ، ومن زنا بها ابنه ، وإن زنا بامرأة فهل تحرم عليه أمها وابنتها ؟ هذه المسألة فيها قولان للفقهاء ، وذلك على النحو التالي :

**المذهب الأول :** إن الزنا ينشر الحرمة بين الزاني ، وأصول وفروع المزني بها ، وهو قول الحنفية ، والحنابلة .<sup>(١)</sup>

**المذهب الثاني :** إن حرمة المصاهرة لا تثبت بالزنا ، فمن زنا بامرأة ، لا يحرم عليه نكاح أمها ولا ابنتها ، ولا نكاح أبي الزاني لها ، ولا ابنه ، وبه قال الشافعية ، والمالكية ، وابن حزم من الظاهرية ، ورواية عن أحمد .<sup>(٢)</sup>

**سبب الخلاف :** يعود سبب الخلاف في هذه المسألة إلى :

١ \_ اختلاف الفقهاء في تحديد العلة التي يقوم عليها الحكم بالحل أو الحرمة ، فمن جعل العلة " الوطء " ، قال بأن حرمة المصاهرة تثبت بالزنا كما تثبت بالزواج . ومن جعل علة حرمة المصاهرة " عقد النكاح " منع من إلحاق المزني بها أو فروعها بحرمة المصاهرة ، بل جعلها على الإباحة الشرعية المشروطة .

٢ \_ الاشتراك في لفظ " النكاح " الوارد في الآية الكريمة .

**أدلة المذاهب :**

**أدلة المذهب الأول :** القائلين بثبوت حرمة المصاهرة بالزنا .

(١) السرخسي : المبسوط ، (٣٧٣/٤) ، الجصاص : أحكام القرآن ، (٥١/٣) ، ابن قدامة : المغني ، (٥٦٧/٧) ، المرادوي : الإنصاف ، (٨٥/٨) .

(٢) الشافعي : الأم ، (٢٥/٥) ، الشريبي : مغني المحتاج ، (١٧٨/٣) ، النووي : شرح النووي على صحيح مسلم ، (٤٠/١٠) ، ابن جزى : القوانين الفقهية (ص: ١٣٨) .

الدليل الأول : قول الله تعالى " وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا " .<sup>(١)</sup>

وجه الاستدلال : الوطء يُسَمَّى نِكَاحًا ، وفي الآية قرينة تصرف لفظ النكاح إلى الوطء ، وهي قوله " إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا " ، وهذا التعليل إنما يكون في الوطء لا في عقد النكاح<sup>(٢)</sup> ، وبالتالي فإن من زنى بها تصبح محرمة على فروعه ، كحرمة المصاهرة ، لأن حرمة المصاهرة تثبت بالوطء ، سواء كان بطريق صحيح أو بالزنا ، طالما أن علة الحكم وجدت وهي الوطء " فإن الحكم يترتب عليها بلا ريب ، لأن العلة تدور مع الحكم وجودا وعدما .

الدليل الثاني : عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ ، نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ وَابْتَنَتْهَا " .<sup>(٣)</sup>

وجه الدلالة : أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم على الرجل أن ينكح الأم وابتنتها ، فيدخل في عموم الحديث ، ما إذا كان النكاح صحيحاً أو بالزنا .<sup>(٤)</sup>

أدلة المذهب الثاني : الفائلين بمنع حرمة المصاهرة بالزنا .

الدليل الأول : قوله تعالى " وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ " .<sup>(٥)</sup>

وجه الدلالة : وردت هذه الآية في سياق ذكر المحرمات من النساء ، فإن الله عز وجل بعد أن فصل لنا ما حرم علينا من المناكح ، قد أباح لنا ما دون ذلك مما لم يذكر ، وعليه فمن حرم شيئاً من غير ما فصل تحريمه في القرآن ، فقد خالف القرآن ، وحرم ما أحل الله تعالى ، فلا تحرم على الرجل من زنى بأمرها ، ولا من زنى بابنتها .<sup>(٦)</sup>

الدليل الثاني : قال تعالى " وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا " .<sup>(٧)</sup>

وجه الدلالة : أن الله تعالى امتنَّ على عباده بالنسب والصهر ، فلا تثبت هذه النعمة بطريق حرمة الشرع وهو الزنا ، فلا يحرم الحرام الحلال .<sup>(٨)</sup>

(١) سورة النساء : الآية ٢٢ .

(٢) السرخسي : المبسوط ، (٣٧٤/٣) ، ابن قدامة : المغني ، (٤٨٢/٧) ، ابن كثير : تفسير القرآن العظيم (٢٤٧/٢) .

(٣) الدارقطني : سنن الدارقطني (باب المهر ، ٢٦٨/٣ ، ح ٩٢) ، البيهقي : معرفة السنن والآثار (١١٥/١٠) ، وضعفاه .

(٤) نظام : الفتاوى الهندية (٢٧٤/١) ، ابن حجر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٥٦/٩) .

(٥) سورة النساء : الآية ٢٤ .

(٦) النووي : المجموع شرح المذهب ، (٢١٩/١٦) ، ابن قدامة : الشرح الكبير ، (٤٨٣/٧) .

(٧) سورة الفرقان : الآية ٥٤ .

(٨) الشريبي : مغني المحتاج ، (١٧٨/٣) ، ابن الدهان : تقويم النظر في مسائل خلافية ذاتة (١١٠/٤) ، الزحيلي :

الفرق بين الإسلام وأدلتها ، (١٢٦/٩) .

الدليل الثالث : عن عائشة رضي الله عنها ، " أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يتبع المرأة حراما ثم ينكح ابنتها أو يتبع الابنة ثم ينكح أمها قال لا يحرم الحرام الحلال ". (١)  
وجه الدلالة : في الحديث ينفي النبي ﷺ أن يكون هناك ثبوت للمصاهرة بين الزاني والمزني بها ، وبالتالي فإنه يحل له أن ينكح من شاء من فروع وأصول المزني بها . (٢)  
المناقشة :

مناقشة أدلة المذهب الأول :

مناقشة الدليل الأول : قوله تعالى " وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ". (٣) والوطء يُسمى نكاحًا .  
الرد من وجهين :

الوجه الأول : أن جعل لفظ " النكاح " في الآية المراد به الوطء مطلقاً غير صحيح ، وذلك لأنه لم يأت في القرآن لفظ " النكاح " المراد به الزنا قط ، ولا الوطء المجرد عن العقد ، وجعل السفاح في مرتبة النكاح في إثبات حرمة المصاهرة لا يصح ؛ لما بينهما من الفروق ، فالله تعالى جعل الصَّهر قَسِيمَ النِّسَبِ ، وجعل ذلك من نعمه التي امتنَّ بها على عباده ، فكلاهما من نعمه وإحسانه ، كما قال سبحانه " وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا " (٤) ، فإذا كان النسب الذي هو أصل ، لا يحصل بوطء الحرام ، فالصهر الذي هو فرع عليه ومشبه به ، أولى ألا يحصل بوطء الحرام . (٥)

الوجه الثاني : أن أحكام النكاح التي رتبها الله تعالى عليه من العدة ، والإحداد ، والميراث ، والحلِّ والحرمة ، ولحوق النسب ، ووجوب النفقة والمهر ، وصحة الخلع والطلاق والظهار والإيلاء ، والقصر على أربع ، ووجوب القسم والعدل بين الزوجات ، وملك الرجعة ، وثبوت الإحصان ، والإحلال للزوج الأول ، وغير ذلك من الأحكام ، لا يتعلق شيء منها بالزنا ، فكيف يثبت تحريم المصاهرة من بين هذه الأحكام؟! (٦)

مناقشة الدليل الثاني : قول النبي ﷺ " لا ينظر الله إلى رجلٍ ، نَظَرَ إلى فَرْجِ امرأةٍ وابنتها " . (٧)

(١) ابن ماجة : سنن ابن ماجة ، ( كتاب النكاح ، باب لا يحرم الحرام الحلال ، ٦٤٩/١ ، ح ٢٠١٥ ) ، الدارقطني :

سنن الدارقطني ( باب المهر ، ٢٦٨/٣ ، ح ٨٨ ) ، قال الألباني في سنن ابن ماجة : حديث ضعيف .

(٢) الزرقاني : شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ( ١٨٤/٣ ) .

(٣) سورة النساء : الآية ٢٢ .

(٤) سورة الفرقان : الآية ٥٤ .

(٥) ابن القيم : أعلام الموقعين ، ( ٢٤٣/٣ ) .

(٦) مجموعة علماء : الموسوعة الفقهية الكويتية ( ٢١٤/٣٦ ) ، الزحيلي : الفقه الإسلامي وأدلته ، ( ١٢٦/٩ ) .

(٧) الدارقطني : سنن الدارقطني ( باب المهر ، ٢٦٨/٣ ، ح ٩٢ ) ، البيهقي : معرفة السنن والآثار ( ١١٥/١٠ ) ، وضعفاه .

الرد :

هذا الحديث مما لا يصح نسبته إلى رسول الله ﷺ ، فقد ضعفه غير واحد من علماء الحديث .  
مناقشة أدلة المذهب الثاني :

مناقشة الدليل الأول : قوله تعالى " وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ " (١) ، وأن الله تعالى قد فصل لنا المحرمات من النساء .

الرد : نحن نتفق معكم بأن الله تعالى فصل لنا المحرمات من النساء ، ولا يجوز تحريم ما أحل الله تعالى ، ونحن نقول أن ثبوت حرمة المصاهرة بين الزاني والمزني بها ، قد ثبت من خلال هذه الآيات ، فلم نخرج إلى تحريم ما أحل الله تعالى . (٢)

مناقشة الدليل الثاني : قوله تعالى " وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا " (٣) ، وأن الله جعل من نعمه المصاهرة ، فلا تكون إلا بطريق صحيح .

الرد : الآية الكريمة تحمل في سياقها معنى الإخبار ، وليس معنى الامتتان ، كما زعمتم ، فإذا ثبت ذلك لم يكن فيها دليل على ما ذهبتم . (٤)

مناقشة الدليل الثالث : ما روي عن النبي ﷺ " لا يحرم الحرام الحلال " ، وأن الوطء الحرام لا يُحرّم الحلال .

الرد من وجهين :

الوجه الأول : هذا الحديث الذي يحتجون به ، لا يصح سندا إلى رسول الله ﷺ ، فهو ضعيف ، كما ذكر غير واحد من علماء الحديث .

ثانياً : نحن لا نجعل الحرام مُحَرَّمًا للحلال ، وإنما نثبت الحرمة باعتبار أن الوطء حرث للولد ، وحرمة هذا الفعل بكونه زنا . على أن هذا الحديث غير مجرى على ظاهره ، فإن كثيرا من الحرام يُحرّم الحلال ، كما إذا وقعت قطرة من خمر في ماء ، وكالوطء بالشبهة ، ووطء الأمة المشتركة ، ووطء الأب جارية الابن ، فإن هذا كله حرام حرّم الحلال (٥) ، وبالتالي فالعلة التي جعلتموها مناط الحكم ، هي علة منقوضة ، لأنه ثبت اختلالها في مواطن كثيرة ، وقد سبق في شروط العلة أن تكون وصفاً ضابطاً . (٦)

(١) سورة النساء : الآية ٢٤

(٢) قلت : سبق الحديث في مبحث مفسدات العلة عن مفسد القول بالموجب . انظر (ص: ٢٠).

(٣) سورة الفرقان : الآية ٥٤ .

(٤) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم (١١٧/٦) ، البيضاوي : تفسير البيضاوي (١/٢٢٤).

(٥) المبسوط : السرخسي ، (٣٧٣/٤) ، ابن حجر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩/١٥٧).

(٦) سبق الحديث عن شروط العلة في مبحث شروط العلة المتفق عليها ، انظر (ص : ٣٨).

## الترجيح :

بعد استعراض الأدلة والمناقشات التي جرت بين الفريقين ، يتضح لنا مدى تأثير اختلاف الفقهاء في تحديد العلة على الفروع الفقهية المرتبطة بها ، بحيث كلما كانت العلة أقل أوصافاً ، فإنها تكون أكثر فروعاً ، وكذلك كلما كانت منضبطةً كلما كانت أرجح وأقوى في نظر المخالف ، وفي هذه المسألة يترجح لدينا القول الثاني ، وذلك للأسباب الآتية :

١\_ قوة أدلة الفريق الثاني ، النافي للتحريم ، لأن الانتقال عن الأصل وهو حل الزوجة لزوجها ، يحتاج إلى ناقلٍ صريحٍ صحيحٍ ، مع قوة العلة التي اعتمدوا عليها كأصل للحكم ، وعدم انتقاضها

٢\_ ضعف الأدلة التي جاء بها فريق القائلين بالتحريم .<sup>(١)</sup>

وذلك من عدة جهات :

أولها : ضعف العلة التي جعلوها مناط الحكم ، وانتقاضها .

ثانياً : الأصل في المحرمات من النساء النص عليهن ، وما سوى ذلك فهو على أصل الإباحة الشرعية المشروطة .

---

(١) قلت : لكن يبقى في النفس شيء ، فيما إذا ثبت باليقين أن هذه البنت التي يريد الزواج منها ، هي ابنته ، ومن صلبه .



## المطلب الثالث : إجهاض الجنين قبل نفخ الروح .

### صورة المسألة :

نتيجة للتطور التكنولوجي استطاع الأطباء الوصول إلى الجنين في رحم أمه ، وذلك من خلال التصوير التلفزيوني الطبي وغير ذلك من الآلات الطبية ، وبالتالي استطاعوا التعرف على الجنين ونموه ، وما يتعرض له من أمراض وتشوهات ، ومن هنا برز الجدل والخلاف حول مشروعية إجهاض الجنين قبل نفخ الروح ، سواء كان لوجود تشوهات وأمراض ، أو من أجل المحافظة على صحة الأم أو غير ذلك من الأسباب .

### تحريم محل النزاع :

اتفق الفقهاء على تحريم إجهاض<sup>(١)</sup> الجنين بغير عذر بعد مرور أربعة أشهر، أي بعد نفخ الروح فيه، لأنه يعتبر قتل نفس محرمة بغير حق، وقتل النفس المحرمة حرام<sup>(٢)</sup>، ثم اختلف الفقهاء في حكم إجهاض الجنين الذي لم يتم من عمره أربعة أشهر، أي قبل نفخ الروح فيه إلى قولين<sup>(٣)</sup>.

### مذاهب الفقهاء :

**المذهب الأول :** جواز إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه، وإلى هذا ذهب جمهور الحنفية وبعض المالكية، وبعض الشافعية، وهو الظاهر من مذهب الحنابلة، ومن المعاصرين الدكتور محمد رمضان البوطي والشيخ مصطفى الزرقاء وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

**المذهب الثاني :** تحريم إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه ، وإلى هذا ذهب بعض الحنفية، وجمهور المالكية وهو المعتمد عندهم ولو قبل الأربعين يوماً الأولى، وبعض الشافعية منهم الغزالي، واختاره ابن رجب ، وابن تيمية وابن الجوزي من الحنابلة ، والظاهرية ، ومن المعاصرين شيخ الأزهر سابقاً محمود شلتوت والدكتور وهبه الزحيلي<sup>(٥)</sup>.

(١) المقصود بالإجهاض : إلقاء الحمل ناقص الخلق أو ناقص المدّة . انظر مجموعة علماء : مجلة مجمع الفقه الإسلامي (١٣٥٣/٦).

(٢) الرحيباني : مطالب أولي النهى (١٠٧/٦) ، الزحيلي : الفقه الإسلامي وأدلته (١٩٦/٤) ،

(٣) ورد في هذه المسألة ستة أقوال ، ولكنها في المحصلة تجتمع على قولين ، وبالتالي سوف نقتصر عليهما في الأدلة والمناقشات .

(٤) حاشية ابن عابدين (١٧٦/٣)، القليوبي : حاشية قليوبي (١٦٠/٤)، الرملي : نهاية المحتاج (٤٤٣/٨)، ابن حزم : المحلى (٦٤٩/١٠)، البهوتي : كشف القناع على متن الإقناع (٢٢٠/١).

(٥) ابن نجيم : البحر الرائق (٣٨٩/٨)، ابن جزى : القوانين الفقهية: (ص : ٢٢٨)، ابن مفلح : المبدع شرح المقنع (٢٩٥/٨) ، ابن تيمية : مجموع الفتاوى (١٦٠/٣٤) ، ابن رجب : جامع العلوم والحكم (ص : ٤٩)، الزحيلي : الفقه الإسلامي وأدلته (١٩٤/٤) .

**سبب الاختلاف :** اختلف الفقهاء في حكم الإجهاض قبل نفخ الروح ، وذلك لاختلافهم في تحديد العلة التي توجب الحكم الصادر عنها ، سواء كان بالحل أو الحرمة ، فمن الفقهاء من اعتبر علة كون الجنين " أصل الولد " مانعةً من الإجهاض قبل نفخ الروح ، ومنهم من اعتبر علة " عدم نفخ الروح " مبيحةً لإجهاض الجنين قبل نفخ الروح ، لأنه ليست نفساً محترمه .  
أدلة المذاهب :

**أدلة المذهب الأول: القائلين بالجواز قبل نفخ الروح .**

**الدليل الأول :** عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفةً ، ثم يكون في ذلك علقةً مثل ذلك ، ثم يكون في ذلك مُضغَةً مثل ذلك ، ثم يُرسلُ المَلَكُ فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلماتٍ بكتب رزقه وأجله وعمله وشقيّ أو سعيداً " .<sup>(١)</sup>  
وجه الدلالة :

ظاهر الحديث يدلُّ على أن تصور الجنين يكون بعد الأربعين يوماً الثالثة، وهي مدة المضغّة، ونفخُ الروح يكون عقب هذه المدة، أي بعد أربعة أشهر يصبح آدمياً باتفاق العلماء ، ولكن هو قبل هذه الفترة جماداً مكوّناً من قطعة دم، قد تكون جنيناً وقد لا تكون، فلذلك جاز إجهاضه .<sup>(٢)</sup>  
**الدليل الثاني :** يقاس جواز إسقاط الجنين قبل نفخ الروح على جواز العزل<sup>(٣)</sup>، وذلك بجامع أن كلاهما يعتبر قطعاً لاستقرار النطفة في الرحم ، كي لا تتحول إلى جنين بمراحله المعروفة .<sup>(٤)</sup>

**الدليل الثالث :** إلقاء الجنين في مرحلة النطفة لا يجب فيه ضمانٌ مالي، لأنه لم يتصور بعدُ .<sup>(٥)</sup>

**أدلة المذهب الثاني : القائلين بتحريم الإجهاض قبل نفخ الروح .**

**الدليل الأول :** عن أبي هريرة رضي الله عنه : " أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُدَيْلٍ رَمَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِيهَا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ " .<sup>(٦)</sup>

(١) البخاري ، كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة (٤/١١١ ح ٣٢٠٨) ، ومسلم ، كتاب القدر ، باب كيفية خلق الأدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته (٤/٢٠٣٦ ح ٢٦٤٣).

(٢) حاشية ابن عابدين (٦/٥٩٠) ، ابن قدامة : المغني (٩/٥٣٦) ، الصنعاني : سبل السلام شرح بلوغ المرام (٣/١٤٦).

(٣) العزل : هو إلقاء الرجل ماءه خارج رحم الزوجة ، وقد ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى جواز العزل عن المرأة في الجملة . انظر الزحيلي : الفقه الإسلامي وأدلته، (٩/٩٨).

(٤) قليوبي : حاشية قليوبي (٤/١٦٠) ، ابن حجر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩/٣١٠).

(٥) ابن نجيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٣/٣٥).

(٦) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الديات ، باب جَنِينِ الْمَرْأَةِ، (٩/١١٠ ح ٦٩٠٤) ومسلم ، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات ، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني ، (٣/١٣٠٩ ح ١٦٨١)

**وجه الدلالة :** أن النبي ﷺ قضى بالغرة في الجنين الذي تم إسقاطه ، وفي إلزام الجاني بهذه العقوبة دلالة على حرمة الفعل ، كما أن النبي ﷺ لم يفرق بين مرحلة وأخرى من مراحل نمو الجنين ، وتدرجه في بطن أمه ، ولو كان الأمر يختلف باختلاف تلك المراحل لبين ذلك النبي ﷺ لأن الحاجة تدعو إلى بيان ذلك ، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .<sup>(١)</sup>

**الدليل الثاني :** قياس إجهاض الجنين قبل نفخ الروح على كسر المَحْرَمِ بيضَ الصيد ، فلما كان البيض هو أصل الصيد الذي يحرم على المحرم قتله ، حرم عليه إتلاف البيض وعليه ضمانه ، وكذلك النطفة في الرحم هي أصل الولد ، فكل ما يضر بتلك النطفة حرام .<sup>(٢)</sup>

**الدليل الثالث :** إن حياة الجنين في نظر الشريعة الإسلامية حياة محترمة في جميع مراحلها باعتباره كائناً حياً والمحافظة عليه من مقاصد الشريعة، ولذا أُبيح للحامل الفطر في رمضان وقد يجب عليها ذلك من أجل الحمل، ويجب تأخير الحدِّ الواجب عليها حتى تضع ، وكلُّ هذا حفظاً وحماية للجنين في جميع مراحلها، لذا يحْرَمُ إجهاضه قبل نفخ الروح فيه .<sup>(٣)</sup>

#### المناقشة :

##### مناقشة أدلة المذهب الأول :

**مناقشة الدليل الأول :** قول النبي ﷺ " إن أحدمكم يُجمع خلقه في بطن أمه... " ، والجنين قبل نفخ الروح ليس بآدمي .

**الرد :** إن الجنين في مرحلة النطفة قبل أن تُنفخ فيه الروح وإن لم يكن آدمياً حياً، إلا أنه أصلٌ للآدمي والاعتداء على الجنين في هذه الحالة هو إيقاف له عن نموه بغير حق ، والاعتداء بغير حق محرم فيأثم فاعله ، فلو تركت العلقة والمضغة لصارت آدمياً .<sup>(٤)</sup>

##### مناقشة الدليل الثاني : يقاس الإجهاض على العزل .

**الرد :** إن قياس الإجهاض على العزل قياسٌ مع الفارق، وذلك للفرق بين الإجهاض والعزل، حيث إن الإجهاض جنائيةٌ على موجودٍ حاصلٍ وهو الجنين في الرحم ، إما العزل فهو إلقاءً لماء الرجل قبل حصوله في رحم المرأة ، فهو سبب لمنع انعقاد الجنين بالكلية ، وقد لا يمتنع الانعقاد بالعزل إذا أراد الله تعالى .<sup>(٥)</sup>

(١) النووي : شرح صحيح مسلم (١١/١٧٦).

(٢) ابن عابدين : حاشية ابن عابدين (٣/١٧٦).

(٣) ابن جزى : القوانين الفقهية (ص : ١٤١) ، مجموعة علماء : مجلة مجمع الفقه الإسلامي (٩/٢٠٨٨).

(٤) ابن قدامة : المغني (٩/٥٣٦) ، مجموعة علماء : مجلة البحوث الإسلامية (٦٣/٢٦٧).

(٥) الغزالي : إحياء علوم الدين (٢/٣٢٦) ، ابن حجر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩/٣١٠) ، ابن رجب : جامع العلوم والحكم (ص : ٤٩).

مناقشة الدليل الثالث : إلقاء الجنين في مرحلة النطفة لا يجب فيه ضمان مالي، لأنه لم يتصور بعد .

الرد : على تسليم أنه لا ضمان في إجهاض الجنين قبل نفخ الروح ، فإن هذا لا يعني نفي الحرمة والإثم عن هذا الفعل ، وهذا محل النزاع أنه يحرم الإجهاض .<sup>(١)</sup>

مناقشة أدلة المذهب الثاني :

مناقشة الدليل الأول : أن النبي ﷺ قضى بالغرّة في الجنين ، ولم يفرق بين مرحلة وأخرى من مراحل نمو الجنين .

الرد : قد تقرر عند الأصوليين أنه إذا تعارض القول والفعل ، ولم يمكن الجمع فإنه يقدم القول على الفعل ، وهنا تعارض قول النبي ﷺ " إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه ... " ، مع فعل النبي ﷺ أنه قضى بالغرّة في إسقاط الجنين ، وقد أمكن الجمع بين الأدلة ، فالنبي ﷺ قضى بالغرّة في إسقاط الجنين لما تجاوز هذا الجنين الأربعة أشهر ، وتيقن نفخ الروح فيه ، أما قبل فهو جماد لم تكتمل خلقته ، ولا روح فيه بنص حديث رسول الله ﷺ .

يؤكد هذا أنه في لفظ أبي داود " فأسقطت غلاماً قد نبت شعره ميتاً " .<sup>(٢)</sup>

مناقشة الدليل الثاني : قياس إجهاض الجنين قبل نفخ الروح على كسر المَحْرَمِ بيض الصيد .

الرد : هذا قياس مع الفارق ، لأن بيض الصيد يتعلق به حكم التحريم في حالة واحدة ، وهي كون المسلم في حال الإحرام ، فإذا تحلل من الإحرام جاز تناول هذا البيض ، وهذا بخلاف إسقاط الجنين ، فأنتم لا تقولون بتحريم إجهاضه مدة معلومة ثم يباح الإجهاض بعدها كما حصل مع المحرم .

مناقشة الدليل الثالث : إن حياة الجنين حياة محترمة في كل مراحلها ، باعتباره كائناً حياً والمحافظة عليه من مقاصد الشريعة .

الرد : ونحن نقول بقولكم ، ونسلم لكم في استدلالكم ، غير أن هذا الدليل خارج المسألة المتنازع فيها ، فنحن وأنتم قد اتفقنا على حرمة حياة الجنين واحترامها في كل مراحلها ، غير أن الجنين قبل نفخ الروح فيه يعتبر جسم لا حياة فيه ولا روح ، فهو قطعة لحم تتغذى من الأم فيعتبر في هذه المرحلة جزءاً من الأم ، وبالتالي يجوز إجهاضه .<sup>(٣)</sup>

(١) ابن نجيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٣٥/٣).

(٢) أبو داود : سنن أبي داود ، ( كتاب الديات ، باب دية الجنين ، ٣١٧/٤ ، ٤٥٧٦ ) ، وقال محققه الشيخ الألباني : ضعيف .

(٣) ابن نجيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٣٨٩/٨).

## الترجيح :

بعد البحث والدراسة لمذاهب العلماء في هذه المسألة ، ومقابلة الأقوال ومناقشتها ، يتبين للباحث مدى تأثير العلة في الفروع الفقهية ، فإنه بناءً على الاختلاف في تحديدها حدث اختلاف في الحكم الشرعي الصادر في المسألة محل البحث ، وهذا يحتاج من المجتهد أن ينظر إلى العلة بعينٍ فاحصةٍ متأملٍ ، فيقوم بسبرها واختبارها ، ومعرفة مدى ملائمتها للحكم التكليفي ومقاصد الشريعة العامة .

وفي هذه المسألة قد ظهر للباحث أن القول الأقرب من هذه الأقوال إلى مقاصد الشرع ، والأكثر حظاً بالدليل هو القول الثاني ، القائل بتحريم الإجهاض .<sup>(١)</sup> وذلك للأسباب التالية :

١\_ قوة الأدلة التي استدل بها هذا الفريق ، فإن نصوص الشريعة مستفيضة في تحريم قتل التي حرم الله تبارك وتعالى ، وما كان طريقاً لحياة هذه النفس ، ومنشأ لها ، فإنه يدخل في هذا الإحترام والتعظيم ، وقد تقرر في الأصول أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وهنا لا يتم حماية النفس الإنسانية وإحياءها إلا من طريق تحريم الإجهاض والعبث بالأجنة حسب الأهواء والأمزجة.

٢\_ ضعف أدلة المذاهب الأخرى ، من حيث الأدلة ، ومن حيث وجه الاستدلال . وبيان ذلك أن الأدلة التي استدلوا بها منها ما هو ضعيف ، لا يصح الاستدلال به ، ومنها ما لا يدل على المطلوب ، بل هو خارج محل النزاع في هذه المسألة . أما الإجهاض في حالة العذر الشرعي الصحيح ، فله أدلة بل قواعد شرعية كثيرة تؤيده ، منها " الضرورات تبيح المحذورات " (٢) ، و "درء المفساد أولى من جلب المصالح" (٣)

---

(١) من شروط الضرورة المعتبرة لإباحة الإجهاض ، أن تكون الضرورة قائمة متحققة لا محتملة ، وأن تكون الضرورة ملجئة بحيث يخشى تلف النفس أو العضو . انظر الشنقيطي : شرح زاد المستنقع (٣٢٥/٨).

(٢) السبكي : الأشباه والنظائر (٥٧/١).

(٣) ابن نجيم : الأشباه والنظائر (٩٠/ ١) ، السبكي : الأشباه والنظائر (١٢٣/١).

## الخاتمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

في نهاية هذه الدراسة التي أسأل الله تبارك وتعالى لها القبول وموافقة الحق ، كان لابد من تدوين أهم النتائج التي توصلنا إليها في أثناء البحث في هذا الموضوع ، ثم نذكر بعض الأمور التي تمس الحاجة إليها والوصية بها ، نسردها فيما يلي :

**النتائج :**

١\_ القياس مورد مهم من موارد الأحكام في الشريعة الإسلامية ، غير أنه ينبغي أن يضبط بضوابط وشروط تجعله منسجماً ضمن منظومة مصادر التشريع الإسلامي ، فلا يخرج عنها ولا يخالفها .

٢\_ الأصل في الأحكام الشرعية التعليل ومراعاة مصالح المكلفين ، والتعبئات المحضنة قليلة محدودة ، وإذا تعارض التعليل مع التعبد المحض فإنه يقدم التعليل .

٣\_ العلة عنصر أساس في عملية القياس ، لذا وضع الأصوليون لها شروطاً وضوابط تجب مراعاتها ، حتى يأتي القياس بثمرته الطيبة ، وهذا الشروط منها ما هو عام لجميع أنواع العلل ، ومنها ما هو خاص بالعلة المستتبطة .

٤- الشروط التي وضعها الأصوليون للعلة ، ليست على درجة واحدة من القوة ، كما أنها ليست محل اتفاق وائتلاف بينهم ، لذا اخترنا ما نعتقده صحيحاً منها .

٥- وضع الأصوليون طرقاً ومسالكاً لأجل معرفة العلة ، وهذه الطرق إما أن تكون عقلية مستفادة من ظاهر النص أو روحه ، وإما عقلية بحثه ، تعتمد على البحث والنظر في الأدلة العامة والمناسبات الشرعية ، غير أن عدد هذه الطرق مختلف عليه بين الأصوليين ، تبعاً لتفاوت هذه الطرق في القوة والإثبات .

٦- استخدم الأصوليون طرق عديدة لمعرفة صحة العلة وقوتها ، وهي ما أطلق عليه مفسدات العلة ، وهي عبارة عن أساليب وطرق عقلية مستخدمة في إبطال العلة وإفسادها .

٧- تحديد العلة مرحلة مهمة في عملية القياس ، تمر بثلاث خطوات ، هي إثبات وجود العلة في الأصل ، ثم تنقيح هذه العلة مما يشتهب بها ، ثم الترجيح بعد ذلك إن حدث تعارض بين علتين صحيحتين ، بطريق من طرق الترجيح .

٨- ليس من السهولة التمييز بين المصطلحات الأصولية التي يستخدمها الأصوليون في هذه الموضوع من باب القياس ، فتجد بعض الأصوليين ينفي الفرق بين السبر والتقسيم و تنقيح المناط ، أو يجعلهما من طرق إثبات العلة ، وليس الأمر كذلك ، ومنهم من يخلط بين ما هو من شروط العلة بما هو من طرق إثبات العلة ، وقد نبهنا على كل ذلك في مواضعه .

٩- الاختلاف في تحديد العلة لأي حكم شرعي له تأثير كبير على الفروع الفقهية المبنية عليها ، وهذا ما ظهر جلياً في فصل التطبيقات الفقهية .

١٠- تحديد العلة لا يقتصر على الفروع الفقهية التي تعتمد القياس في إثباتها ، بل يشمل ما هو منصوص عليه أيضاً ، وربما اختلف الفقهاء في تحديد العلة من نص شرعي ، كما حدث في عدة مسائل من الفصل التطبيقي .

## ثانياً : التوصيات :

بعد معاناة البحث والدراسة لهذا الموضوع المهم من علم أصول الفقه ، كان لابد لنا من التنبيه على بعض الأمور التي تخص مسار هذا العلم ، وتخدم من يسلكه ، نذكرها فيما يلي :

١- ضرورة العناية بعلم أصول الفقه وإعادة الروح فيه ، بالبحث والدراسة والتحقيق ، ونفض الغبار عن كتبه ومؤلفاته ، التي أصبح التعامل معها أمراً في غاية الحرج والعسر .  
وذلك لأن هذا العلم تمس الحاجة له في ميدان الاجتهاد والفتوى ، في عصرٍ كثرت فيه النوازل والأحداث .

٢\_ زيادة الاهتمام بموضوع العلة القياسية ، والتنبيه على قيمتها وأصالتها ، فقد رأيت تقصيراً واضحاً في هذا الجانب من قبل طلاب العلم ، فضلاً عن المؤلف في علم أصول الفقه من المعاصرين ، وذلك من خلال الجمع بين التأصيل العلمي النظري والتطبيق العملي الواقعي ، بحيث يستطيع الأصولي تكوين ملكة تخريج الفروع على الأصول .

٣\_ ضرورة اهتمام المجتهدين والمفتين بموضوع تحديد العلة القياسية ، وذلك لمعرفة مدى صحتها وقوتها لتكون مناط الحكم ، سواء في ذلك الفروع الفقهية التي ورد فيها نصوص شرعية ، أو النوازل والأحداث التي تهجم على الأمة بغتةً ، لما في ذلك من تضيقٍ لدائرة الخلاف بين الأمة ، ومراعاة لمصالح المكلفين ، باختيار العلة المناسبة المتوافقة مع أصول وقواعد التشريع الإسلامي .

هذه أهم النتائج والتوصيات التي اشتدت الحاجة لذكرها في نهاية هذا البحث . والله الموفق .

وأخيراً أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يتقبل مني هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

الْخَيْرُ أَبْقَى وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ بِهِ      وَالشَّرُّ أَحْبَبْتُ مَا أَوْعَيْتَ مِنْ زَادٍ

والحمد لله رب العالمين .



فهرس الآيات الكريمة

الرقم	الآية الكريمة	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
١.	" يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنْ ... "	البقرة	١٢	٤٤
٢.	" هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ ... "	البقرة	٢٩	١٢٥
٣.	" وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ... "	البقرة	٥٠	٢٤
٤.	" وَلَكُمْ فِي الْفِصَاصِ حَيَاةٌ ... "	البقرة	١٧٩	٥-١٣-٢٩-٤٨
٥.	" وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ... "	البقرة	١٨٧	١٠١
٦.	" وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ... "	البقرة	١٨٨	١٣-٥
٧.	" قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاعْتَرَلُوا ... "	البقرة	٢٢٢	٤٤-٤٣
٨.	" فَنَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ... "	البقرة	٢٣٧	٤٤
٩.	" لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ... "	آل عمران	١٣٠	١٢٣-١٢١-٥٨
١٠.	" فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ... "	آل عمران	١٥٩	٤٢
١١.	" وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ... "	النساء	٦	٦٩
١٢.	" وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... "	النساء	٢٢	١٢٩-١٢٧
١٣.	" وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ... "	النساء	٢٤	١٢٨
١٤.	" فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمَحْصَنَاتِ ... "	النساء	٢٥	٧٠
١٥.	" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم ... "	النساء	٢٩	١٢١-١١٨-٧١
١٦.	" إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا ... "	النساء	١٠٣	٨٩
١٧.	" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ... "	المائدة	١	١٢٦-١٢٤
١٨.	" مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ... "	المائدة	٣٢	٤٣
١٩.	" إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ ... "	المائدة	٩٠	١٢٥-١٢٤-٢٩
٢٠.	" إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ... "	المائدة	٩١	١٣-٥
٢١.	" وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ ... "	الأنعام	١٦٢	١٠٦
٢٢.	" إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ... "	التوبة	٦٠	١٠٦-١٠٤
٢٣.	" جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ... "	التوبة	٨٢	٤٤
٢٤.	" وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ... "	هود	٨٥	١١٢
٢٥.	" هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ ... "	يونس	٥	٩٧
٢٦.	" كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ ... "	إبراهيم	١	٤٤
٢٧.	" وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقِضَتْ عَهْدَهُمْ ... "	النحل	٩٢	١٩

٤٣	٧٥	الإسراء	" إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ ... "	.٢٨
١٠١ - ٩٨ - ٤٤	٧٨	الإسراء	" أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ... "	.٢٩
٤٤	١٠٠	الإسراء	" قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ... "	.٣٠
٤٤	١٢	الكهف	" ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجَزْبِينَ أَحْصَى ... "	.٣١
٤٣	٤٠	طه	" كِي تَقْرَ عَيْنَهَا وَلَا تَحْزَنَ ... "	.٣٢
٩٣	٧٨	الحج	" وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ... "	.٣٣
٤٦	٩١	المؤمنون	" مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ ... "	.٣٤
١٣٩ - ١٣٨ - ١٣٧	٥٤	الفرقان	" وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا ... "	.٣٥
١١١	١٨١	الشعراء	" أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ... "	.٣٦
٩٦	٢٩	لقمان	" وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلًّا يَجْرِي ... "	.٣٧
١٠٦ - ١٠٤	١٩	الذاريات	" وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ... "	.٣٨
٤٧	٣٥	الطور	" أَمْ خُلِفُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِفُونَ ... "	.٣٩
٤٣	٥	القمر	" حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النَّذْرُ ... "	.٤٠
٩٦	٥	الرحمن	" الشمس والقمر بحسبان "	.٤١
٤٣	٧	الحشر	" لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا... "	.٤٢
٢٢	٨	المنافقون	" يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ... "	.٤٣
٤٣	١٤ - ١٣	القلم	" عُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ رَنِيمٌ * أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ... "	.٤٤
١٠٨	١	المطففين	" وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ * ... "	.٤٥

## فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الرقم	الحديث الشريف	حكمه	الصفحة
١.	" أجرك على قدر نصبك "	صحيح	٧
٢.	" أجعل لك صلاتي كلها ؟ قال : إذا يغفر الله لك ذنبك كله "	صحيح	٤٣
٣.	" ألا من ولى يتيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة "	ضعيف	١٠٤
٤.	" أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى خيبر مر بشجرة للمشركين ... "	صحيح	٦٣
٥.	" أن عامل خيبر أهدى إلى رسول الله ﷺ تمر جنبيبا ، فقال : أو كل تمر خيبر هكذا ؟ ... "	صحيح	١١٢
٦.	" أن كان ابن عمك ... "	صحيح	٤٤
٧.	" أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحصة وعن بيع الغرر "	صحيح	١٢٦-١٢٤-٥
٨.	" أنه مر بحاطب في سوق المصلى وبين يديه غرارتان فيهما زبيب ... "	صحيح	١١٨
٩.	" أينقص الرطب إذا جف ... "	صحيح	٢
١٠.	" الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها ، وإذنها صماتها "	صحيح	٧٠
١١.	" اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة "	ضعيف	١٠٦-١٠٤
١٢.	" إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد "	صحيح	٢
١٣.	" إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا إحداهن بالتراب "	صحيح	٦٨
١٤.	" إذا يكفبك الله هم الدنيا والآخرة "	صحيح	٤٣
١٥.	" إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ... "	صحيح	١٤٢-١٤١
١٦.	" إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين "	صحيح	٩٧-٩٦
١٧.	" إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق "	صحيح	١١٩-١١٨
١٨.	" إنما البيع عن تراض "	صحيح	٣٠
١٩.	" إنما جعل الاستئذان من أجل النظر "	صحيح	٢
٢٠.	" إنما نهيتكم - يعني عن ادخار لحوم الأضاحي - من أجل الدافة "	صحيح	٤٣
٢١.	" إنها ليست بنجس ؛ إنها من الطوائف عليكم والطوائف ... "	صحيح	٤٣-٢٨-١٨
٢٢.	" إن هذه الأقدام بعضها من بعض ... "	صحيح	٧٣
٢٣.	" إنني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم ... "	صحيح	١١٩-١١٨
٢٤.	" بني الإسلام على خمس ... "	صحيح	١٠٥

٤٩	صحيح	" تتأكحوا تكثروا ، فإنني أباهي بكم الأمم يوم القيامة "	.٢٥
١١٩	ضعيف	" الجالب مرزوق ، والمحتكر مَمْحُوقٌ "	.٢٦
٢٩	صحيح	" خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلهن في الحرم... "	.٢٧
١١٠	صحيح	" الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر... "	.٢٨
١٠٦- ٨٩	صحيح	" رفع القلم عن ثلاث ... "	.٢٩
٤٥	صحيح	" زملوهم بكلومهم ودمائهم ، فإنهم يبعثون يوم القيامة ... "	.٣٠
٦٦	صحيح	" سئلوا عن رجل أصاب أهله ، وهو محرم بالحج ... "	.٣١
٨٩	صحيح	" صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب... "	.٣٢
٩٥	صحيح	" صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة... "	.٣٣
٣	ضعيف	" عن ربيعة ، قال : " سألت سعيد بن المسيب : كم في إصبع المرأة ؟ "	.٣٤
١٩	حسن صحيح	" عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها : قالت دخل علي رسول الله ﷺ يوماً فقال هل عندكم شيء ؟ قالت قلت لا قال فإنني صائم "	.٣٥
٨٩	صحيح	عن نافع أن ابن عمر ؓ " أغمى عليه ، فذهب عقله ، فلم يقض الصلاة "	.٣٦
١٤٣	ضعيف	" فأسقطت غلاماً قد نبت شعره ميتاً "	.٣٧
٩٦	صحيح	" فأكملوا العدة ثلاثين "	.٣٨
٤٥	صحيح	" فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً "	.٣٩
٩٦	صحيح	" فصوموا ثلاثين "	.٤٠
١٤١	صحيح	" ففضى رسول الله ﷺ فيها بغرة عبدٍ أو أمةٍ ... "	.٤١
٣١	صحيح	في أربعين شاةً شاةً ... "	.٤٢
١٠١	صحيح	" في الرقة - الدراهم المضروبة - ربع العشر "	.٤٣
١٠١	صحيح	" فيما سقت السماء العشر ... "	.٤٤
٥	صحيح	" القاتل لا يرث "	.٤٥
١١٢	صحيح	" قسم رسول الله ﷺ طعاماً مختلفاً ، فتبايعناه بيننا بزيادة ، فنهانا رسول الله ﷺ أن نأخذه إلا كيلاً بكيل ... "	.٤٦
٤٣_٦٥_٧٢_٧٤	صحيح	" أعتق رقبة ... "	.٤٧
١٢٤_٧٧_٧٦	صحيح	" كل مسكر حرام "	.٤٨

١١٣	صحيح	" كنا نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر "	.٤٩
١١٥	صحيح	" لا تتبعوا الدينار بالدينارين "	.٥٠
١١٣ - ٣٣ - ٣٢	صحيح	" لا تتبعوا الطعام بالطعام إلا سواءً بسواءٍ "	.٥١
٦٨	صحيح	" لا تصلوا في مبارك الإبل ، فإنها خلقت من الشياطين "	.٥٢
٩٥	صحيح	" لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تقطروا حتى تروه ... "	.٥٣
١١٩ - ١٣ - ٥	صحيح	" لا ضرر ولا ضرار "	.٥٤
١٣٧ - ١٣٦	ضعيف	" لا يحرم الحرام الحلال "	.٥٥
٥٢	صحيح	" لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ... "	.٥٦
١٢٧ - ١٢٥	حسن	" لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه "	.٥٧
٤٥ - ١٣ - ٥	صحيح	" لا يقضي القاضي وهو غضبان "	.٥٨
١٣٦	ضعيف	" لا ينظر الله إلى رجلٍ ، نَظَرَ إلى فرج امرأة وابنتها ... "	.٥٩
١٠٥	صحيح	" لما بعث معاذاً إلى اليمن قال : إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب ... "	.٦٠
٦٨	صحيح	" من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه الباقي ... "	.٦١
٩١	صحيح	" من نام عن صلاة أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها ... "	.٦٢
١٢١ - ٥	صحيح	" نهى عن بيع الغرر "	.٦٣

## فهرس المصادر والمراجع

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : كتب علوم القرآن

\_ البغوي : أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦ هـ) ، معالم التنزيل ، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

- البيضاوي : ناصر الدين عبد الله بن محمد الشيرازي (ت ٦٨٥ هـ) ، تفسير البيضاوي ، دار الكتب العلمية \_ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ \_ ٢٠٠١ م .

- الجصاص : أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر (ت ٣٧٠ هـ) ، أحكام القرآن ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي \_ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

- السعدي : عبد الرحمن بن ناصر (ت ١٣٧٦ هـ) ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، تحقيق : عبد الرحمن بن معلا اللويحق ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

\_ السيوطي : جلال الدين (ت ٩١١ هـ) ، الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ \_ ٢٠٠٣ م .

- الشعراوي : محمد متولي ، تفسير الشعراوي ، راجعه أحمد عمر هاشم ، سنة النشر ١٤١١ هـ \_ ١٩٧١ م .

- الشنقيطي : محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني (ت ١٣٩٣ هـ) ، أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن ، دار الفكر - لبنان ، سنة النشر ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

- الفيروزآبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ) ، بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، تحقيق محمد على النجار ، (بدون ذكر الطبعة)

- القرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (ت ٦٧١ هـ) ، الجامع لأحكام القرآن الكريم، دار عالم الكتب - السعودية ، سنة النشر ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م .

\_ ابن كثير : عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) ، تفسير القرآن العظيم ، تحقيق سامي بن محمد سلامة ، دار طيبة \_ السعودية ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

### ثالثاً : كتب الحديث وشروحه :

- ابن الأثير : أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ) ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي \_ محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية - لبنان ، سنة النشر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- ابن حبان : محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤ هـ) ، صحيح ابن حبان ، مؤسسة الرسالة \_ لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

- ابن حجر : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢ هـ) ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دار المعرفة - لبنان ، سنة النشر ١٣٧٩ هـ .

- ابن حنبل : أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة - سوريا ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

- أبو داود : سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) ، سنن أبي داود ، دار الكتاب العربي - لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

- ابن رجب : أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥) ، جامع العلوم والحكم ، دار المعرفة \_ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

- ابن ماجة : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ) ، سنن ابن ماجة ، تحقيق الألباني ، مكتبة المعارف \_ السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

- الباكستاني : زكريا بن غلام قادر ، ما صح من آثار الصحابة ، دار الخراز \_ السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ \_ ٢٠٠٠ م .
- البخاري : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الجعفي (ت ٢٥٦هـ) ، صحيح البخاري ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار ابن كثير \_ لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ) ، السنن الكبرى ، الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ ، مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند .
- \_ البيهقي : أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، معرفة السنن والآثار ، تحقيق وتخرّيج عبد المعطي أمين قلجعي ، جامعة الدراسات الإسلامية \_ باكستان ، دار الوعي \_ حلب ، القاهرة ، دار قتيبة \_ دمشق ، بيروت ، دار الوفاء \_ المنصورة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ \_ ١٩٩١ م .
- الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي السلمي (ت ٢٧٩هـ) ، سنن الترمذي ، تحقيق أحمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- الحاكم : أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ، المستدرک علی الصحیحین ، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- الدارقطني : علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ) ، سنن الدارقطني ، دار المعرفة - لبنان ، ط ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ابن أبي شيبة : أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت ٢٣٥هـ) ، مُصنّف ابن أبي شيبة ، شركة دار القبلة - السعودية ، مؤسسة علوم القرآن \_ سوريا ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .



- عبد الرزاق : أبو بكر عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١هـ) ، مصنف عبد الرزاق ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .
- العظيم آبادي : محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ، دار الكتب العلمية \_ لبنان ، ط الثانية ١٤١٥ هـ .
- العائلي : خليل بن كيكلي العائلي (ت ٧٦١هـ) ، إجمال الإصابة في أقوال الصحابة ، جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- المباركفوري : محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلى (ت ١٢٥٣هـ) ، تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي ، دار الكتب العلمية \_ لبنان ، (بدون ذكر الطبعة) .
- مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ، صحيح مسلم ، بيت الأفكار الدولية \_ السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- النسائي : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان بن دينار ، سنن النسائي ، تحقيق الشيخ الألباني ، مكتبة المعارف \_ السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .
- النووي : أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري (ت ٦٧٦هـ) ، المنهاج شرح صحيح مسلم ، دار إحياء التراث العربي - لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ .
- أبو يعلى : أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي (ت ٣٠٧هـ) ، مسند أبي يعلى ، دار المأمون للتراث - سوريا ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .

#### رابعاً : كتب مذاهب الفقه الأربعة :

##### ١. المذهب الحنفي :

- حيدر : علي ، درر الحكام شرح مجلة الأحكام ، تحقيق تعريب: المحامي فهمي الحسيني ، دار الكتب العلمية \_ بيروت (بدون ذكر الطبعة).

- السرخسي : أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٣٠٣هـ) ، المبسوط ، دار الفكر\_ لبنان ، الطبعة الأولى ١١٤٢هـ - ٢٠٠٠م .
- السمرقندي : علاء الدين السمرقندي (ت ٥٣٩هـ) ، تحفة الفقهاء ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٤ .
- الشيباني : محمد بن الحسن الشيباني أبو عبد الله (ت ١٨٩هـ) ، الحجة على أهل المدينة ، تحقيق مهدي حسن الكيلاني القادري ، عالم الكتب - بيروت ، سنة النشر ١٤٠٣هـ .
- ابن عابدين : محمد أمين بن عمر (ت ١٢٥٢هـ) ، حاشية ابن عابدين ، تحقيق وتعليق عادل عبد الموجود وعلي معوض ، دار الفكر ، سنة النشر ٢٠٠٠م .
- الكاساني : علاء الدين أبي بكر بن مسعود ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، دار الكتب العلمية - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- المرغيانبي : أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (ت ٥٩٣هـ) ، الهداية شرح البداية ، المكتبة الإسلامية (بدون ذكر الطبعة) .
- الموصلي : عبد الله بن محمود بن مودود (ت ٦٨٣هـ) ، الاختيار لتعليل المختار، تعليق محمود أبو دقيقة ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ابن نجيم : زين الدين بن إبراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠هـ) ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، دار الكتب العلمية \_ لبنان ، سنة النشر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- نظام : الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند ، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان\_العالمكيرية ، دار الفكر \_ لبنان ، سنة النشر ١٤١١هـ - ١٩٩١م

## ٢. المذهب المالكي :

- البغدادي : عبد الرحمن شهاب الدين البغدادي ، إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك ، الشركة الإفريقية للطباعة ، (بدون طبعة).
- الدردير : أبو البركات أحمد بن محمد العدوي (ت ١٢٠١هـ) ، الشرح الصغير على مختصر خليل ، دار الفكر \_ لبنان (بدون ذكر الطبعة).
- الدردير : أبو البركات أحمد بن محمد العدوي (ت ١٢٠١هـ) ، الشرح الكبير ، دار إحياء الكتب العربية (بدون ذكر الطبعة).
- الدسوقي : محمد عرفه الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، دار الفكر \_ لبنان ، (بدون ذكر الطبعة) .
- ابن دقيق العيد : تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري (ت ٧٠٢هـ) ، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، مكتبة السنة \_ مصر ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- الرُّعيني : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي ، المعروف بالحطاب الرُّعيني (ت ٩٥٤هـ) ، مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل ، تحقيق : زكريا عميرات ، دار عالم الكتب ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .
- الزرقاني : محمد بن عبد الباقي بن يوسف (ت ١١٢٢هـ) ، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ، دار الكتب العلمية \_ لبنان ، سنة النشر ١٤١١هـ .
- الصاوي : أحمد (ت ١٢٤١هـ) ، بلغة السالك لأقرب المسالك ، تحقيق محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية \_ بيروت ، سنة النشر ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- ابن عبد البر : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (ت ٤٦٣هـ) ، الاستذكار ، دار قتيبة ، دمشق \_ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .

- ابن عبد البر : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري الأندلسي (ت ٤٦٣هـ) ، التمهيد ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري ، مؤسسة قرطبة \_ السعودية ، سنة النشر ١٣٨٧هـ \_ ١٩٦٧م .

- العبدري : أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم (ت ٨٩٧هـ) ، التاج والإكليل ، دار الفكر - بيروت ، سنة النشر ١٣٩٨هـ .

- العدوي : علي الصعيدي (ت ٨٩٩هـ) ، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني ، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر - بيروت ، سنة النشر ١٤١٢هـ .

- عlish : محمد (ت ١٢٧٠هـ) ، منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل ، دار الفكر - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ \_ ١٩٨٤م .

- القرافي : أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي (ت ٦٨٤هـ) ، أنوار البروق في أنواع الفروق ، دار الكتب العلمية - بيروت ، سنة النشر ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

- القرافي : شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ) ، الذخيرة ، دار الغرب - لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٤ - ١٤١٤م .

- القروي : محمد العربي ، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية ، دار الفكر \_ لبنان ، سنة النشر ١٤٢٠هـ \_ ٢٠٠٠م .

### ٣. المذهب الشافعي :

- الأنصاري : زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) ، أسنى المطالب في شرح روض الطالب ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م .

- البغوي : الحسين بن مسعود (ت ٥١٦هـ) ، شرح السنة ، تحقيق شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي \_ دمشق . بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- الدمياطي : أبو بكر بن محمد شطا الدمياطي (ت ١٣٠٢ هـ)، حاشية إعانة الطالبين ، دار الكتب العلمية - بيروت .

- الرملي : شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير . (ت ١٠٠٤ هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، دار الفكر \_ لبنان ، سنة النشر ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- الشافعي : أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت ٢٠٤ هـ) ، الأم ، دار المعرفة \_ لبنان ، سنة النشر ١٣٩٣ هـ .

- الشربيني : شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٩٧٧ هـ) ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ، دار الفكر \_ بيروت ، سنة النشر ١٤١٥ هـ .

- الشربيني : شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٩٧٧ هـ) ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، دار الفكر \_ بيروت ، (بدون ذكر الطبعة).

- الشيرازي : إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق (ت ٤٧٦ هـ) ، التتبيه في الفقه الشافعي ، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر ، دار عالم الكتب \_ لبنان ، سنة النشر ١٤٠٣ هـ .

- الغزالي : محمد بن محمد (ت ٥٠٥ هـ) ، الوسيط في المذهب ، دار السلام \_ مصر ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

- قليوبي : شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (١٠٦٩ هـ) ، حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ، تحقيق مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر \_ لبنان ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

- الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت ٤٥٠ هـ) ، الحاوي في فقه الشافعية ، دار الكتب العلمية \_ بيروت ، سنة النشر ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

- النووي : أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري (ت ٦٧٦ هـ)، المجموع شرح المذهب ، دار الفكر - لبنان .

#### ٤. المذهب الحنبلي :

- البعلي : بدر الدين محمد بن علي الحنبلي (ت ٧٧٧ هـ) ، مختصر الفتاوى المصرية ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار الجيل ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- البهوتي : منصور بن يونس بن إدريس (ت ١٠٥١ هـ) ، الروض المربع شرح زاد المستنقع في اختصار المقنع ، تحقيق سعيد محمد اللحام ، دار الفكر للطباعة والنشر \_ بيروت ، (بدون ذكر الطبعة).

- البهوتي : منصور بن يونس بن إدريس (١٠٥١ هـ) ، كشاف القناع على متن الإقناع ، تحقيق هلال مصيلحي ومصطفى هلال ، دار الفكر \_ لبنان ، سنة النشر ١٤٠٢ هـ .

- ابن تيمية : تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) ، مجموع الفتاوى ، دار الوفاء ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

- الرحيباني : مصطفى السيوطي (ت ١٢٤٣ هـ) ، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ، المكتب الإسلامي \_ سوريا ، (بدون رقم طبعة ) ١٩٦١ م .

- ابن عثيمين : محمد بن صالح (ت ١٤٢١ هـ) ، الشرح الممتع على زاد المستنقع ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .

- ابن القاسم : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت ١٣٩٢ هـ) ، حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع ، (بدون ذكر الناشر) ، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ .

- ابن قدامة : عبد الرحمن بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) ، الشرح الكبير ، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع (بدون ذكر الطبعة).

- ابن قدامة : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) ، المغني ، دار الفكر - بيروت ، سنة النشر ١٤٠٥ هـ .

- المرادوي : علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان (ت ٨٨٥ هـ) ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

- ابن مفلح : إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد (المتوفى : ٨٨٤ هـ) ، المبدع شرح المقنع ، دار عالم الكتب، الرياض ، سنة النشر ١٤٢٣ هـ \_ ٢٠٠٣ م .

#### ٥. فقه عام :

- الأشقر : أسامة عمر سليمان الأشقر ، مستجدات فقهيه في قضايا الزواج والطلاق ، دار النفائس \_ الأردن ، الطبعة الثانية ١٤٢٥ هـ \_ ٢٠٠٥ م .

- الألباني : محمد ناصر الدين (ت ١٩٩٨ م) ، الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب ، غراس للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى .

- ابن تيمية : تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) ، العقود ، تحقيق محمد حامد الفقي ، مكتبة ابن تيمية \_ القاهرة ، ١٣٦٨ هـ \_ ١٩٤٩ م .

- ابن حزم : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦ هـ) ، المحلى بالآثار، دار الفكر\_ لبنان ، (بدون ذكر الطبعة) .

- الحجيلان : عبد العزيز بن محمد بن عبد الله ، المختار في زواج المسيار (دراسة فقهية مقارنة حديثة) ، الدار المتخصصة \_ السعودية ، ط الأولى ١٤٣٠ هـ \_ ٢٠٠٩ م .

- الدسوقي : وائل بن عليّ ، بطلان العمل بالحساب الفلكي في الصوم والإفطار ، سنة النشر ١٤٢٧ هـ .

- الزحيلي : وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر \_ سوريا ، ط الثانية ١٤٠٥ هـ \_ ١٩٨٥ م .
- السبكي : أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ)، الفتاوى ، دار المعرفة \_ بيروت، (بدون ذكر الطبعة).
- السلطان : أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد المحسن السلطان ، الأسئلة والأجوبة الفقهية ، الطبعة التاسعة ١٤٠٩ هـ .
- الشوكاني : محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠هـ) ، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى (بدون سنة الطبع).
- الشوكاني : محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠هـ)، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار ، دار الحديث - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- الصنعاني : محمد إسماعيل الأمير (ت ١١٨٢هـ) ، سبل السلام شرح بلوغ المرام ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط الرابعة ١٣٧٩ هـ \_ ١٩٦٠ م .
- القدومي : سامي وديع عبد الفتاح ، بيان حكم اختلاف المطالع والحساب الفلكي " صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته " ، دار الوضاح \_ الأردن ، (بدون ذكر الطبعة).
- القرضاوي : يوسف بن عبد الله ، فقه الزكاة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- النسفي : عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل (ت ٥٣٧هـ)، طلبه الطلبة ، المطبعة العامرة مكتبة المثني \_ بغداد ، سنة النشر ١٣١١ هـ .
- نواهضة وآخرون : إسماعيل أمين نواهضة و أحمد محمد المومني ، الأحوال الشخصية فقه النكاح ، دار المسيرة \_ الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ \_ ٢٠١٠ م .

خامسا : كتب أصول الفقه والقواعد الفقهية :



- أبو يعلى : محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت ٤٥٨ هـ) ، العدة في أصول الفقه ، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- الأصفهاني : شمس الدين أبو النشاء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد ، بيان المختصر على مختصر ابن الحاجب (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق محمد مظهر بقا ، جامعة أم القرى \_ السعودية .
- أمير بادشاه : محمد أمين (ت ٩٧٢ هـ) ، تيسير التحرير شرح التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية ، دار الفكر - لبنان ، سنة النشر ١٣٥١ هـ .
- الأنصاري : زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) ، غاية الوصول شرح لب الأصول ، تحقيق عبد الله محمد أحمد الصالح ، جامعة أم القرى ، سنة النشر ١٤٠٤ هـ .
- آل تيمية : عبد السلام (ت ٦٥٢ هـ) وعبد الحلیم (ت ٦٨٢ هـ) وأحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨ هـ) ، المسودة في أصول الفقه ، تحقيق أحمد إبراهيم عباس الذروي ، الناشر دار الفضيلة ، الطبعة الأولى ٢٠٠١ .
- الآمدي : علي بن أبي علي محمد بن سالم التغلبي (ت ٦٣١ هـ) ، تحقيق سيد الجميلي ، الإحكام في أصول الأحكام ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- ابن أمير الحاج : محمد بن محمد ابن أمير الحاج الحنبلي (ت ٨٧٩ هـ) ، التقرير والتحرير في علم الأصول ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ابن بدران : عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران (ت ١٣٤٦ هـ) ، تحقيق محمد أمين ضناوي ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، الناشر مؤسسة الرسالة - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ابن حزم : علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد (ت ٤٥٦ هـ) ، الإحكام في أصول الأحكام دار الحديث \_ مصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

- ابن الدهان : أبو شجاع محمد بن علي بن شعيب ، تقويم النظر في مسائل خلافة ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة ، الناشر مكتبة الرشد - السعودية ، سنة النشر ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- ابن رشد : أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد (ت ٥٩٥هـ) ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر ، الطبعة الرابعة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ابن السبكي : تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت ٧٧١هـ) ، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، الناشر عالم الكتب - لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٩م .
- ابن السمعاني : أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار (ت ٤٨٩هـ) ، قواطع الأدلة في الأصول ، دار الكتب العلمية - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- ابن عثيمين : محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ) ، الأصول من علم الأصول ، دار ابن الجوزي ، سنة النشر ١٤٢٦هـ .
- ابن العربي : القاضي أبو بكر بن العربي المعافري المالكي (ت ٥٨٣هـ) ، المحصول في أصول الفقه ، دار البيارق - الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ابن العطار : حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت ١٢٥٠هـ) ، حاشية العطار على جمع الجوامع ، دار الكتب العلمية - لبنان ، سنة النشر ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ابن قدامة : موفق الدين عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ) ، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه ، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .
- ابن القيم : محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (ت ٧٥١هـ) ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، دار الجيل - بيروت ، سنة النشر ١٩٧٣م .
- ابن اللحام : علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلبي ، المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية .

- ابن النجار : محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي (ت ٩٧٢هـ) ، شرح الكوكب المنير ، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد ، مكتبة العبيكان - السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- ابن نجيم : زين الدين بن إبراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠هـ) ، الأشباه والنظائر ، دار الكتب العلمية \_ لبنان ، سنة النشر ١٤٠٠هـ \_ ١٩٨٠م .

- الإسنوي : جمال الدين عبد الرحيم (ت ٧٧٢هـ) ، نهاية السؤل شرح منهاج الأصول ، دار الكتب العلمية - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

- البابرتي : محمد بن محمود بن أحمد (ت ٧٨٦هـ) ، الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب ، الناشر مكتبة الرشد - السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

- الباكستاني : زكريا بن غلام قادر الباكستاني ، أصول الفقه على منهج أهل الحديث ، دار الخراز - جدة ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

- البخاري : عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين ، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- البزدوي : علي بن محمد (ت ٤٨٢هـ) ، أصول البزدوي ، مطبعة جاويد بريس - باكستان ، سنة النشر ١٣٠٨هـ .

- بقره : مبارك عامر بقره ، العلة عند الأصوليين . (بدون ذكر الطبعة)

- بلتاجي : محمد ، منهج عمر بن الخطاب في التشريع ، الناشر دار السلام \_ مصر ، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ \_ ٢٠٠٣م .

- اللبناني : عبد الرحمن بن جاد الله اللبناني المغربي (ت ١١٩٨هـ)، حاشية اللبناني على جمع الجوامع ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

- التفتازاني : سعد الدين مسعود بن عمر (ت ٧٩٣ هـ) ، شرح التلويح على التوضيح لم متن التنقيح في أصول الفقه ، تحقيق زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية - لبنان ، ط ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- أبو الحسين البصري : محمد بن علي بن الطيب (ت ٤٣٦ هـ) ، المعتمد في أصول الفقه ، تحقيق خليل الميس ، دار الكتب العلمية - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- الجويني : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت ٤٧٨ هـ) ، البرهان في أصول الفقه ، مكتبة إمام الحرمين - السعودية ، ط الثانية ١٤٠٠ هـ ، ٢٠٠١ م .
- الجويني : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت ٤٧٨ هـ) ، التلخيص في أصول الفقه ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، سنة النشر ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- الجيزاني : محمد بن حسين بن حسن ، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة ، دار ابن الجوزي - السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- الحسن : ميادة محمد الحسن ، التعارض بين الأقيسة وأثره في الفقه الإسلامي ، الناشر دار النوادر - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .
- الحسن : ميادة محمد ، التعليل بالشبه وأثره في القياس عند الأصوليين ، دار الرشد - السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- حمادو : نذير ، الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي ، دار ابن حزم - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- الحمد : عبد اللطيف بن أحمد ، الفروق في أصول الفقه ، الناشر دار ابن الجوزي - السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .
- الخضري بك : محمد ، أصول الفقه ، المكتبة التجارية الكبرى - مصر ، الطبعة السادسة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

- الخن : مصطفى سعيد الخن ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية على الفروع الفقهية ، مؤسسة الرسالة \_ لبنان ، الطبعة السابعة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- الدريني : محمد فتحي ، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله ، مؤسسة الرسالة - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- الرازي : محمد بن عمر بن الحسين (ت ٦٠٦ هـ) ، المحصول في علم الأصول ، تحقيق طه جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ .
- الزحيلي : وهبة ، أصول الفقه الإسلامي ، دار الفكر \_ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الزركشي : بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، البحر المحيط في أصول الفقه ، تحقيق محمد محمد تامر ، الناشر دار الكتب العلمية - لبنان ، الطبعة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- سانو : قطب مصطفى ، معجم مصطلحات أصول الفقه ، دار الفكر \_ دمشق ، دار الفكر المعاصر - لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م .
- السبكي : تاج الدين عبد الوهاب بن علي ابن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١ هـ) ، الأشباه والنظائر ، دار الكتب العلمية \_ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- السبكي : علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) ، الإبهاج في شرح المنهاج ، مكتبة الكليات الأزهرية \_ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- السرخسي : أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠ هـ) ، أصول السرخسي ، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني ، ( بدون ذكر الطبعة ) ، لجنة إحياء المعارف النعمانية ، حيدر آباد الدكن \_ باكستان .

- السعدي : عبد الرحمن بن ناصر (ت ١٣٧٦ هـ) ، القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاويم البديعة النافعة ، مكتبة السنة - مصر ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م .
- السعدي : عبد الحكيم عبد الرحمن أسعد ، مباحث العلة في القياس ، دار البشائر الإسلامية - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- سلمان : مشهور حسن ، التحقيقات والتنقيحات السلفيات على متن الورقات ، دار الإمام مالك \_ أبو ظبي ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ \_ ٢٠٠٥ م .
- السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) ، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ، مكتبة نزار مصطفى الباز - السعودية ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) ، شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع ، تحقيق محمد إبراهيم الحفناوي ، مكتبة الإيمان \_ القاهرة ، سنة النشر ١٤٢٠ هـ \_ ٢٠٠٠ م .
- الشاشي : إسحاق بن إبراهيم (ت ٣٢٥ هـ) ، أصول الشاشي ، دار الكتاب العربي \_ لبنان (بدون ذكر الطبعة).
- الشاطبي : إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) ، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، الموافقات ، دار ابن عفان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- الشافعي : محمد بن إدريس (ت ٢٠٤ هـ) ، الرسالة ، تحقيق أحمد شاکر ، دار الكتب العلمية \_ لبنان ، الطبعة الأولى .
- الشوكاني : محمد بن علي (ت ١٢٥٠ هـ) ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، تحقيق أحمد عزو عناية ، دار الفضيلة - السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

- الشنقيطي : محمد الأمين بن محمد المختار الجكني ، مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر (ت ١٣٩٣ هـ) ، دار عالم الفوائد \_ السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ .
- الشنقيطي : محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت ١٣٩٣ هـ) ، نثر الورود على مراقي السعود في أصول الفقه ، تحقيق وإكمال محمد ولد سيدي ولد حبيب الشنقيطي ، دار المنارة ، الطبعة الثالثة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- الشنقيطي : عبدالله بن إبراهيم العلوي (ت ١٢٣٥ هـ) ، نشر البنود على مراقي السعود ، دار الكتب العلمية \_ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- الشيرازي : إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق ، التبصرة في أصول الفقه (ت ٤٧٦ هـ) ، محمد حسن هيتو ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- الشيرازي : أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزآبادي (ت ٤٧٦ هـ) ، اللمع في أصول الفقه ، دار الكلم الطيب ، ودار ابن كثير \_ دمشق وبيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- الصنعاني : محمد بن إسماعيل الأمير (ت ١١٨٢ هـ) ، إجابة السائل شرح بغية الأمل ، تحقيق القاضي حسين بن أحمد السياغي و حسن محمد مقبولي الأهدل ، مؤسسة الرسالة \_ لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م .
- الطوفي : سليمان بن عبد القوي بن الكريم (ت ٧١٦ هـ) ، شرح مختصر الروضة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- العبادي : أحمد بن قاسم العبادي الشافعي (ت ٩٩٤ هـ) ، الآيات البينات ، دار الكتب العلمية \_ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- عبد الشكور : عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي الأنصاري اللكنوي (ت ١١١٩ هـ) ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، دار الكتب العلمية - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

- عبد العزيز : أمير ، أصول الفقه الإسلامي ، دار السلام \_ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ \_ ١٩٩٧ م .
- عبد القادر : محمد العروسي ، المسائل المشتركة بين أصول الدين وأصول الفقه ، مكتبة الرشد الطبعة الأولى ، سنة النشر ٢٠١٠ م
- العضد : عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦ هـ) ، شرح مختصر المنتهى الأصولي ، دار الكتب العلمية - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .
- العمري : نادية شريف ، اجتهاد الرسول ﷺ ، مؤسسة الرسالة - لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الغزالي : محمد بن محمد (ت ٥٠٥ هـ) ، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، مطبعة الإرشاد \_ بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .
- الغزالي : محمد بن محمد (ت ٥٠٥ هـ) ، المستصفى في علم الأصول ، دار الكتب العلمية \_ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .
- الفوزان : عبد الله صالح ، شرح تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاقد الفصول ، دار ابن الجوزي \_ السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ .
- القرافي : شهاب الدين أحمد بن إدريس الصنهاجي (ت ٦٨٤ هـ) ، شرح تنقيح الفصول ، الناشر دار الفكر - لبنان ، سنة النشر ١٤٢٤ هـ \_ ٢٠٠٤ م .
- القطان : مناع ، تاريخ التشريع الإسلامي ، مكتبة وهبة ، الطبعة الخامسة ٢٠٠١ م .
- المحلي : جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٨١ هـ) ، شرح جمع الجوامع ، تحقيق زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية \_ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ \_ ١٩٩٦ م .
- المرادوي : علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان (ت ٨٨٥ هـ) ، التعبير شرح التحرير في أصول الفقه ، الناشر مكتبة الرشد - السعودية ، سنة النشر ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .



- النملة : عبد الكريم بن علي بن محمد ، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر وجنة المناظر، دار العاصمة - السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

- النملة : الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح ، مكتبة الرشد- السعودية ، سنة النشر ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

#### سادسا : المجالات والأبحاث والمجامع الفقهية :

- حكيم : محمد طاهر ، رعاية المصلحة والحكمة في تشريع نبي الرحمة ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، العدد ١١٦ المجلد ٤٥ الصفحة ١٠٤

خياط : محمد نجيب بن غزالي خياط ، التأمين التعاوني ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز .

- رضا : محمد رشيد (ت ١٣٥٤هـ) ، مجلة المنار ، إثبات شهر رمضان ، الجزء ٢٨ صفحة ٦٣ .

- سبيتا : عدنان علي عبد الرحمن ، تعليق الأحكام عند الإمام الشاطبي ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية \_ غزة ، نوقشت سنة ١٤٢٦ هـ \_ ٢٠٠٥ م .

- مجموعة علماء : أبحاث هيئة كبار العلماء ، السعودية .

- مجموعة علماء : أبحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد ، الذي تنظمه كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة خلال شهر محرم ١٤٢٤ هـ .

- مجموعة علماء : فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب : أحمد الدويش.

- مجموعة علماء : مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، إعداد: جميل أبو سارة .

- مجموعة علماء : الموسوعة الفقهية الكويتية ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت ، من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ .

- هنية : مازن ، تخصيص العلة ، مجلة الجامعة الإسلامية ، سلسلة الدراسات الشرعية ،  
المجلد الثاني عشر - العدد الثاني ، ص ٣٤٣ \_ ٣٦٦ يونيو ٢٠٠٤م.

#### سابعاً : كتب اللغة والشعر :

- ابن ثابت : ديوان حسان ابن ثابت ، مطبعة السعادة - مصر .

- ابن سيده : أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ( ت ٤٥٨ هـ ) ، المحكم والمحيط الأعظم ،  
دار الكتب العلمية \_ لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .

- ابن سيده : أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ( ت ٤٥٨ هـ ) ، المخصص ، تحقيق  
خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي \_ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م .

- ابن منظور : جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن  
حبقة ( ت ٧١١ هـ ) ، لسان العرب ، دار المعارف - القاهرة .

- الجرجاني : علي بن محمد بن علي ( ت ٨١٦ هـ ) ، التعريفات ، دار الكتاب العربي - بيروت ،  
الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

- الرازي : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، مختار الصحاح ، مكتبة لبنان \_ بيروت ، ط  
الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م .

- الزبيدي : محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، تاج العروس من جواهر القاموس ، دار  
الهداية - الكويت ، ط ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م .

- الزمخشري : جار الله محمود بن عمر الزمخشري ( ت ٥٣٨ هـ ) ، الفائق في غريب الحديث  
والأثر ، دار المعرفة - لبنان ، تحقيق : علي محمد البجاوي \_ محمد أبو الفضل إبراهيم ،  
الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ \_ ١٩٩٣م .

- الزيات وآخرون : المعجم الوسيط ، الناشر دار الدعوة ، الطبعة الرابعة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م .

- السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، دار الكتب العلمية \_ بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م .

- الفيروزآبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ \_ ١٩٧٨ م .

- الفيومي : أحمد بن محمد بن المقرئ ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، المطبعة الأميرية \_ القاهرة ، الطبعة الخامسة ١٩٢٢ م .

- الكفومي : أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي ( ت ١٠٩٤ هـ ) ، الكليات ، مؤسسة الرسالة \_ لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ \_ ١٩٩٨ م .

#### ثامنا : كتب متفرقة

ابن القيم : محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ( ت ٧٥١ هـ ) ، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ، تحقيق محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي ، دار الفكر \_ بيروت ، سنة النشر ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- ابن القيم : محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ( ت ٧٥١ هـ ) ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، مطبعة المدني \_ القاهرة ، ( بدون ذكر الطبعة ) .

- ابن القيم : محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ( ت ٧٥١ هـ ) ، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، دار الكتاب العربي - لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- ابن خلدون : عبد الرحمن ، مقدمة ابن خلدون ( ت ٨٠٨ هـ ) ، دار الفكر \_ لبنان ، سنة النشر ١٤٢١ هـ \_ ٢٠٠١ م .

- الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي ( ت ٥٠٥ هـ ) ، إحياء علوم الدين .

تاسعا: مواقع إلكترونية :

- أحمد شاكر : أوائل الشهور العربية هل يجوز شرعاً إثباتها بالحساب الفلكي ، نقلا عن أحمد زكريا عبد اللطيف " المجيزون للعمل بالحساب الفلكي وأدلتهم " <http://www.egyig.com/public/articles/ahkam/11/50767210.shtml>

- الثنيان : سليمان بن إبراهيم ، الخلاصة في حكم التأمين ، [www.islam-qa.com](http://www.islam-qa.com) ،

- الحويني : أبو إسحاق حقيقة زواج المسيار والمفاسد المترتبة عليه [http:// alheweny.org](http://alheweny.org)

- جمعة : علي ، مفتي مصر ، القاهرة- صبحي مجاهد- موقع إسلام أون لاين. نت / ١٩-٩-٢٠٠٤

- حاكم المطيري : دراسة حديثية وفقهية عن الأحاديث الواردة في الرويات الستة

<http://www.dr-hakem.com>

- الحسون : فهد علي ، دخول الشهر القمري بين رؤية الهلال والحساب الفلكي

(<http://www.almeshkat.com/books/open.php?cat=32&book=1967>)

- الرشود : رياض بن راشد ، إثبات دخول رمضان بالحساب ،

<http://www.ahlalhdeth.com/vb/showthread.php?t=183001>

- الرفاعي : عبد المنعم ، فتاوى موقع الألوكة ، [http:// www.alukah.net/fatawa](http://www.alukah.net/fatawa) ،

- الزرقا : لماذا الاختلاف في الحساب الفلكي

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/10/article01a.shtml>

ml3

- الشثري : التأمين على الرخصة ، <http://www.islamfegh.com> ،

- ابن باز : عبد العزيز ، <http://www.binbaz.org.sa/mat/8411> ،

- علال الفاسي " الجواب الصحيح والنصح الخالص في نازلة فاس وما يتعلق بمبدأ الشهور الإسلامية العربية " نقلا عن أحمد زكريا عبد اللطيف

<http://www.egyig.com/public/articles/ahkam/11/50767210.shtml>

- على شاه : ذو الفقار ، الحسابات الفلكية و إثبات شهر رمضان: رؤية فقهية ،

<http://books.google.ps>

- فتاوى واستشارات الإسلام اليوم : المجيب سامي بن عبد العزيز الماجد ،

<http://www.islamport.com>

\_ القره داغي: التأمين الإسلامي ، <http://www.qardaghi.com>

- القرضاوي : الحساب الفلكي وإثبات أوائل الشهور

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/10/article01b.shtml>

- المطيعي : إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة ، نقلا عن أحمد زكريا عبد اللطيف

<http://www.egyig.com/public/articles/ahkam/11/50767210.shtml>

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢	إهداء
٣	شكر وتقدير
٤	مقدمة
٢	نشأة وتطور مصطلح التعليل الشرعي
٧	أهمية تعليل الأحكام
٩	الفصل الأول : حقيقة العلة وشروطها وطرق إثباتها .
١٠	المبحث الأول : حقيقة العلة .
١١	المطلب الأول : تعريف العلة .
١٦	المطلب الثاني : أقسام العلة .
١٨	المطلب الثالث : ما يفسد العلة .
٢٧	المبحث الثاني : شروط العلة .
٢٨	المطلب الأول : الشروط المتفق عليها .
٣٤	المطلب الثاني : الشروط المختلف فيها .
٤٠	المبحث الثالث : طرق إثبات العلة .
٤٢	المطلب الأول : الطرق النقلية .
٤٦	المطلب الثاني : الطرق الاجتهادية .
٥٠	الفصل الثاني : تعدد العلل والاختلاف في تحديد العلة .
٥١	المبحث الأول : آراء الأصوليين في تعدد العلل في الحكم الواحد .
٥٣	المطلب الأول : المذهب الأول أدلته ومناقشتها .
٥٥	المطلب الثاني : المذهب الثاني أدلته ومناقشتها .

٥٧	المطلب الثالث : المذهب الثالث أدلته ومناقشتها .
٥٩	المطلب الرابع : المذهب الرابع أدلته ومناقشتها .
٦١	المطلب الخامس : المذهب الرابع وأسباب ترجيحه
٦٢	المبحث الثاني : تنقيح المناط حقيقته ودوره في تحديد العلة .
٦٣	المطلب الأول : تعريف تنقيح المناط لغة واصطلاحاً .
٦٥	المطلب الثاني : دور تنقيح المناط في تحديد العلة .
٧٤	المبحث الثالث : منهج الأصوليين في ترجيح العلة .
٧٦	المطلب الأول : الترجيح بحسب العلة .
٨١	المطلب الثاني : الترجيح بأمر خارج .
٨٥	الفصل الثالث : أثر الاختلاف في تحديد العلة في الفروع الفقهية
٨٧	المبحث الأول : أثر الاختلاف في تحديد العلة في العبادات
٨٨	المطلب الأول : قضاء صلاة المغمى عليه .
٩٤	المطلب الثاني : إثبات الأهلة بالحساب .
١٠٣	المطلب الثالث : الزكاة في مال اليتيم والصبي والمجنون .
١٠٩	المبحث الثاني : أثر الاختلاف في تحديد العلة في المعاملات
١١٠	المطلب الأول : القياس على الرويات الستة .
١١٧	المطلب الثاني : التسعير .
١٢٣	المطلب الثالث : التأمين التجاري .
١٢٩	المبحث الثالث : أثر الاختلاف في تحديد العلة في الأحوال الشخصية
١٣٠	المطلب الأول : زواج المسيار .
١٣٤	المطلب الثاني : ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا .

١٤٠	المطلب الثالث : إجهاض الجنين قبل نفخ الروح .
١٤٥	خاتمة
١٤٨	فهرس الآيات الكريمة
١٥٠	فهرس الأحاديث النبوية والآثار
١٥٣	المصادر والمراجع
١٧٧	فهرس الموضوعات